المجيد في إعراب القرآن المجيد

تأليف

برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السفاقسي

المتوفى سنة ٧٤٢ هـ

تحقيق

الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

المجيد في إعراب القرآن المجيد

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٣٠هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢ -
الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - **الرياض** - حي الفلاح - مقابل جامعة الإمام - تلفاكس:
٢١٠٧٢٢٨ - جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - **الإحساء** - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - **جدة** - ت: ٦٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ -
الخبر - ت: ٨٩٩٩٣٥٦ - فاكس: ٨٩٩٩٣٥٧ - **بيروت** - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ -
القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠
البريد الإلكتروني: **aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أَشرف خلقه النّبيّ العربي الأمين.

وبعدُ؛ فإنّ صلتي بكتاب «المُجيد في إعراب القرآن المجيد» للسفاقُسي تعود إلى أيام دراستي في كلية الآداب بجامعة القاهرة قبل خمس وثلاثين سنة، إذْ سجلت تحقيق هذا الكتاب ودراسته موضوعاً لرسالة الدكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور حسين نصار، حفظه الله تعالى، بعد أنْ تهيَّب كثيرون من غمار الخوض فيه لكبره وكثرة شواهده وتفرّق نسخه المخطوطة.

ثم شاءَ اللهُ أنْ أتركَ جامعة القاهرة، وأَنتقل إلى كلية الآداب بجامعة بغداد، وأَصرّ قسم اللغة العربية فيها آنذاك على تغيير الموضوع، لحجج واهيةٍ، فوافقت على مضض، وسجّلت موضوعاً آخرَ.

ومرّت الأَعوام، وأصبحتُ رئيساً لقسم اللغة العربية، ثم مسؤولاً للدراسات العليا في الكلية لسنواتٍ، وأَنا احتفظ بمخطوطات المُجيد الست التي كنت قد حصلت عليها، فنشرت عام ١٩٨٨م في مجلة المورد تعريفاً بالكتاب وتحقيقاً للبسملة والفاتحة منه، ثم أتبعت ذلك بتوزيع الكتاب على خمسة من طلبة الدراسات العليا أشرفت على قسم منهم، واحتفظت لنفسي بالقسم الذي يحوي إعراب الجزء الثلاثين من القرآن الكريم، الذي يبدأ بسورة النبأ وينتهي بسورة الناس، وهو (جزء عمّ).

وبعد أنْ أنجزت تحقيق هذا الجزء التمس مني طلبتي المحبون

للعلم أَنْ أضمّ إليه ما نشرته من المجيد في مجلة المورد، وهو مقدمة الكتاب وإعراب البسملة وسورة الفاتحة؛ لأَنَّ المؤلف شرح منهجه في هذا القسم، فلبَّيت طلبهم وأبقيته مع مصادر تحقيقه كما نُشِرَ من غير تغيير.

واليوم أُشير إلى ضرورة نشر هذا الكتاب تامًّا؛ لأَنَّه من الكتب النفيسة التي يجب أنْ تصدرَ، ولعلّ جامعة الشّارقة أَولى من غيرها في نشر هذا العِلْق النّفيس، بعد توجهها الجديد في نشر وإحياء كتب التراث العربي الإسلامي.

والله أسأل أنْ يرزقني الإخلاص في القول والعمل، ويجنِّبني الزّيغ والزّلل، إنّه نِعْمَ المولى ونِعْمَ النّصير.

٢٩ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ
٣ تموز ٢٠٠٨م
حاتم صالح الضّامن
الإمارات العربية المتحدة

القسم الأول

وفيه

إعراب البسملة والفاتحة

المؤلف

برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي السَّفاقُسي المالكي.

وُلِدَ سنة ٦٩٧، وقيل: ٦٩٨هـ، وسمع ببجاية من شيخها ناصر الدين، ثمَّ حجَّ وأخذ عن أبي حيان النحوي بالقاهرة وعن غيره، ثم قدم هو وأخوه دمشق سنة ٧٣٨هـ فسمع بها كثيراً من زينب بنت الكمال، وأبي بكر بن عنتر، وأبي بكر ابن الرضي، والإمام المزّي.

ومهر السَّفاقسي في الفضائل والعلوم، قال عنه الذهبي معاصره: له همة في الفضائل والعلوم.

وكان إماماً فقيهاً أفتى ودرّس سنين، وكان معدوداً من علماء المالكية.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنه حينما أخذ عن أبي حيان تقدَّم في حياته حتى وقف منه موقف الندّ للند، إذ خالفه في كثير مما ذهب إليه، ولهذا اغتاظ أبو حيان فكتب إجازة في ذمٍّ تلميذه السفاقسي لرده عليه في إعراب القرآن، وقد وصلت إلينا هذه الإجازة.

وللسفاقسي مؤلفات لم يصل إلينا منها غير كتاب المُجيد الذي سيأتي الحديث عنه، وقد ذكر له أصحاب التراجم كتاب «شرح ابن الحاجب في الفقه».

وكانت وفاة السَّفاقسيّ سنة ٧٤٢هـ في ثامن عشر من ذي القعدة. وانفرد ابن تغري بردي فجعل سنة وفاته ٧٤٣هـ[1].

---

(١) ينظر:
- الدرر الكامنة ١/ ٥٧.
- النجوم الزاهرة ١٠/ ٩٨.
- بغية الوعاة ١/ ٤٢٥.
- نيل الابتهاج ١/ ٤٢. (وفيه إجازة أبي حيان).
- كشف الظنون ٢/ ١٦٠٧.
- روضات الجنات ١/ ١٧٤.
- أعيان الشيعة ٥/ ٤٥٨.
- الأعلام ١/ ٦١.

كتاب المُجيد في إعراب القرآن المجيد

مصادره:

في الكتاب نُقول كثيرة، وهي تؤلف المادة الأصلية للكتاب، وأكثر هذه النقول أخذها من كتاب شيخه أبي حيان وهو البحر المحيط كما أشار إلى ذلك في مقدمته.

فمصادره الأصلية كانت تتمثل في الكتب الآتية:

- البحر المحيط: لأبي حيان.
- التبيان في إعراب القرآن: للعكبري.
- المحرر الوجيز: لابن عطية.
- الكشاف: للزمخشري.

وثمة نقول كثيرة عن علماء سمّى كتبَ قسم منهم تارة واكتفىٰ بذكر أسمائهم تارة أُخرى. وقد أثبتنا أسماء كتب قسم منهم في الحواشي.

ومن هؤلاء العلماء:

الفراء، وأبو عبيدة، والأخفش، وأبو عبيد، والطبري، والزجاج، وابن الأنباري، وأبو جعفر النحاس، وابن جني، والجوهري، والحوفي، ومكي بن أبي طالب القيسي، والمهدوي، وابن سيده، والطوسي، والأعلم الشنتمري، والسجاوندي، والسهيلي، والفخر الرازي، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك وغيرهم...

منهجه:

بيَّن السفاقسي في مقدمته لكتابه منهجه بعد أن أشاد بشيخه أبي حيان الأندلسي؛ لأنه سلك في إعراب القرآن في كتابه «البحر المحيط» طريقة لم يسلكها أحد من مُعْرِبي القرآن على كثرتهم، إذ سلك فيه سبيل التحقيق، وزيَّف أقوال كثير من المُعْرِبين، وبَيَّن حَيْدَها عن أُصول المحققين، ولكنَّ أبا حيان سلك في كتابه سبيل المفسرين في الجمع بين التفسير والإعراب، فتفرَّق فيه هذا المقصود، وصعب جمعه إلَّا بعد بذل المجهود.

ثم بيَّن منهجه بعد ذلك قائلاً:

فاستخرت الله تعالى في جمعه وتقريبه وتلخيصه وتهذيبه... فجاء والحمدُ لله في أقرب زمان على نحو ما أمَّلت، وتيسَّر عليَّ سبيل ما رمت وقصدت.

وبيَّن عمله في كتابه فقال: ولا أقول: إنِّي اخترعت، بل جمعت ولخَّصت، ولا أنني أغربت، بل بيَّنت وأعربت.

ثمَّ قال:

ولما كان كتاب أبي البقاء المُسمى بـ «البيان في إعراب القرآن» كتاباً قد عكف الناس عليه، ومالت نفوسُهم إليه، جمعت ما بقيَ فيه من إعرابه مما لم يُضَمِّنه الشيخُ في كتابه، وضممت إليه من غيره ما ستقف عليه إن شاء الله تعالى...

ثمَّ قال:

وجعلت علامة ما زدت على الشيخ (م)، وما يتفق لي إنْ أمكن فعلامته: (قلت)، وما فيه من: أعترِض وأُجيب وأورد ونحو ذلك مما لم أُسمِّ قائله فهو للشيخ.

ثمَّ قال:

وقد تكون القراءة الشاذة عن أشخاص متعددين فأكتفي بذكر واحد منهم قصداً للاختصار، وما كان عن بعض القُراء مشهوراً أو شاذّاً عزيته إليه ثم أقول: والباقون، وأُريد به: من السبعة.

هذا هو منهج السَّفاقسيّ في ضوء مقدمته لكتابه.

* * *

فالكتاب إذن تلخيص لكتاب البحر المحيط، وهذا يردّ على السيوطي الذي قال في الإتقان: (إن أشهر كتب الإعراب كتاب العكبري، وكتاب السمين أجلها على ما فيه من حشو وتطويل، ولخصه السفاقسي فحرَّرَه).

والصواب أنَّ السفاقسي لخص كتاب البحر المحيط.

وأنّ السمين الحلبي لخص كتاب شيخه أبي حيان أيضاً وسمَّاه: (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون).

والتلخيصان، أعني المُجيد والدرّ المصون، كانا في حياة شيخهما أبي حيان.

أهميته:

تكمن أهمية الكتاب في أنَّه في إعراب القرآن الكريم، وأنَّه جمع وجوه إعراب كل آية أوردها.

وقد بيَّن آراء البصريين والكوفيين في إعراب هذه الآيات وضعّف قسماً منها.

يُعد من أهم الكتب التي بيَّنت وجوه القراءات في كل آية، فهو كتاب في القراءات إضافة إلى كونه كتاب إعراب.

وامتاز الكتاب بكثرة شواهده التي أربت على الألف، وتتضح قيمة هذه الثروة الشعرية إذا ما قوبل بغيره من كُتب إعراب القرآن، فقد بلغت شواهد مكي بن أبي طالب في كتابه: «مشكل إعراب القرآن» اثنين وثلاثين شاهداً، وبلغت عند أبي البقاء العكبري في كتابه «التبيان في إعراب القرآن» واحداً وستين شاهداً.

والكتاب غنيّ ببحوث النحو والصرف ومعاني مفردات اللغة.

لكل هذا فقد اهتم به العلماء، فصنَّف شمس الدين محمد بن سليمان الصَّرخديّ النحويّ المتوفّى سنة ٧٩٢هـ: «مختصر إعراب السَّفاقسيّ».

* * *

مخطوطات الكتاب:

اعتمدت في تحقيق البسملة والفاتحة على نسختين:

الأُولى: نسخة دار الكتب الظاهرية المرقمة ٥٣٠ (تفسير) وهي الأصل.

والجزء الأول منها يبدأ من أول الكتاب إلى آخر سورة آل عمران.

وهي نسخة جيدة كُتبت بخط جيد، وتاريخ نسخها سنة ٩٨٦هـ.

عدد أوراقها ٤٢٣ ورقة، وعدد أسطر كل صفحة ١٧ سطراً.

الثانية: نسخة دار الكتب المصرية المرقمة ٢٢٢ (تفسير). وقد رمزنا إليها بالرمز (د).

وهي نسخة تامَّة عدد أوراقها ٦٠٧ ورقة، وعدد أسطر كل صفحة ٣٣ سطراً. وليس فيها تاريخ للنسخ.

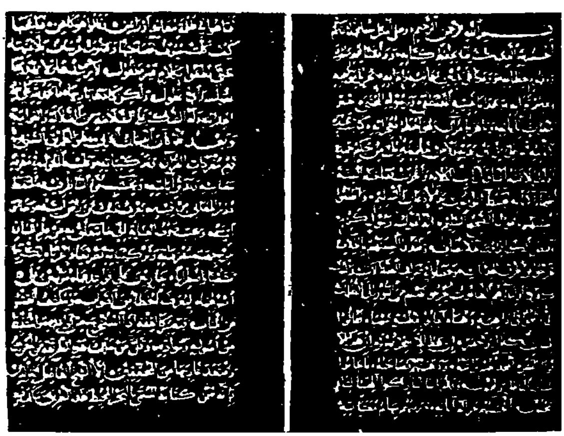
وقد أرفقت صوراً لصفحة العنوان والورقة الأُولى من كل نسخة.

ولا بد من الإشارة إلى أنّ زيادات النسخة (د) قد وضعت بين قوسين مربعين من غير إشارة إلى ذلك.

وقد اتبعت في التحقيق المنهج العلمي الذي اتسمت به المدرسة العراقية، والحمد لله أولاً وآخراً.

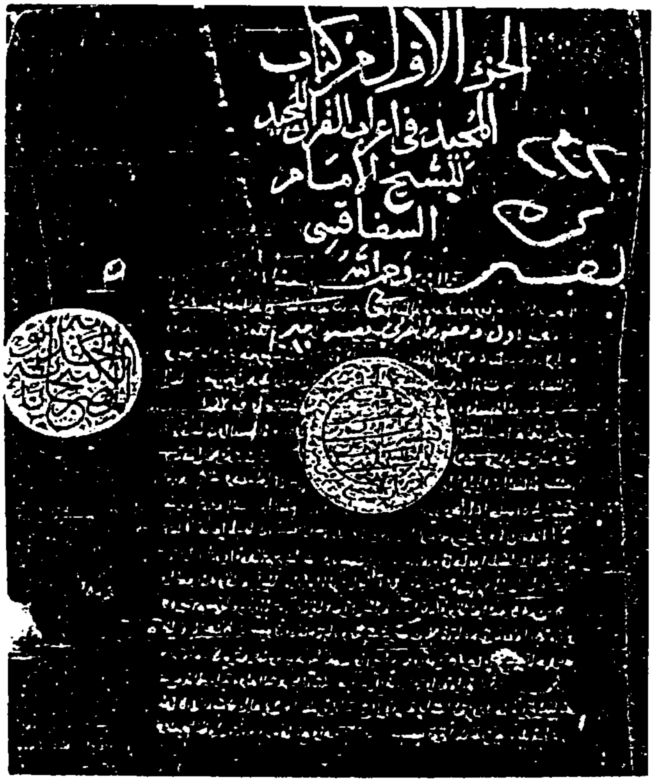
صفحة العنوان من نسخة دار الكتب الظاهرية

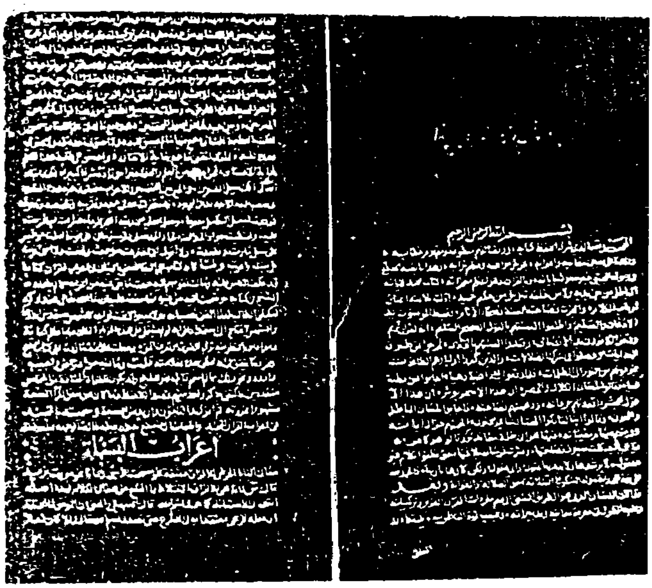

فيه إعراب سورة البقرة
وسورة آل عمران
هذا الجزء من إعراب القرآن
للسفاقسي رحمه الله
الوزير الحاج أسعد باشا حافظ الشام



الورقة الأُولى من نسخة دار الكتب الظاهرية

صفحة العنوان من نسخة دار الكتب المصرية





الورقة الأُولى من نسخة دار الكتب المصرية

[١ب] بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ
وصلَّى الله على سيدنا محمد وسلّم

الحمدُ لله الذي شرَّفنا بحفظ كتابه، ووفَّقَنا لِفَهْمِ منطوقِهِ ومفهوم خطابه، ووعدنا على تَبْيينِ معانيه وإعرابِهِ، بجزيلِ مواهبه وعظيم ثوابِهِ، وهدانا بنبيِّهِ المصطفى ورسولِهِ المُجتبى خير مبعوث بِآياته، وبالقرآن وهو أعظم معجزاته، كتابٌ مجيدٌ ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، أَذَلَّتْ بلاغَتُهُ أعناقَ أربابِ الكلام، وأعجزتْ فصاحتُهُ ألسنةَ فصحاءِ الأنام، فبسط المؤمنون يدَ الإذعانِ والتسليم، وأطلقوا ألسنتَهم بالقولِ الصحيحِ السليم ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠، التكوير: ١٩](١)، وقبض الكافرون يدَ الإنصافِ وقيَّدوا ألسنتَهم بالخِلافِ، فخرجوا عن طُرُقِ الهدايات وحصلوا في شَرَكِ الضلالات، ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

فلما وقعوا على داهيةٍ دهياء أجابوا عن فِطنة عمياء، فقالوا بلسانِ الكلالِ والحَصَر: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٤، ٢٥]، أَقْعَدَتْهُم براعتُهُ ودهمتْهُم فصاحتُهُ، فأجابوا بلسانِ الباطلِ والمجنون(٢)، وقالوا: ﴿وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۭ﴾ [الصافات: ٣٦]، أفحمتهم جزالةُ آياتِهِ ورَمَتْهُم سهامُ مُغَيَّباتِهِ،

(١) وفي «د»: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾ وهي الآية ٧٧ من الواقعة.
(٢) من «د». وفي الأصل: (المجون).

[٢أ] فتاهوا[١] في ظُلمةِ معاندٍ أو راعِن وقالوا: هو كاهِن. فيا عجباً كيفَ كَلَّت سيوفُ فصاحتِها وعرتْ فرسانُ بلاغتِهَا، حتى نطقوا بكلامٍ غير معقول، لا يرشدها ولا يهديها عقول وأيّ عقول، ولكن كادَهاً باريها، فالحمدُ للهِ على نعمة الهداية وله الشكر على السلامةِ من الضلالةِ والغوايةِ.

وبعدُ، فلمّا كانَ اللسان العربي هو الطريقُ السَّنِيّ إلى فَهْم مفردات القرآن العزيز وتركيباته، وعليه المُعَوّلُ في معرفةِ معانِيه وتدبُّرِ آياتِه[٢]، وبحسبِ قوَّة الناظرِ فيه تُلتقطُ[٣] دُرَرُ المعاني من فِيه، يعرفُ ذلك مَنْ راضَ أَبِيَّهُ وخاضَ أَتِيَّهُ، وَجَبَ صرفُ العنايةِ إلى ما يتعلَّقُ بِهِ مِن علم اللسان من جهةِ مفرداتِهِ وتركيباته تصريفاً وإعراباً، لكثرتهما تشعُّباً واضطراباً، جارينَ على قواعدهما مرتَّبينَ على أُصولهما، ليُعرَف الخطأُ من الصواب، وينكشفَ القَشْرُ عن اللباب، فيصير كالفِقْهِ إذا استُخرِجَ من قواعده واستُنبِطَ من أُصُولِهِ ومواردِهِ.

وقَلَّ مَنْ سلكَ هذه الطريقةَ مِن[٤] المُعْرِبين، واقتعدَ[٥] غارِبَها من المُحَقِّقِينَ، إلَّا الشيخَ الفاضلَ [المحقِّقَ] أثير الدين[٦] فإنَّه ضَمَّنَ كتابَهُ المُسَمَّى بـ«البحر المحيط»[٧] هذا[٨] الطريق، وسلك فيه [٢ب] سبيل التحقيق، وزَيَّفَ أقوالَ كثيرٍ من المُعْرِبين، وبيَّنَ حَيْدَهَا عن أُصول المحققين.

هذا مع ما لَهُ في علم اللسانِ من الكتب العظيمة الشأن [جمعَ فيها

---

(١) «د»: (فتهاهوا). وهو تحريف.
(٢) «د»: (وتدبيراته). وهو خطأ.
(٣) «د»: (يلتقط).
(٤) «د»: (إلى).
(٥) «د»: (اعتقد).
(٦) أبو حيان النحوي محمد بن يوسف، ت٧٤٥هـ. (الدرر الكامنة ٥/ ٧٠، البدر الطالع ٢/ ٢٨٨).
(٧) طُبع في ثمانية أجزاء.
(٨) «د»: (هذه). والطريق: يُذكر ويؤنث. (المذكر والمؤنث للفراء ص٨٧).

ما لم يُسبَقْ إليه، ولا احتوى أحدٌ قبلَهُ وَلا يحتوي بعدَهُ عليه، فلقد أتقنَ ما جمع نهاية الإتقان، وأحسن إلى طلبة هذا العلم غاية الإحسان]، فجزاهُ الله عن(١) العلمِ والعلماءِ خيراً، وزاده شرفاً كثيراً(٢).

لكنَّهُ، أبقاهُ اللهُ، سلك في ذلك سبيلَ المفَسِّرين في الجمع بين التفسير والإعراب، فتفرقَ(٣) فيه هذا المقصود، وصَعُبَ جمعُهُ إلَّا بعدَ بَذْلِ المجهود، فاستخرتُ الله تعالى(٤) في جمعه وتقريبه وتلخيصه وتهذيبه، فوجدتُ لسبيلِ التأميلِ(٥) مَدْرَجاً، وجعلَ اللهُ لي من ربقةِ العجزِ مَخْرَجاً، فشرعتُ فيما عزمتُ عليه، وامتطيتُ جوادَ الجدِّ إليه، فجاءَ والحمدُ للهِ في أقرب زمن، على نحو ما أَمَّلْت وتيسَّرَ عليّ سبيل ما رُمت وقصدت، لا أقولُ: إنِّي اخترعتُ بل جمعتُ ولخَّصتُ، ولا إنِّي أَغْرَبْتُ بل بيَّنْتُ وَأَعْرَبْتُ.

ولـمَّا كان كتاب أبي البقاء(٦) المُسَمَّى بـ «البيان في إعراب القرآن»(٧) كتاباً قد عكفَ الناسُ عليه، ومالتْ نفوسُهم إليه، جمعتُ ما بقيَ فيه من إعرابِهِ مما لم يُضَمِّنْه الشيخُ في كتابِهِ، وضممْتُ إليه من غيرِه ما ستقفُ عليه إنْ شاءَ اللهُ [تعالى] عندَ ذِكرِهِ، ليكتفي الطالب لهذا الفَنِّ بضيائِهِ ولا يسيرُ إلَّا تحتَ لوائِهِ.

كالشمسِ يُسْتَمَدُّ من أنوارِها والشمسُ لا تحتاجُ لاستمدادِ(٨)

على أنَّه لو لم يشتمل على هذه الزيادة لكانَ فيه أعظمُ كفاية ومزادة، [٣أ] وبالنظر فيه ترى الفرقَ وتعرفُ الحقَّ.

---

(١) «د»: (من).

(٢) «د»: (كبيراً).

(٣) «د»: (فيعرف).

(٤) ساقطة من «د».

(٥) «د»: (التكسل).

(٦) عبد الله بن الحسين العكبري، ت٦١٦هـ. (وفيات الأعيان ٣/ ١٠٠، بغية الوعاة ٢/ ٣٨).

(٧) كذا جاء اسمه في النسختين وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٢٥. وطُبع باسم (التبيان في إعراب القرآن).

(٨) «د»: (إلى استمداد).

وجعلتُ علامةَ ما زدتُ على كتاب الشيخ (م)، وما يتفقُّ لي إنْ أمكن فعلامته[١]: (قلتُ). وما فيه من: اعترِض[٢] وأُجِيب وأورد ونحو ذلك مما لم أُسَمِّ قائِلَهُ فهو للشيخ.

وقد تكون[٣] القراءةُ الشاذّةُ عن[٤] أشخاص مُتعددين فأكتفي بذكر واحدٍ منهم قصداً للاختصار. وما كان عن بعضِ القُرّاءِ مشهوراً أو شاذّاً عَزَيْتُهُ إليه ثُمَّ أقولُ: والباقون، وأُريدُ به[٥]: من السبعة.

وسمَّيْتُهُ بـ «المُجيد في إعراب القرآن المجيد».

واللهَ أَسألُ أنْ ينفعَ به وأَنْ يجعلَهُ خالصاً لوجهه بِمَنِّه وفَضلِهِ.

---

(١) من «د»: وهي محرفة في الأصل.

(٢) «د»: (اعتراض).

(٣) «د»: (يكون).

(٤) «د»: (من).

(٥) ساقطة من «د».

إِعرابُ البَسْمَلَةِ

[معاني الباء][(١)]: باءُ الجرِّ تجيء للإلصاق حقيقةً، نحو: مسحتُ برأسي. ومجازاً، نحو: مررتُ بزيدٍ.

م: قال س[(٢)]: وإنَّما هي للإلزاقِ والاختلاط، فما اتسع من هذا في الكتاب فهذا أصله. انتهى.

وللاستعانة، كما[(٣)] في ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾.

م: قال السّهَيْلِيّ[(٤)]: والمعنى أنَّ المؤمنَ لمَّا اعتقد أنَّ فِعْلَهُ لا يجيئ مُعْتَدّاً[(٥)] به في الشرع حتى يُصدِرَ[(٦)] اسم اللهِ [تعالى] وإلَّا كانَ فِعْلاً كلا فِعْل، فجعل[(٧)] فعلَهُ مفعولاً باسمِ اللهِ، كما يفعل الكاتب بالقلم. وزادَ فيها وجهاً آخرَ وهو[(٨)] المصاحبة؛ أَيْ: مُتَبَرِّكاً باسم الله أَقْرأُ، وهو عندَهُ أعربُ وأحسنُ.

وللسبب، كقوله تعالى: ﴿بِظُلْمٍ﴾ [النساء: ١٦٠].

وللقَسَم، نحو: باللهِ.

---

(١) ينظر في معاني الباء: رصف المباني ص١٤٢، مغني اللبيب ص١٠٦، الدر المصون ١/ ١٤.

(٢) أي: سيبويه. والقول في كتاب سيبويه ٢/ ٣٠٤.

(٣) «د»: (كما هي).

(٤) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، ت٥٨١هـ. (وفيات الأعيان ٣/١٤٣، نكت الهميان ص١٨٧).

(٥) «د»: (معتقداً).

(٦) «د»: (تصدر باسم الله).

(٧) «د»: (جعل).

(٨) من «د»: وفي الأصل: (وهي).

وللحال، نحو: جاءَ زيدٌ بثيابِهِ.

وللظرفية، [٣ب] نحو: زيدٌ بالبصرة.

وللنقل[١]، نحو: قمتُ بزيدٍ.

وتُزاد للتوكيد، نحو: ما زيدٌ بقائمٍ.

وزِيدَ في معناها التبعيض، كقوله[٢]:

شَرِبنَ بماءِ البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وللبدلِ، كقوله[٣]:

فليتَ لِي بِهِمُ قوماً إذا رَكِبوا شَنُّوا الإغارة فُرْساناً ورُكْبانا

وللمقابلة، نحو[٤]: اشتريت الفرسَ بِألْفٍ.

وللمُجاوزة، كقوله تعالى: ﴿تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]؛ أَيْ: عن الغمام[٥].

وللاستعلاء، كقوله تعالى: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾[٦] [آل عمران: ٧٥]؛ أَيْ: على قِنطارٍ.

وكنى بعضُهم عن الحال بالمصاحبة وبمعنى (مع)، وعن الاستعانة بالسبب، وعن التعليل بموافقة اللام[٧].

وتتعلّق الباء في ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ بمحذوفٍ، فقدَّره البصريون: ابتدائي ثابتٌ أو مُسْتَقِرٌّ، فموضعُ المجرور عندهم رفعٌ، وحُذِفَ المبتدأ

---

(١) «د»: (والنقل).

(٢) أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/٥١ مع خلاف في الرواية.

(٣) قريط بن أُنيف في حماسة أبي تمام ١/٥٨. وفي الأصل: ركباناً وفرساناً. وأثبت رواية «د».

(٤) ساقطة من «د».

(٥) (أي عن الغمام): ساقط من «د».

(٦) و(إن) ساقطة من «د».

(٧) البحر المحيط ١/١٤.

وما يتعلق به المجرور، وقدَّره الكوفيون: بدأتُ، فموضِعُهُ عندهم نَصْبٌ، ورُجِّحَ الأول ببقاءِ أحد[١] جُزْأَي الإسناد، وهو الخبرُ. والثاني بأنَّ الأصلَ في العمل للفعل.

وقدَّرَ الزمخشري[٢]: أقرأ أو أتلو مؤخَّراً؛ أَيْ: بِسْمِ الله أقرأ أو أتلو، لأنّ[٣] الذي يجيئ بعدَ التسمية مقروءٌ[٤]، والتقديمُ عنده يوجبُ الاختصاص، ورُدَّ بمَنْعِ أنَّ التقديم يوجبُ الاختصاص، فقد[٥] نصَّ سيبويه[٦] على أنَّ التقديمَ [٤أ] للاهتمام والعناية، فقال: (كأنَّهم يُقدِّمونَ الذي بيانُهُ[٧] أهمّ لهم، وهُم ببيانِهِ أَعْنى، وإنْ كانا جميعاً يُهمّانهم ويَعنيانهم)، قلتُ: هذا موضعٌ قد تكرَّرَ منعُ الشيخ فيه للزمخشري، وقد استدلّ عليه بكلام سيبويه، فأمَّا المنعُ فجوابُه ما نُقِلَ من كلام العرب[٨]:

إيَّـاكِ أعـنـي واسـمـعـي يـا جَـارَه

وهذا ظاهرٌ في الحَصْرِ؛ لأَنَّ المفهومَ منه أنّه لا يعني غيرَه ولم يستفدْ هذا إلَّا من التقديم، والمنعُ في مثل هذا مكابَرَةٌ. وبما حُكي عن الأصمعيّ[٩] أنّه مرَّ ببعضِ أحياءِ العرب فشَتَمَتْ رفيقَهُ امرأةٌ ولم يتعيَّنِ الشتمُ له دونَ الأصمعي، ثُمَّ التفتَ إليها رفيقُهُ فقالت: إيَّاكَ أعني، فقال للأصمعي: انظر كيفَ حصرتِ الشتمَ فيَّ.

---

(١) ساقطة من «د».

(٢) الكشاف ١/ ٢٦، والزمخشري، محمود بن عمر، ت٥٣٨هـ. (إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣١٤).

(٣) «د»: (إلَّا أنَّ).

(٤) «د»: (مقدر).

(٥) «د»: (وقد).

(٦) الكتاب ١/ ١٥.

(٧) «د»: (شأنه).

(٨) جمهرة الأمثال ١/ ٢٩.

(٩) عبد الملك بن قريب، ت٢١٦هـ. (مراتب النحويين ص٤٦، غاية النهاية ١/ ٤٧٠).

وأمَّا كلام س[١] فقد ذكره في (باب الفاعل الذي يتعدّاهُ فِعْلُهُ إلى مفعول)، قال: (وذلك قولُكَ) ضربَ زيداً عبدُ اللهِ، ثم قال: كأنَّهم يُقَدِّمون. . . إلى آخره). وليس هذا محلُّ النزاعِ؛ لأنّ الكلامَ في تقديم المعمول على العامل، لا في تقديمه على الفاعل. وذكره في (باب ما يكونُ فيه الاسم مبنيّاً على الفعل)[٢]، قال: (وذلكَ قولُكَ: زيداً ضربتُ، فالاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواءٌ مثلُهُ في: ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً، وضربَ زيداً عمرٌو). فهذا وإنْ كانَ محلّ النزاع فلا حُجَّة فيه؛ لأنَّه إنَّما ذكره من الجهة التي شابَهَ بها تقديم الفاعل على المفعول أو العكس في المثالين [٤ب] وليس فيه من هذه الجملةِ إلَّا الاهتمامُ ولا ينفي ذلك الجهة التي اختصّ بها إذا تقدَّم على الفاعل، وهي الحَصْرُ[٣].

واختُلِفَ في حذف الفعل، فقيل: للتخفيف. وقال السُّهَيْلِيّ[٤]: (لأنَّه موطنٌ لا ينبغي أنْ يُقَدَّمَ فيه إلَّا ذِكْرُ الله [تعالى]، فلو[٥] ذُكِرَ الفعلُ وهو لا يستغني عن فاعلِهِ لم يكن ذِكْرُ اللهِ مقدَّماً وكَان في حذفِهِ مشاكلةُ اللفظِ للمعنى، كما تقولُ في الصَّلاةِ: اللهُ أكبرُ، ومعناه: من كلِّ شيءٍ، ولكنْ يُحذفُ ليكونَ اللفظُ في اللسان مطابقاً لمقصودِ القلبِ وهو أنْ لا يكونَ في القلبِ إلَّا ذِكْرُ اللهِ).

ورُدَّ الأولُ بأنَّه لو كانَ للتخفيفِ لجاز إظهارُهُ وإضمارُهُ لكلِّ[٦] ما يُحذفُ تخفيفاً.

قلتُ: قوله: لأنَّه موطنٌ لا ينبغي أنْ يُقَدَّمَ فيه إلَّا ذكرُ اللهِ، لا

---

(١) الكتاب ١/ ١٤ ـ ١٥.
(٢) الكتاب ١/ ٤١.
(٣) هنا ينتهي السقط من «د»، والذي بدأ من: قلتُ: هذا موضعٌ. . .
(٤) نتائج الفكر ص٥٥.
(٥) من «د». وفي الأصل: (فلولا).
(٦) «د»: (لا يكون في القلب ذكر إلَّا الله).

يقتضي[١] وجوب الحذفِ بل يقتضي التقديم.

وقوله: وكانَ في حذفِهِ مشاكلةُ اللفظِ للمعنى، قد يمنعُ له أيضاً أن المشاكلة تقتضي وجوب الحذفِ. انتهى.

«اسم»: فيه خمسُ لغاتٍ[٢]: كسرُ الهمزة وضَمُّها. وسِم: بكسرِ السين وضمِّها، وسُمًى: مثل هُدًى.

ومادَّتُهُ عند البصريين: (س م و) سين وميم وواو، وعند الكوفيين: (و س م) واو وسين وميم.

م: ورجَّح الأول بأسماء وسُمَيّ وَسَمَّيْتُ وَأَسْمَيْتُ. ولو كانَ على ما قال[٣] الكوفيون لقِيلَ: أَوْسام ووُسَيْم ووَسَمْتُ وَأَوْسَمْتُ. انتهى.

والاسمُ: هو اللفظُ الدالُّ بالوضع على موجودٍ في العيان إنْ كانَ محسوساً، وفي الأذهانِ إنْ كانَ معقولاً، من غيرِ تعرُّضٍ ببِنيَتِهِ للزمان، ومدلوله هو المُسَمَّى[٤].

[٥أ] والتسميةُ جعلُ ذلكَ اللفظِ دليلاً على المعنى، فهي أُمورٌ ثلاثةٌ متَباينةٌ، فإذا أَسْنَدْتَ حكماً إلى لفظِ اسم فتارةً يكونُ حقيقةً نحو: زيدٌ اسمُ ابنِكَ[٥]، وتارةً يكونُ مجازاً. وهو حيثُ يُطلقُ الاسم ويُرادُ به المُسَمَّى كقولِهِ تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمٰن: ٧٨] و﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى: ١].

وتأَوَّلَ السُهَيْلِيُّ[٦] ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ على إقحام الاسم؛ أي: سَبِّح

---

(١) «د»: (ينتفي).
(٢) ينظر: الزاهر ١/١٤٨، المنصف ١/٦٠، الإنصاف ص١٦.
(٣) (ما قال): ساقط من «د».
(٤) البحر المحيط ١/١٦، الدر المصون ١/١٧.
(٥) «د»: (أبيك).
(٦) نتائج الفكر ص٤٥.

بربِّكَ، وإنَّما ذُكِرَ الاسمُ حتى لا يخلو التسبيح من اللفظِ باللسان؛ لأَنَّ الذِّكْرَ بالقلبِ مُتعلَّقه المُسمّى، والذِّكْر باللسانِ مُتعلَّقه اللفظ.

وَتَأَوَّلَ قوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً﴾ [يوسف: ٤٠] بأنَّها أسماءٌ كاذِبةٌ غير واقعة على الحقيقة فكأَنَّهم لم يعبدوا إلَّا الأسماءَ التي اخترعوها(١).

م: وفي ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ ثلاثةُ أقوالٍ ذكرها أبو البَقاء(٢):

أحدها: أنَّ الاسمَ هنا بمعنى التسمية، وهي التلفظ بالاسم.

قُلتُ: وفيه نَظَرٌ.

والثاني: أنَّ في الكلامِ حذفَ مُضافٍ؛ أي: باسمِ مُسَمَّى اللهِ.

والثالث: أنّ اسْمَ زائدٌ. ومنه(٣):

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسمُ السلامِ عليكُما

وقوله(٤):

داعٍ يُنادِيهِ باسمِ الماءِ [مبغومُ]

أي: السلامُ عليكما، وينادي بالماء. انتهى.

وحُذِفَتِ الألفُ من ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ خطّاً تخفيفاً لكثرةِ الاستعمالِ، فلو كُتِبَتْ: باسم القادر ونحوه، فمذهبُ الكسائي(٥) والأخفش(٦) حذفُ الألفِ، ومذهبُ الفرّاءِ(٧) إثباتُها، ولا خِلافَ في ثبوتِها مع غيرِ أسمائِهِ.

---

(١) نتائج الفكر ص٤٦. (٢) التبيان ص٣.

(٣) للبيد، ديوانه ص٢١٤، وعجزه: ومَنْ يبكِ حولاً كاملاً فقد اعتذر.

(٤) ذو الرمة، ديوانه ص٣٩٠، وصدره: لا ينعش الطرف إلَّا ما تخوَّنه. والزيادة التي بين القوسين من الديوان.

(٥) علي بن حمزة، ت١٨٩هـ (نور القبس ٢٨٣، إنباه الرواة ٢/٢٥٦).

(٦) سعيد بن مسعدة، ت٢١٥هـ. (مراتب النحويين ٦٨، نزهة الألباء ص١٣٣).

(٧) معاني القرآن ١/٢. والفراء يحيى بن زياد، ت٢٠٧هـ. (طبقات النحويين واللغويين ص١٣١، تاريخ بغداد ١٤/١٤٩).

﴿ٱللَّهِ﴾[1]: عَلَمٌ لا يُطلقُ إلَّا على المعبودِ بحَقٍّ، والأكثر على أنَّهُ مُرْتَجلٌ.

م: [٥ب] السُّهَيْلِيّ[2]: والألف واللام فيه لازِمةٌ، لا لتعريف، بل هكذا وُضِعَ. انتهى.

وقيل: مُشتَقٌّ، فَأَلْ فيه زائدةٌ لازمة، وحَذْفُها في: (لاه أبوكَ) شاذٌّ.

وقيل: (أل) فيه للغَلَبَةِ؛ لأَنَّ الإلهَ ينطلقُ على المعبود بحقٍّ أو باطلٍ. واللهُ لا ينطلقُ[3] إلَّا على المعبود بحقٍّ، فصارَ كالنجم للثريا.

ورُدَّ بأنَّ الكلام فيه بعدَ الحذفِ والنقلِ والإدغام، وهو كذلك لا ينطلق إلَّا على المعبود بحقٍّ فقط. فلا يصحُّ أن تكون[4] (أل) فيه للغَلَبَة.

وتجيءُ[5] (أل) لمعانٍ[6]:

للعهد في شخص، كقوله تعالى: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، أو في جنسٍ، نحو: اسقني الماءَ.

وللحضور، نحو: خرجت فإذا الأسدُ.

ولِلَمْحِ الصفة، كالحرث.

ولِلغَلَبَةِ، كالدَّبَران[7].

وموصولة، كالتي في نحو: الضارب والمضروب.

وزائدة لازمة، كالتي في الآن. وغير لازمة كالتي في قوله[8]:

---

(١) ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى ص٢٥، اشتقاق أسماء الله ص٢٣، سفر السعادة ص٥، بصائر ذوي التمييز ٢/ ١٢.

(٢) ينظر: نتائج الفكر ص٥١.

(٣) من «د». وفي الأصل: (يطلق).

(٤) «د»: (يكون).

(٥) «د»: (يجيئ).

(٦) البحر المحيط ١/ ١٤.

(٧) الدبران: نجم بين الثريا والجوزاء، وسمي دبراناً لدبوره الثريا. (المخصص ٩/ ١٠).

(٨) أبو النجم، ديوانه ١١٠.

بـاعَـدَ أمَّ الـعَـمْـرِ مـن أَسِـيـرِهـا
حُـرَّاسُ أبـوابٍ عـلـى قُـصـورِهَـا

وأداة التعريف اللامُ وحدها. وقيل: أل، والألف زائدة. وقيل: أصلية(١).

وعلى الاشتقاق في الاسم المعظّم ففي مادته أربعةُ أقوال:

أحدها: إنَّ مادتها لام وياء وهاء، من: لاهَ يليه؛ أَيْ: ارتفع. ولذلك قيلَ للشمس: إلاهة، بكسر الهمزة وفتحها. وذكر صاحب الصحاح(٢) أنّ س(٣) جوَّزه، انتهى.

الثاني: إنّ مادته لام وواو وهاء، من: لاهَ يلُوه؛ أَيْ: احتجبَ أو استنارَ، ووزنه على هذا: فعلَ، بفتح العين كقام، أو بضمِّها كطال.

[٦أ] قلتُ: والألف على القولين منقلبة عن الياء أو الواو، لتحركها وانفتاح ما قبلها. انتهى.

الثالث: إنّ مادته همزة ولام وهاء، من أله، أي: عبد، فإلاه: فِعال بمعنى مفعول، كالكتاب بمعنى المكتوب، والألفُ التي بين اللام والهاء زائدة. والهمزة أصلية، وحُذِفَت اعتباطاً كما في: ناس، وأصلها: أُناس.

م: السُّهَيْلِيّ(٤): وعوض عنها حرف التعريف، ولذلك قِيلَ: يا اللهُ، بالقَطْعِ، كما يُقال: يا إلاه.

---

(١) البحر ١/ ١٥.
(٢) الصحاح (أله). والجوهري صاحب الصحاح إسماعيل بن حماد، ت٣٩٣هـ. (نزهة الألباء ٣٤٤، مرآة الجنان ٢/ ٤٤٦).
(٣) الكتاب ١/ ٣٠٩.
(٤) ينظر: نتائج الفكر ص٥١.

وعلَّل في الصحاح[١] قطع الهمزة في (يَا اللهُ) بأنَّ الوقف نُوي على حرف النداء تفخيماً للاسم.

وقِيلَ: حُذِفَتْ لنقلِ حركتِها إلى لام التعريف قبلها، وحذفُها لازمٌ على القولين، وكلاهما شاذٌّ.

الرابع: أنّ مادته واوٌ ولامٌ وهاءٌ، من: وَلِهَ؛ أَيْ: طَرِبَ، وأُبدِلتِ الهمزة فيه من واو كإشاح، قالَهُ الخليل[٢]. وضُعِّفَ بلزوم البدل.

وزعم بعضُهم أنَّ (أل) فيه من نفس الكلمة، ووُصِلَتْ همزتُهُ لكثرةِ الاستعمال، ورُدَّ بأنَّه لو كانَ كذلكَ لنُوِّنَ؛ لأَنَّ وزنَهُ حينئذٍ (فَعَّال) ولا موجِبَ لحذفِ التنوين.

والقولُ بأنَّ أَصْلَهُ (لاها) بالسريانية ثُمَّ عُرِّبَ غريبٌ[٣].

وكذا القولُ إنَّه صفة وليس اسم ذات؛ لأَنَّ ذاته لا تُعرفُ [غريبٌ].

وحُذِفَتِ الألفُ التي بين اللام والهاء خَطّاً لئلا يلتبس بـ (اللاهي)[٤] اسم فاعل.

م: ابن عطية[٥]: لئلا يُشْكَلُ[٦] بخطِّ (اللات). انتهى.

قلتُ: وفيه نَظَرٌ؛ لأَنَّ (اللات) بخطِّ المصحف بدون ألفٍ[٧].

وقيل: حُذِفَت [٦ب] تخفيفاً.

---

(١) الصحاح (أله).

(٢) الدر المصون ١/ ٢٦. وينظر: العين ٤/ ٩٠ ـ ٩١.

(٣) وهو قول أبي زيد البلخي كما في الدر المصون ١/ ٢٩.

(٤) من: لها يلهو.

(٥) المحرر الوجيز ١/ ٩٦ (مصر: و١/ ٥٨ (المغرب). وعبد الحق بن غالب الغرناطي، ت٥٤١هـ. (بغية الوعاة ٢/ ٧٣، طبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٦٠.

(٦) في طبعة مصر: يشتكل.

(٧) «د»: (الألف).

وقيل: هي لغةٌ فاستُعملت خطّاً.

﴿الرَّحْمَٰنِ﴾[(١)] فَعْلان من الرحمة، وأصلُ بنائه من الفعل اللازم للمبالغة وشَذَّ من المتعدي، وهو وصفٌ لم يُستعمل لغيره، كما لم يُستعمل اسمه في غيره.

م: السُّهيليّ: وأمَّا قولهم: رحمانُ اليمامة:

وَأَنْتَ غيثُ الوَرَى لا زِلْتَ رَحْمانا[(٢)]

فبابٌ من تعنتهم في كُفرهم. انتهى.

وأل فيه للغَلَبة.

قلتُ: ويَرِدُ عليه ما وَرَدَ على القول بأنَّ (أل) في الله للغَلَبَةِ، وقد تقدَّمَ. انتهى.

وسُمِعَت إضافَتُهُ فقالوا: رحمان الدنيا والآخرة.

وإذَا قلتَ: اللهُ رحمانُ، بدون أل[(٣)] وإضافة، فقيلَ: يُصرَفُ؛ لأَنَّ أصل الاسم الصرف. وقيل: لا يُصرف[(٤)]؛ لأنَّ الغالب في (فَعْلان) المنعُ من الصرف.

م: وبنى [ابنُ] الحاجِبِ[(٥)] القولين على أن العِلَّة المفهومة للوصف انتفاء (فَعلانة) وليس له فعلانة، فيمتنع من الصرف، أو وجود فَعلَى وليس له (فَعْلَى) فينصرف. واختار الأوَّلَ. انتهى.

---

(١) ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى ص٢٨، الزاهر ١/١٥٢، اشتقاق أسماء الله ص٣٨، شأن الدعاء ص٣٥.

(٢) بلا عزو في الكشاف ٤/٥٤٥ وصدره: سموتَ بالمجد يابن الأكرمين أباً. ورحمان اليمامة: هو مسيلمة الكذاب، وسمي بذلك على جهة الاستهزاء به والتهكم. (تنظر: السيرة النبوية ٤/٢٤٦).

(٣) «د»: (ألف).

(٤) «د»: (ينصرف).

(٥) شرح الكافية ١/١٥٧.

وقالَ ثعلبٌ[١]: إنَّه اسم أعجمي، بالخاء المعجمة، ثُمَّ عُرِّبَ بالحاء المهملة. وهو غريبٌ.

واختُلف في إعرابه: فالجماعةُ على أنَّه صفةٌ للهِ. ورَدَّه الأعلمُ[٢] بأنَّه علمٌ، لوروده غير تابع لاسم قبلَه، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمٰن: ١، ٢]، فلا يكون وصفاً ولا يُعارض علميتَهُ اشتقاقُهُ من الرحمة؛ لأنَّه وإنْ كانَ [٧أ] مشتقّاً منها فقد صِيغَ للعَلَمية، كالدَّبَران وإنْ كانَ مشتقّاً من دَبَرَ لكنَّه صيغ للعلمية. ولهذا جاءَ على بناءٍ لا يكونُ في النعت وهو فَعلان فليس كالرحيم والراحم[٣].

وأُجيب: بأنَّه وصف يُراد به الثناء[٤]، وإنْ كانَ يجري مجرى الأعلام، واختاره السهيليّ[٥]. **الثاني**: أنَّه بَدَلٌ، ورَدَّه السهيليّ مع عطف البيان بأنَّ الاسم الأول يعني الله لا يفتقر إلى تبيينٍ؛ لأنَّه أعرفُ الأعلام كلِّها، ولهذا قالوا: ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠] ولم يقولوا: وما اللهُ؟.

﴿ٱلرَّحِيمِ﴾[٦]: فَعِيل حُوِّلَ من فاعل للمبالغة، وهو أحد الأمثلة الخمسة، وهي: فَعُول وفَعَّال ومِفْعال وفَعِيل وفَعِل. وزادَ بعضُهم [فيها] فِعِّيلاً كسِكِّير[٧].

(١) الزاهر ١/١٥٣، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ت٢٩١هـ. (طبقات النحويين واللغويين ص١٤١، إشارة التعيين ص٥١).
(٢) الدر المصون ١/٣٠. والأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان، ت٤٧٦هـ. (إنباه الرواة ٤/٥٩، إشارة التعيين ص٣٩٣).
(٣) نتائج الفكر ص٥٣. وفي «د»: وليس.
(٤) «د»: (البناء).
(٥) نتائج الفكر ص٥٣.
(٦) ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى ص٢٨، شأن الدعاء ص٣٨.
(٧) من «د». وفي الأصل: «ككسير».

وجاء فَعِيل بمعنى مفعول، قال العَمَلَّس[١]:

فَأَمَّا إذا عضَّتْ بك الحربُ عَضَّةً فإنَّكَ معطوفٌ عليكَ رَحيمُ

واختُلِفَ في دلالة (الرَّحمٰن الرَّحيم)، فقيل: واحدةٌ كنَدْمان ونَدِيم. وقيل: مختلفةٌ، فقيلَ[٢]: الرحمٰنُ أبلغُ، وعلى هذا فكان القياس أن يُتَرَقَّى إلى الأبلغ، فيُقالُ: رحيمٌ رحمانٌ، كما يُقالُ: عالمٌ نِحريرٌ، ولكن لمَّا كانَ الرَّحمٰن يتناولُ جلائلَ النِّعم وعظائِمهَا أُرْدِفَ بالرحيم ليكون كالتتمةِ له في تناولِ ما رَقَّ منها ولَطَفَ. وقيلَ: الرحيمُ أبلغُ. وقيل: جهةُ المبالغةِ مختلفةٌ، ففَعْلانُ مبالغتُهُ من حيثُ الامتلاءُ والغَلَبَةُ، كسَكْران وغَضْبان، وفَعِيلٌ من حيثُ تكرار الوقوع بمحالِّ الرحمة، ولذلك [٧ب] لَا يتعدَّى فَعْلان ويُعَدَّى فَعِيلٌ كفاعلٍ. حكى ابن سِيده[٣]: زيدٌ حفيظٌ علمَكَ وعِلْمَ غيرِك.

م: أبو البقاءِ[٤]: وجَرُّهُما، يعني الرحمٰن الرحيم، على الصفةِ، والعامل في الصفة[٥] هو العاملُ في الموصوف.

وقالَ الأَخْفَشُ[٦]: العامل فيهما معنوي، وهو كونهما تَبعاً، ويجوز نصبهما على تقدير: أَعني، ورفعهما على تقدير: هو. انتهى.

والجمهورُ على جَرِّ ميم الرَّحيم ووَصْلِ أَلف الحَمْد.

وقرأ قومٌ من الكوفيين بسكونِ الميم وَقْفاً، ويبتدِئون بهمزةٍ مقطوعةٍ.

---

(١) العققة والبررة ص٣٥٩، وحماسة أبي تمام ٢/١٥٨.

(٢) القول للزمخشري في الكشاف ١/٤٥.

(٣) المحكم ٣/٢١٢.

(٤) التبيان ص٤.

(٥) من «د». وفي الأصل: (والعامل فيهما). ورواية «د» مطابقة للتبيان.

(٦) التبيان ص٤.

وحكى الكسائيّ[1] عن بعض العرب أنَّه قرأَ: الرحيمَ الحمدُ، بفتح الميم ووصل الألف، كأنَّه سَكَّنَ الميمَ وقطعَ الألف، ثُمَّ ألقى حركتها على الميم وحذَفَها. ولم تُرْوَ [هذه][2] قراءةً عن أحد. [والله ﷻ أعلم].

---

(١) البحر ١/١٨، والدر المصون ١/٣٥.
(٢) من البحر والدر المصون.

إعراب الفاتحة

٢ ـ ﴿ٱلْحَمْدُ﴾: أل للعهدِ؛ أَيْ: الحمدُ المعروفُ بينكم، أو للماهية، كالدينار خيرٌ من الدرهم؛ أي: أيُّ دينارٍ كانَ فهو خيرٌ من أيِّ درهمٍ كان. أو لتعريف الجنس فيعُمُّ الأحْمُدَ كلَّها مطابقةً.

وَحَمْد مصدرٌ، فأصلُهُ أنْ لا يُجمعَ. وحَكَى ابنُ الأعرابيّ[١] جَمْعَهُ على أَحْمُد، نظر إلى اختلاف أنواعه، قال[٢]:

وَأَبْلَجَ محمودِ الثناءِ خَصَصْتُهُ   بِأفضلِ أقوالي وأفضلِ أَحْمُدِي

ومعناه: الثناءُ على الجميلِ من نِعْمَةٍ أو غيرها [٨أ] باللسانِ فقط. ونقيضُهُ الذَّمُّ، وليس مقلوب مدح بمعناه خلافاً لابنِ الأنباريّ[٣] مُسْتَدِلًّا باستوائهما تصريفاً.

ورُدَّ بتعلّقِ المدح بالجمادِ[٤]، إذْ قد يُمدحُ بجوهره[٥] دونَ الحَمْدِ. وهل الحمدُ بمعنى الشكر، أو الحمدُ أعمُّ، أو الشكرُ ثناءٌ على الله بأفعالِهِ والحمدُ ثناءٌ بأوصافه، ثلاثة أقوال.

وقرأ الجمهورُ بضمِّ الدال على الابتداء، وسُفيانُ بن عُيينة[٦]

---

(١) الدر المصون ١/ ٣٨، وابن الأعرابي محمد بن زياد، ت٢٣١هـ. (طبقات النحويين واللغويين ص١٩٥، نور القبس ص٣٠٢).

(٢) بلا عزو في تفسير القرطبي ١/ ١٣٣، والدر المصون ١/ ٣٨.

(٣) أبو بكر محمد بن القاسم، ت٣٢٨هـ. (تاريخ بغداد ٣/ ١٨١، معجم الأدباء ١٨/ ٣٠٧). وقوله في البحر ١/ ١٨.

(٤) «د»: (مستدلاً بالجماد).

(٥) «د»: (لجوهره).

(٦) شواذ القرآن ص١، وسفيان أبو محمد الهلالي الكوفي، ت١٩٨هـ. (ميزان الاعتدال =

بالنصب على تقديرِ فِعْلٍ، ورُجِّحَ الرفعُ بدلالتِهِ على ثبوت الحمدِ واستقرارِهِ للهِ حَمْدِهِ وحَمْدِ غيرِهِ، بخلاف النصب فإنَّه بتقدير فعلٍ؛ أي: أحمدُ أو حمدْتُ، فيشعر بالتجدُّدِ ويتخصَّصُ بفاعله، وهو في حالة النصب من المصادر التي حُذِفت أفعالُها وأُقِيمت مقامُها في الإخبار، نحو: شُكراً لا كُفْراً. وقَدَّرَ بعضُهم الناصب فعلاً غير مشتقٍّ من الحمد؛ أَيْ: اقرأوا أو الزموا، ثم حُذِفَ كما حُذِفَ مِن نحو: (اللَّهُمَّ ضبُعاً وذِئباً)[1] وتقديره من لفظه أولى بالدلالة عليه.

وقرأ الحَسَنُ[2] بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام، وهي لغةُ تميم وبعض غَطفان. وحركةُ الإعراب مقدَّرَةٌ منعَ من ظهورها حركة الإِتباع، فيحتمل أنْ تكونَ تلكَ الحركةُ المقدَّرةُ ضَمَّةً أو فتحةً.

وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة[3] بِضَمِّ لامِ الجرِّ إِتباعاً لضِمَّةِ الدال، وهي لغة بعض قيس.

وقراءةُ الحسن بإِتباع حركةِ الدالِ للامِ الإعرابِ[4] أَغْرَبُ من هذه؛ لأنّ فيها إِتباع حركة إِعراب لغيرِها بخلاف هذه.

﴿لِلَّهِ﴾: [٨ب] اللام للملك، نحو: المالُ لزيدٍ، وشِبْهه نحو: كنْ لي أكنْ لك.

وللتمليك، نحو: وهبتُ لك ديناراً، وشِبْهه كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [الشورى: ١١].

= ١/ ١٧٠، تهذيب التهذيب ٤/ ١١٧).

(١) الكتاب ١/ ١٢٩، ودقائق التصريف ص٤٧٧. ومعناه: أرسل في الغنم ضبعاً.

(٢) الحسن بن أبي الحسن البصري، ت١١٠هـ. (حلية الأولياء ٢/ ١٣١، وفيات الأعيان ١/ ٦٩).

(٣) تابعي، ت١٥١هـ. (غاية النهاية ١/ ١٩، تهذيب التهذيب ١/ ١٤٢).

(٤) ساقطة من «د».

وللاستحقاق، نحو: السرجُ للدابةِ.

وللنسَبِ، نحو: لزيدٍ عمٌّ.

وللتعليل، نحو: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [النساء: ١٠٥].

وللتبليغ، نحو: قلتُ لَكَ.

وللتعجب، نحو[1]:

وللهِ عَيْنا مَنْ رَأى من تَفَرُّقٍ أَشَتَّ وَأَنأىٰ من فِراقِ المُحَصَّبِ

وللتبيين، نحو: ﴿هَيْتَ لَكَۚ﴾ [يوسف: ٢٣].

وللصيرورة، نحو: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ﴾ [القصص: ٨].

وللظرفية: إمَّا بمعنى (في) كقوله: ﴿ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، أو بمعنى (عند) نحو: كتبته لخمسٍ خَلَوْنَ، أو بمعنى (بعد) كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

وللانتهاء، كقوله تعالى: ﴿سُقْنَـٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧].

وللاستعلاء، كقوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩].

واللامُ في ﴿لِلَّهِ﴾ للاستحقاق[2].

فإنْ رُفِعَ الحمدُ لفظاً أو تقديراً على قراءة الإِتباع فالمجرور، وهو لله في موضع رفع على الخبرية.

وإنْ نُصِبَ الحمدُ لفظاً أو تقديراً فاللامُ للتبيين؛ أَيْ: أعني للهِ.

ولا يكونُ المجرور في موضع النصب بالمصدر، واللامُ للتقوية، لامتناع عمل المصدر فيه نصباً، ولهذا قالوا: سُقْياً لزيدٍ، ولم يقولوا:

---

(١) بلا عزو في البحر ١/ ١٨.

(٢) ينظر في معاني اللام: اللامات للزجاجي، واللامات للهروي.

سُقْياً زيداً. ولو كانَ في موضعِ نصبٍ، واللام للتقوية، لصحَّ نصبه بدونها.

﴿رَبِّ﴾: الجمهور بالخَفْضِ، وهو مصدرٌ وُصِفَ به على أَحدِ الوجوه في الوصفِ بالمصدرِ. أو اسمُ فاعل حُذِفت أَلِفُهُ، وأَصلُهُ: رابٌّ، كَبارٍّ وبرٍّ.

م: زادَ أبو البقاء[1] في جَرِّهِ [البدلَ]. انتهى.

وقرأَ [٩أ] زيدُ بنُ عليٍّ[2] بنصبه على المدح. وضُعِّفَتْ[3] لجرِّ الصفاتِ بعدَه لامتناعِ الإتباع بعدَ القطعِ إلَّا أنْ يكونَ الجرُّ في ﴿الرَّحْمَٰنِ﴾ على البدِل فلا ضعفَ[4]؛ لأنَّ البدلَ على نيَّةِ تكرار العمل فكأنَّه من جملةٍ أُخرى، والبدلُ فيه حَسَنٌ، ولا سيَّما على مذهب الأعلم[5]؛ لأنَّه عنده علمٌ. وأمَّا على مذهب غيره[6] فلكونِهِ وصفاً خاصاً. وقيل: إنَّهُ ينتصبُ[7] بفِعْلٍ دلَّ عليه ما قبله؛ أَيْ: نَحْمَدُ ربَّ [العالمين]. وضُعِّفَ بأنَّه على مُراعاةِ التوهم، وهو مختصٌّ بالعطف ولا ينقاسُ.

قلتُ: بل هو من حذف الفعل للدلالة عليه وليسَ من التوهم[8].

وقيلَ: ينتصبُ على النداء؛ أَيْ: يا ربَّ. وضُعِّفَ للفصلِ بـ ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ بينَه وبينَ قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤].

---

(١) التبيان ص٥.

(٢) البحر١/ ١٩. وتوفي زيد ٣٥٨هـ. (معرفة القُراء الكبار ص٣١٤، غاية النهاية ١/ ٢٩٨).

(٣) «د»: (وضعف).

(٤) «د»: (على الأضعف).

(٥) الشنتمري، وقد سلفت ترجمته.

(٦) «د»: (أبي عبيدة).

(٧) «د»: (ينصب).

(٨) بعدها في «د»: قلت: فيه نظر.

وحُكِي عن زيد[١] نصبَ الثلاثة؛ أعني ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ على القطع، وعلى هذا فلا يلزم الرجوع إلى الإتباعِ بعد القطع كما لَزِمَ في نصبِ الربِّ وحده.

﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: الألف واللام للاستغراق، وهو جمعُ سلامةَ مفرده عالَم، اسم جمع، وقياسُهُ أنْ لا يُجمعَ، وشذّ جمعُهُ أيضاً جمعَ سلامةٍ؛ لأنَّه ليسَ بِعَلَمٍ ولا صفة.

م: وذهب ابن مالك[٢] في «شرح التسهيل»[٣] إلى أنَّ عالَمِين اسمُ جمعٍ لِمَنْ يعقلُ، وليسَ جمعُ عالَم؛ لأنَّ العالَمَ عامٌّ والعالَمِين خاصٌّ. ولهذا منع س[٤] أنْ يكونَ الأعرابُ جمعَ عَرَبٍ؛ لأنَّ العربَ للحاضرين والبادين، والأعرابُ خاصٌّ بالبادين.

[٩ب] قلتُ: وفيه نظرٌ، انتهى.

واختُلِفَ في مدلوله، فقيل: كلُّ ذي روحٍ. وقيل: الملائكةُ والإنْسُ والجِنُّ والشياطين. وقيل: الإنْسُ والجِنُّ خاصَّةً.

وقيل: الإنسُ خاصَّةً. وقيل: كلُّ مصنوع. واختير وقوعُهُ على المكلفين لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾[٥] [الروم: ٢٢] وقراءةُ حَفْصٍ[٦] ﴿لِلْعَٰلِمِينَ﴾ بكسر اللام توضِّحُ ذلك.

قلتُ: وفيه نَظَرٌ. [انتهى].

---

(١) البحر ١/ ١٩.

(٢) جمال الدين محمد بن عبد الله، ت٦٧٢هـ. (تذكرة الحفاظ ١٤٩١، فوات الوفيات ٣/ ٤٠٧).

(٣) شرح التسهيل ١/ ٨٧ ـ ٨٨.

(٤) الكتاب ٢/ ٨٩.

(٥) كذا في الأصل والبحر ١/ ١٩. ولعلها: لقوم يعلمون [النمل: ٥٢].

(٦) البحر ١/ ١٩، وحفص بن سليمان صاحب عاصم، ت نحو ١٩٠هـ. (ميزان الاعتدال ١/ ٥٥٨، تهذيب الكمال ٧/ ٥).

٣ ـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: الجمهورُ بخفضهما على أنَّهما[١] صفتا مدحٍ لله [تعالى] لا لإزالة الاشتراك، لأنَّ[٢] الموصوفَ لم يعرضْ له اشتراكٌ مخصِّصٌ.

وقيل في الرحمٰن: بدلٌ أو عطفُ بَيانٍ.

وقرأ أبو العالية[٣] بنصبهما. وأبو رَزِين العُقَيليّ[٤] برفعهما، وكلاهما على القَطْعِ.

٤ ـ ﴿مَٰلِكِ﴾: السبعةُ إلَّا عاصماً[٥] والكسائي بكسرِ اللامِ وخفض الكاف، على وزن (فَعِل)، وهو صفةٌ لما قَبله؛ لأنَّه معرفةٌ. وعاصِم والكسائي: مالِك على وزن فاعِل، وهو أيضاً صفةٌ أو بدلٌ. واعتُرِضا: أمَّا الصفةُ فلأنَّه نكرة؛ لأنَّ الظاهر أنّه اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال؛ لأنَّ اليومَ لم يوجد فلا يتعرَّفُ بالإضافة وما قبلَهُ معرفة. وأمَّا البدلُ فلأنَّه مشتقٌّ، والبدلُ بالمشتقّ ضعيفٌ. وأُجيبَ بأنَّ اسم الفاعل إذا كانَ بمعنى الحال والاستقبال أو أُضِيف إلى معرفة جاز أنْ يُنوى بالإضافة الانفصال وأنَّها على نصب فلا يتعرّف بها، ويقدَّرُ أنَّ الموصوفَ صارَ معروفاً بعدَ الوصفِ [١٠أ] وتقييده بالزمان غير مُعْتَبر فيتعرّف بها[٦].

---

(١) من «د». وفي الأصل: (أنه).

(٢) ساقطة من «د».

(٣) رفيع بن مهران الرياحي، ت نحو ٩٣هـ. (مشاهير علماء الأمصار ص٩٥، معرفة القُراء الكبار ص٦٠).

(٤) مسعود بن مالك الكوفي، ت٨٥هـ. (تاريخ يحيى بن معين ٢/ ٥٦١، تقريب التهذيب ٢/ ٢٤٣). وفي المخطوطتين: أبو زيد.

(٥) عاصم بن أبي النجود، أحد السبعة، ت١٢٨هـ. (معرفة القُراء الكبار ص٨٨، غاية النهاية ١/ ٣٤٦).

(٦) (ويقدر أن. . . فيتعرف بها): ساقط من «د» بسبب انتقال النظر، وهذا يحدث في الجمل المتشابهة النهايات.

وقد قال س[١]: وزعم يونسُ[٢] والخليلُ أنَّ الصفات المضافة التي صارت صفة للنكرة قد يجوزُ فيهنَّ كلَّهن أنْ يكُنَّ[٣] معرفة، وذلك معروفٌ من كلام العرب، واستُثنيَ[٤] من ذلك باب الصفة المُشَبَّهة فقط فإنَّها لا تتعرَّفُ بالإضافةِ أصلاً.

وقرأ أبو عَمرو[٥] في رواية عنه: «مَلْكِ» بسكونِ اللام، وهي لغة بَكْر بن وائل.

م: وهو من تخفيف المكسور كفَخِذٍ وكَتِفٍ، قاله أبو البقاء[٦]. انتهى.

وإعرابُه كإعرابِ ﴿مَٰلِكِ﴾، وقد تقدَّم.

وقرأ نافعٌ[٧] في روايةٍ شاذَّةٍ عنه[٨]: مَلِكي، باشباعِ كسر الكاف، وبابُهُ الشعرُ.

قلتُ: ذكر ابنُ مالكٍ في (شواهد التوضيح)[٩] أنَّ الإشباعَ في الحركاتِ الثلاثِ لُغَةٌ معروفةٌ، وجعلَ منه قولَهم: بَيْنا زيدٌ قائمٌ جاءَ

---

(١) الكتاب ١/ ٢١٣.

(٢) يونس بن حبيب البصري، ت١٨٢هـ. (المعارف ص٥٤١، إنباه الرواة ٤/ ٦٨).

(٣) «د»: (يكون).

(٤) «د»: (واستبنى).

(٥) أبو عمرو بن العلاء، أحد السبعة، ت١٥٤هـ. (أخبار النحويين ص٤٦، نور القبس ص٢٥).

(٦) التبيان ص٦.

(٧) نافع بن عبد الرحمن بن المدني، أحد السبعة، ت١٦٩هـ. (التيسير ص٤، معرفة القُراء الكبار ص١٠٧).

(٨) البحر المحيط ١/ ٢٠، وفي «د»: في رواية عنه شاذة.

(٩) شواهد التوضيح والتصحيح ص٧٤ ـ ٧٦.

عَمْرٌو؛ أَيْ: بينَ أوقاتِ قيامِ زيدٍ، فأُشْبِعَتْ فتحةُ النون فتولَّدَتِ الألفُ. وحكى الفرّاء[١] عن بعضِ العرب: (أكلتُ لَحْمَا شاةٍ)؛ أَيْ: لحمَ شاة[٢]. وأنشدَ عليه قول الفرزدق[٣]:

فَظَلَّا يخيطانِ الوراقَ عليهما ... بأيديهما مِن أَكْلِ شرِّ طعامِ

وقوله[٤]:

فأنتَ من الغوائِلِ حِينَ تُرْمَى ... ومِنْ ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزَاحِ

وقوله[٥]:

أقولُ إذْ خَرَّتْ على الكَلْكَالِ
يا ناقتا ما جُلْتِ مِن مجالِ

وقوله[٦]:

تنفي يداها الحَصَى في كُلِّ هاجرةٍ ... نَفْيَ الدراهيمِ تنقادُ الصيارِيفِ

[١٠ب] وقوله[٧]:

وإنَّني حَوْثما يُثني الهوىٰ بصري ... مِن حوثما سلكوا أثني فأنظورُ

قلتُ: ومنه[٨]:

أعوذُ باللّهِ من العَقْرابِ
الشائلاتِ عُقَدَ الأذنابِ

---

(١) المحتسب ١/٢٥٨.
(٢) أشبع فتحة الميم فتولدت الألف.
(٣) ديوانه ص٧٧١.
(٤) ابن هرمة، ديوانه ص٨٧.
(٥) بلا عزو في الزاهر ٢/ ٣١٠، والإنصاف ص٢٥.
(٦) الفرزدق، ديوانه ص٥٧٠.
(٧) ابن هرمة، ديوانه ص١١٨. وهنا ينتهي النقل عن شواهد التوضيح.
(٨) بلا عزو في عبث الوليد ص٣٣٥، ورسالة الملائكة ص٢١٣، وضرائر الشعر ص٣٣.

وقرأ أبو حَيْوَةَ(١) فيما نسبه ابنُ عطية(٢) إليه: مَلِكَ، بكسر(٣) اللام ونصب الكاف، على القطع أو النداء، والقطعُ أولى لتناسق(٤) الصفات لأنَّها لا تخرجُ بالقطع عنها في المعنى.

وقرأ سعد بن أبي وقاص(٥) بكسر اللام ورفع الكاف على القطع.

قرأ أبو حيوة: مَلَكَ، فعلاً ماضياً، واليومَ: منصوب على المفعولية.

م: على المفعولية أو الظرف. قاله أبو البقاء(٦).

وقرأ الأعمشُ(٧): مالِكَ، بنصب الكاف.

م: أبو البقاء(٨) على أنْ يكون بإضمار (أعني)، أو حالاً.

وأجاز قوم أنْ يكون نداءً. [انتهى].

وقرأ أبو السَّمَّال(٩): مالِكاً، بالنصب والتنوين.

وقُرِئ: مالِكٌ، بالرفع والتنوين. وتوجيهُهُما كما ذُكِر في قراءةِ غير التنوين، إلَّا أنَّكَ مهما نَوَّنْتَ نصبتَ اليومَ.

---

(١) شريح بن يزيد الحضرمي مقرئ الشام، ت٢٠٣هـ. (غاية النهاية ٢/ ٣٢٥، تقريب التهذيب ١/ ٣٥٠).

(٢) المحرر الوجيز ١/ ١٠٦.

(٣) «د»: (بنصب).

(٤) «د»: (لناسق).

(٥) البحر ١/ ٢٠. وسعد أحد العشرة المبشرين بالجنة، ت٥٥هـ. (خصائص العشرة الكرام البررة ١٣٧ ـ ١٤٥، الإصابة ٣/ ٨٨).

(٦) التبيان ص٦.

(٧) سليمان بن مهران، تابعي، ت١٤٨هـ. (الجرح والتعديل ٢/ ١/ ١٤٦، غاية النهاية ١/ ٣١٥)، وقراءته في إيضاح الرموز ص٥٠.

(٨) التبيان ص٦.

(٩) قعنب بن أبي قعنب. (غاية النهاية ٢/ ٢٧).

وقرأ أُبَيٌّ[١]: مَلِيكِ، على وزن (فَعِيل). وبعضُهم: مَلَّاك، بتشديد اللام. وكلاهما مُحَوَّلٌ من (مالك) للمبالغة.

وهذه القراءات كُلُّها بعضُها راجع إلى (مُلك) بضم الميم، وبعضُها إليه بكسر الميم[٢].

قال الأخفشُ: يُقالُ: مَلْكٌ بَيِّنُ المُلك، بضم الميم. ومالِكٌ بيِّنُ المِلْكِ، بكسر الميم وفتحها. ومعناها الشدُّ والرَّبْطُ. وجميعُ تقاليب (ملك) مستعملٌ [١١أ] ويرجع إلى معنى القوَّةِ، وهو قَدَرٌ مشتركٌ بينهما، ويُسمَّى هذا بالاشتقاقِ الأكبر. ولم يذهب إليه غيرُ ابنِ جِنِّيّ[٣]، وكانَ الفارسيّ[٤] يأنسُ به في بعض المواضع.

وزعمَ الفخرُ[٥] أنّ (مَلكَ) منها مهملٌ، وليسَ كذلكَ لِمَا أنشده الفرّاءُ[٦]:

فلمَّا رَآني قد حممتُ ارتحالَهُ تملَّكَ لو يُجدي عليه التَّملُّكُ

﴿يَوْمِ﴾: لم يجئ مما فاؤهُ ياءٌ وعينُهُ واوٌ إلَّا يوم. قيلَ: ويوح،

---

(١) أُبيّ بن كعب، صحابي، ت نحو ٢٠هـ. (حلية الأولياء ١/ ٢٥٠، معرفة القُراء الكبار ص٢٨).

(٢) ينظر: السبعة ص١٠٤، الحجة للقُراء السبعة ١/ ٧، المبسوط في القراءات العشر ص٨٦، حجة القراءات ص٧٧، التبصرة ص٥٤، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٢٥، إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي ص٢٠١، شرح شعلة على الشاطبية ص٦٩، إبراز المعاني ص٧٠.

(٣) الخصائص ١/ ١٣، وأبو الفتح عثمان بن جني، ت٣٩٢هـ. (إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥، معجم الأُدباء ١٢/ ٨١).

(٤) أبو علي النحوي الحسن بن أحمد، ت٣٧٧هـ. (إنباه الرواة ١/ ٢٧٣، البلغة ص٥٣).

(٥) ينظر: التفسير الكبير ١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨، والفخر الرازي محمد بن عمر، ت٦٠٦هـ. (طبقات المفسرين للسيوطي ص١١٥، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢١٣.

(٦) بلا عزو في البحر المحيط ١/ ٢١.

اسم للشمس. وقيل: هو بوح، بالباء الواحدة من أسفل، وأُضيفَ إليه اتساعاً، وهو بمعنى اللام لا بمعنى (في) خلافاً لِمَنْ أثبتها فهو من باب[(١)]:

طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ

أي: أنَّ الطبخَ واقعٌ على الساعات مجازاً، وكذلك المَلِك أو المالِكِ واقعٌ على اليوم مجازاً، ومتعلَّقُ الإضافةِ في الحقيقة هو الأمرُ؛ أَيْ: مَلِكٌ أو مالِكٌ الأمرَ، إلَّا أنَّه لـمَّا كانَ اليومُ ظرفاً للأمرِ جازَ أنْ يُتَّسَعَ فيه فيُسَلَّط عليه المُلك أو المِلْك؛ لأنَّ الاستيلاء على الظرف استيلاءٌ على المظروف.

وقالَ ابنُ السراج[(٢)]: معنى مَالِكِ يوم؛ أي: يملكُ مجيئه، فالإضافةُ إلى اليوم على قوله إضافةٌ إلى المفعول به على الحقيقة لا على الاتِّساع.

﴿ٱلدِّينِ﴾: مصدرُ دِنْتُهُ بفعلِهِ دَيْناً ودِيناً، بفتحِ الدال [١١ب] وكسرِها: جَزَيْتُهُ. وقيلَ: بالفتحِ المصدرُ، وبالكسر الاسمُ.

٥ ـ ﴿إِيَّاكَ﴾[(٣)]: (إِيَّا) تلحقُهُ الياء للمتكلِّمِ والكاف للمخاطبِ والهاء للغائب.

واختُلِفَ فيه فقيلَ: (إيّا) اسمٌ ظاهرٌ أُضِيفَ إلى لواحقِهِ [أعني الياء والكاف والهاء، وهو مذهبُ الزجَّاجِ[(٤)].

---

(١) البيت لجبار بن جزء في خزانة الأدب ٤/ ٢٣٧. وينظر: ديوان الشماخ ص٣٨٩.

(٢) المحرر الوجيز ١/ ١١٢. وابن السراج محمد بن السريّ، ت٣١٦هـ. (إنباه الرواة ٤/ ١٤٥، بغية الوعاة ١/ ١٠٩).

(٣) ينظر في إياك: سر صناعة الإعراب ص٣١٢، منثور الفوائد ص٤٩، الإنصاف ص٦٩٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١١.

وقيلَ: مضمرٌ أُضيفَ إلى لواحقِهِ] ولا يُعرفُ مُضمرٌ أُضِيفَ غيره[١]، وهو مذهبُ الخليل[٢].

إضافتُهُ إلى الظاهر نادِرٌ كقولِهِ: (وإيَّا الشَّوابِّ)[٣]، أو ضرورةٌ كقولِهِ[٤]:

دعـني وإيَّـا خـالـدٍ فـلأقْـطَـعَـنَّ عُـرَى نـيـاطِـهْ

وقيل: مضمرٌ غيرُ مضافٍ، واللواحقُ حروف تُبَيِّنُ مَنْ هو له، كالتاء في (أَنْتَ)، وهو مذهب س.

وقيل: لواحقه هي المضمرات وزِيدتْ (إيّا) لتتصل بها الضمائر، وهو مذهبُ الكوفيين.

وقيل: مجموعُهُ مضمرٌ.

وذهب أبو عُبَيْدَةَ[٥] إلى أنّ (أيّا) مشتقٌّ، وهو ضعيفٌ، ولم يكنْ يُحسنُ النحو وإنْ كانَ إماماً في اللغةِ وأيامِ العرب.

وعلى أنَّه مشتقٌّ فقيل: من لفظه، أو كقوله[٦]:

فـأَوِّ لـذكـراهـا إذا مـا ذكـرتُـهـا

فيكون من باب قُوَّة، ووزنُهُ: إفْعَلَ، وأصله: إئْوَوٌ، أو فِعْيَلٌ

---

(١) (وهو مذهب... أُضيف غيره): ساقط من «د».

(٢) الكتاب ١/١٤١.

(٣) القول لعمر بن الخطاب ﷺ وتمامه: (إذا بلغَ الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ). وهو في الكتاب ١/١٤١، ومعاني القرآن وإعرابه ١/١١.

(٤) أبو عيينة في ديوانه ص٣٢.

(٥) معمر بن المثنى، ت نحو ٢١٠هـ. (مراتب النحويين ص٤٤، معجم الأدباء ١٩/١٥٤). وينظر: مجاز القرآن ١/٢٤.

(٦) بلا عزو في الخصائص ٢/٨٩، والمحتسب ١/٣٩، وعجزه:

ومـن بـعـدِ أرضٍ بـيـنـنـا وسـمـاءِ

فأصلُهُ: إِوْيَوٌ، أو فِعْوَلٌ فأصلُهُ: إِوْوَوٌ، أو فَعْلَى فأصلُهُ: أَوْوَى.

وقيل: من لفظة (آية) كقوله(١):

لـم يُـبْـقِ هـذا الـدهـرُ مِـنْ آيـائِـهِ
غـيـرَ أثـافـيـه وأرمـدائِـهِ

ووزنُهُ إِفْعَلُ، وأصله: إِأْيَيٌ، أو فِعْيَلٌ وأصلُهُ: إِيَّيٌ، أو فِعْوَل وأصله: إِيْوَيٌ، أو فَعْلَى وأصله: أَيْيَا.

م: أبو عُبَيْدٍ(٢): من الأوى، لِما فيه من معنى القصدِ، فوزنه: إِفْعَل: إِئْوَي [١٢أ] أو فِعْيَل: إِوِيَيٌ، أو فِعْلَى: إِوْيَى مقلوباً مدغماً. من الغزنوي. انتهى. وكلُّها أقوالٌ ضعيفةٌ.

وقرأ الجمهور بكسر الهمزة وتشديد الياء.

وقرأ الفضل الرقاشيّ(٣) بفتح الهمزة وتشديد الياء.

وقرأ أُبَيٌّ بكسر الهمزة وتخفيف الياء.

م: أبو البقاء(٤): والوجه فيه أنّه حذف إحدى الياءَين استثقالاً للتكرير في حرف العلة. وقد جاء ذلك في الشعر، قالَ الفرزدق(٥):

تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسماكين أيْهُما   عليَّ من الغَيْثِ استهلَّتْ مواطِرُه

وقالوا في أمّا: أَيْما، فقلبوا الميم ياءً كراهية التضعيف. انتهى.

وقُرِئ(٦) بإبدال الهمزة المكسورة هاءً وبإبدال المفتوحة هاءً. وهو

---

(١) بلا عزو في أدب الكاتب ص٥٨٧، والاقتضاب ٣/ ٤١٩.

(٢) القاسم بن سلام، ت٢٢٤هـ. (مراتب النحويين ص٩٣، إنباه الرواة ٣/ ١٢). وفي «د»: أبو عبيدة.

(٣) شواذ القرآن ص١، والبحر المحيط ١/ ٢٣.

(٤) التبيان ص٧.

(٥) ديوانه ٣٤٧. وفي الأصل: (نسراً).

(٦) «د»: (وقرأ).

مفعولٌ مقدَّمٌ بـ﴿نَعۡبُدُ﴾. والزمخشريّ[(١)] يقول: قُدِّمَ للاختصاص، وقد ذُكِرَ في ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾، ويُستعمل تحذيراً فيتحملُ ضميراً مرفوعاً يجوزُ أنْ يُتبعَ بمرفوع، نحو: إيَّاك أنتَ نَفْسَكَ.

﴿نَعۡبُدُ﴾: أي: نَذِلُّ. والجمهورُ بفتح النون. وقُرِئ بكسرها، وهي لغةٌ. وقُرِئ: يُعْبَدُ، بالياء مبنياً للمفعول، واستشكلت لأنَّ أيّا ضمير نصب، ولا ناصب له، وخُرِّجَتْ على أنّ ضميرَ النصب وضعَ موضعَ ضمير الرفع؛ أَيْ: (أنت)، ثمَّ التفتَ بالإخبارِ عنه إخبارَ الغائب، فقيل: يُعْبَدُ، واستُغرِبَ وقوعُهُ في جملةٍ واحدةٍ. ويشبههُهُ قوله[(٢)]:

أَأَنْتَ الهلاليُّ الذي كنتَ مَرَّةً ... سَمِعْنَا بِهِ والأَرْحَبِيّ المُعَلَّفُ

[١٢ب] قلتُ: وفي روايةِ أحمد بن صالح[(٣)] عن وَرْش[(٤)]: نَعْبُدُو إيَّاك، بإشباعِ ضَمَّةِ الدالِ. نقلها ابن مالك في «شواهد التوضيح»[(٥)].

﴿نَسۡتَعِينُ﴾:

استفعل له اثنا عشرَ معنًى[(٦)]:

للطلب: ومنه: نستعينُ.

وللاتخاذ: كاسْتَعْبَدَهُ.

وللتحول: كاسْتَنْسَرَ[(٧)].

---

(١) الكشاف ١/ ٦١.

(٢) بلا عزو في رصف المباني ص٢٦، والدر المصون ١/ ٥٩ وفيهما: المغلب.

(٣) أبو جعفر المصري، ت٢٤٨هـ. (معرفة القُراء الكبار ١٨٤، غاية النهاية ١/ ٦٢).

(٤) عثمان بن سعيد المصري، لقب بورش لشدة بياضه، ت١٩٧هـ. (معرفة القُراء الكبار ١٥٢، غاية النهاية ١/ ٥٠٢).

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص٧٥.

(٦) ينظر في معاني استفعل: الممتع ١٩٤، البحر ١/ ٢٣، الدر المصون ١/ ٥٩.

(٧) «د»: كاستبشر.

ولإلفاء الشيء، بمعنى ما صيغ منه: كاسْتَعْظَمَهُ.

ولعَدِّه لذلك، وإنْ لم يكنه: كاستحسنه.

ولمطاوعةِ أَفْعَلَ: كاستشلى، مطاوع أَشْلَى.

ولموافقته: كاستبلّ، موافق أَبَلَّ.

ولموافقة تَفَعَّل: كاستكبرَ، موافق تَكَبَّرَ.

ولموافقة افْتَعَلَ: كاسْتَعْصَمَ، موافق اعتصمَ.

ولموافقةِ فَعِلَ المُجَرَّد، بكسر العين: كاستغنى، موافق غَنِيَ.

وللإغناءِ عنه: كاسْتَبَدَّ.

وعن فَعَل، بفتح العين: كاستعانَ؛ أَيْ: حَلَقَ عانته.

وقرأ الجُمهورُ بفتح نون نَستعين، وهي لغة الحجازِ، وهي الفُصحى. والأعمشُ بكسرِها، وهي لغةُ قيس وتميم وأسد وربيعة.

وقال أبو جعفر الطوسي[(١)]: هي[(٢)] لغة هذيل.

وكذا حُكمُ حروف المضارعة في الأفعال.

م: السجاوَنْدِيّ[(٣)]: إلّا نستعين، لاستثقال[(٤)] الكسرة في الياء. أَبو البقاء[(٥)]: وأصله نَسْتَعْوِن، من العَوْنِ فاستُثقِلَت الكسرة على الواو فنُقلت إلى العين، ثمّ قُلِبَتْ ياءً لسكونِها وانكسار ما قبلَها. انتهى.

٦ ـ ﴿ٱهۡدِنَا﴾: لفظُهُ لفظُ الأمرِ، ومعناه: الدعاءُ، وهو مبنيّ عندَ

---

(١) التبيان في تفسير القرآن ١/ ٣٧، والطوسي محمد بن الحسن، ت٤٦٠هـ. (لسان الميزان ٥/ ١٣٥، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٢٦).

(٢) ساقطة من «د».

(٣) محمد بن طيفور السجاوندي الغزنوي، ت٥٦٠هـ. (طبقات المفسرين للسيوطي ص١٠١، وللداودي ٢/ ١٥٥).

(٤) «د»: (لاستقلال).

(٥) التبيان ص٧.

البصريين، وحذفُ الياءِ علامةُ السكون الذي هو بناءٌ، ومُعْرَبٌ عند الكوفيين، وعلامةُ الإعراب حذفها، والأصلُ فيه أنْ يتعدَّى إلى ثاني مَعْمُولَيْهِ باللام [١٣أ] كقوله تعالى: ﴿يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، أو إلى، كقوله: ﴿لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]. ثُمَّ يُتَّسَعُ فيه[١] فيتعدَّى بنفسِهِ، ومنه: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ﴾، و(نا) ضمير المفعول الأول، وهو للمتكلم، ومعه غيرُه. ويكون للمُعَظّم قدره.

﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾: الطريق، وأصله السين من السَّرطِ، وهو اللَّقمُ، ولهذا[٢] سُمِّيَ الطريق لَقَماً. وقراءة قُنْبُلٍ[٣] بالسين على الأصل، والجمهورُ بالصاد بَدَلاً من السين لتجانُسِ[٤] الطاء في الإطباق، وهي الفُصحى، وهي لغةُ قُرَيشٍ. وأبو عَمْرٍو بزاي خالصةٍ في رواية الأصمعي عنه[٥]. وقال أبو جعفر الطوسي[٦]: هي لغةٌ لعُذْرَةَ وكَعْبٍ وبني القيس. وقرأ حَمْزَةُ[٧] بإشمامِها زاياً.

م: أبو البقاء[٨]: ومن أَشَمَّ الصادَ زاياً قَصَدَ أنْ يجعلَها بينَ الجَهْرِ والإطباق. انتهى.

ويُذَكَّرُ عند بني تميمٍ، وهو الأكثرُ، كالسبيل والزقاق والسوق. والحجازيون يؤنثون الجميع.

ويُجمعُ في الكثرة على صُرُطٍ، ككِتابٍ وكُتُبٍ، وقياسُهُ في القِلَّةِ إذا

---

(١) ساقطة من «د».
(٢) «د»: (لذا).
(٣) محمد بن عبد الرحمن المكيّ، ت٢٩١هـ. (معرفة القُراء الكبار ٢٣٠، غاية النهاية ٢/ ١٦٦).
(٤) «د»: (لمجانسة).
(٥) الحجة للقُراء السبعة ١/ ٤٩.
(٦) التبيان في تفسير القرآن ١/ ٤٢.
(٧) حمزة بن حبيب الزيات، أحد السبعة، ت١٥٦هـ. (التيسير ٦، غاية النهاية ١/ ٢٦١).
(٨) التبيان ص٨.

ذُكِّرَ: أَصْرِطَةٌ، كحمارٍ وأَحْمِرَة، وإذا أُنِّثَ فَأَفْعُل، كذراعٍ وَأَذْرُعٍ.

وقرأ الحَسَنُ: «اهْدِنا صِرَاطاً مُسْتَقِيماً»؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾: استقامَ: استفعل، بمعنى الفعل المُجَرَّد من الزوائد، وهو أحد معاني اسْتَفْعَلَ، وقد تقدَّمَتْ في نستعين.

م: وأجاز أبو البقاء[1] أنْ يكونَ هنا بمعنى [١٣ب] القويم أو القائم؛ أَيْ[2]: الثابت.

٧ ـ ﴿صِرَٰطَ﴾ بَدَلُ شيءٍ من شيءٍ، وهما لعين واحدةٍ، وكلاهما معرفةٌ، وجيء به هنا للبيان؛ لأنَّه لمَّا ذُكِرَ، قيل: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾، كان فيه[3] بعضُ إبهامٍ فعيَّنَهُ بقولِهِ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسم موصول، والأفصح كونه بالياء في الأحوال الثلاث، وبعضُ العربِ يجعله بالواو (في) حالة الرفع، واستعماله بحذفِ النونِ جائزٌ، وخَصَّ ذلكَ بعضُهُم بالضرورةِ إلَّا أنْ يكونَ لغيرِ تخصيصٍ فيجوزُ لغير ضرورةٍ، كقوله: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩].

وسُمِعَ حذف (ال) منه فقالوا: الذينَ، وتعريفه بالصِّلَةِ، وقيل: بأل. ويختصُّ بالعقلاء بخلاف (الذي) فإنَّه ينطلقُ على العاقل وغيره. وموضع الذين خفض بإضافة[4] صراطٍ إليه، وبُنِيَ لشبهه بالحرف.

﴿أَنْعَمْتَ﴾: الهمزة في أَفْعَل زائدة، وتجيئ لأربعةٍ وعشرين معنًى[5]:

---

(١) التبيان ص٨.
(٢) ساقطة من «د».
(٣) ساقطة من «د».
(٤) «د»: (بالإضافة).
(٥) ينظر في معاني أَفْعَل: الممتع ص١٨٦، البحر ١/٢٦، الدر المصون ١/٦٨.

لجعلِ الشيء صاحبَ ما صِيغ منه، كأنعمتُهُ؛ أي: جعلته صاحبَ نعمةٍ، إلَّا أنَّه ضُمِّنَ هنا معنى التفضُّل فَعُدِّيَ بعلى وأصلُه أنْ يتعدَّى بنفسِهِ.

وللتعدية: أَدْنَيتُهُ.

وللكَثْرَةِ: أَظْبَى المكانُ(١).

وللصيرورةِ: أَغَدَّ البعيرُ(٢).

وللإعانةِ: أحلبني؛ أَيْ: أَعِني.

وللتعريض: أَقْتَلْتُهُ(٣).

وللسَّلْبِ: أَشْكَيْتُ الرجل.

ولإصابة الشيء بمعنى ما صِيغَ منه، نحو: أَحْمَدْتُ فلاناً.

ولبلوغِ عَدَدٍ، نحو: أَعْشَرَتِ الدراهمُ. أو زمانٍ، نحو: أَصْبَحْنا. أو مكانٍ، نحو: أَشْأَمَ القومُ.

[١٤أ] ولمُوافقةِ ثُلاثيٍّ: أحْزَنَهُ بمعنى حَزَنَهُ.

وللإغناءِ عنه: أرْقَلَتِ الدابةُ؛ أَيْ: أَسْرَعَتْ.

ولمُطاوعةِ فَعَلَ: كأقشعَ السحابُ، مطاوع(٤) قَشَعَ الريحُ السحابَ.

ولمطاوعة فَعَّلَ: كأَفْطَرَ مطاوعُ فَطَّرْتُهُ.

وللهجومِ: أَطْلَعْتُ عليهم؛ أي: هَجَمْتُ(٥).

ولنفي الغريزةِ: أَسْرَعَ(٦).

---

(١) أي: كثر ظباؤه.
(٢) أي: صار ذا غُدّةٍ.
(٣) أي: عرضته للقتل.
(٤) من «د». وفي الأصل: (مضارع).
(٥) وأمَّا طلعت عليهم فبدوت.
(٦) من «د». وفي الأصل: (انتزع). (ينظر: الممتع ١٨٧، وشرح الشافية ١/ ٨٧).

وللتسمية: أَخْطَأْتُهُ؛ أَيْ: سَمَّيْتُهُ مُخْطِئاً.

وللدعاء: أَسْقَيْتُهُ؛ أي: دَعَوْتُ له بالسُّقْيا.

وللاستحقاق: أَحْصَدَ الزَّرْعَ[١].

وللوصولِ: أَغْفَلْتُهُ؛ أي: وصلت غفلتي إليه.

وللاستقبال: أَفَفْتُهُ؛ أي: استقبلتُهُ بأُفٍّ. وذكر بعضُهم أنَّ أَفَّفَ فَعَّل، ومثَّلَ الاستقبال بقولهم: أَسْقَيْتُهُ؛ [أي]: استقبلته بقولك: سُقْياً.

وللمجيء بالشيء: أكثرتُ؛ أَيْ: جئتُ بالكثير.

وللتفرقةِ، نحو: أشرقتِ الشمس؛ أي: أضاءَتْ، وشَرَقَت: طَلَعَتْ.

والتاءُ المتصلةُ بأَنْعَم[٢] ضميرُ الفاعلِ، وهي للمخاطب المذكّر المُفرد، وتكون حرفاً في أنت، والضميرُ أنْ[٣].

﴿عَلَيْهِمْ﴾: على حرفُ جَرٍّ عند الأكثر، إلَّا إذا جُرَّتْ بـ (مِن)، كقولَه[٤]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ.......... ....

أو إذا لزمَ تعدِّي فعل المُضمر المتصل إلى ضميره المتصل، كقوله[٥]:

هـوِّنْ عـلـيـكَ فـإنّ الأُمـورَ ... بـكـفِّ الإلـهِ مـقـادِيـرُهـا

فإنَّها في هذين الموضعين اسمٌ.

---

(١) من «د». وفي الأصل: (استحصد). (ينظر: الممتع ١٨٨، والبحر ١/ ٢٦).

(٢) «د»: (بأنعمت). (٣) البحر ١/ ٢٦.

(٤) مزاحم العقيلي، شعره: ١٢٠، وتمامه:

.... بعدما تمَّ خِمْسُها ... تَصِلُّ وعن قَيْضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ

(٥) الأعور الشني، شعره: ١٢.

ونُسِبَ إلى س[١] أنَّها من الأسماء الظرفية إذا جَرَّتْ ما بعدَها مطلقاً؛ لأنَّه لم يعدَّها في حروف الجرِّ، ووافَقَهُ جماعةٌ من المتأخِّرين.

ومعناها الاستعلاءُ[٢]، حقيقةً كقوله تعالى: [١٤ب] ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمٰن: ٢٦]، أو مجازاً كقوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وتكون بمعنى (عَنْ)، نحو: بَعُدَ عليَّ كذا.

وبمعنى الباء، كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

وبمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وبمعنى (مِن) كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٥، ٦، والمعارج: ٢٩، ٣٠].

وللمصاحبة، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وللتعليل، كقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وتكون زائدة، كقوله[٣]:

أَبَى اللهُ إلَّا أنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ على كلِّ أَفْنانِ العِضاهِ تروقُ

أي: تروقُ كلّ أفنان العِضاه.

وألفُ (على) تُقلبُ ياءً مع المُضْمر في الأشهر، وإقرارها معه لُغَةٌ، و(هُمْ) ضمير جمع غائب مُذكّر عاقل، ويكون في موضع رفع، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ [يَنظُرُونَ]﴾ [الزمر: ٦٨]، وفي موضع نصب، نحو: أكرمتُهُم وفي موضع جرٍّ كما في (عليهم).

---

(١) الكتاب ١/٢٠٩.

(٢) ينظر في معاني (على): التسهيل ص١٤٦، جواهر الأدب ص٤٦٢، الجنى الداني ص٤٤٤، مغني اللبيب ص٢٥.

(٣) حميد بن ثور، ديوانه ص٤١. وفي الأصل: القضاة. والعضاه: شجر له شوك.

وفيه مع (على) عشرُ لُغاتٍ، وكلُّها قُرِئ بها[(١)]:

فمع ضَمِّ الهاء خمسٌ: سكون الميم، وقرأ بها حمزة. وضمّها بواو بعدها، وقرأ بها الأعرج[(٢)]. وضمها بلا واو، ونُسِبَت لابنِ هُرْمز[(٣)]. وكسرها موصولةً بياء وبغير ياء، وقُرِئ بهما.

ومع كسر الهاءِ خَمْسٌ: سكون الميم، وقرأ بها الجمهور. وكسرها موصولةً بياء، وقرأ بها الحَسَنُ. وبلا ياءٍ، وقرأ بها ابنُ فائد[(٤)]. وضمَّها موصولةً بواو، وقرأ بها ابنُ كَثِير[(٥)]، وقالون[(٦)] بخلافٍ عنه. وبلا واو، وقرأ بها الأعرجُ.

م [١٥أ]: ووجُهها ملخّصٌ من كلام أبي البقاء[(٧)] أنَّ الأصلَ في ميم الجمع الضمُّ والواو بعدها؛ لأنَّ الميم للزيادة على الواحد، فإنْ أُريدَ اثنان، زِيدَ ألفٌ، وإنْ أُرِيدَ جمعُ مذكّرٍ زِيد واوٌ؛ لأنَّ علامة الجمع في المؤنث حرفان، نحو: عليهِنّ، وهي نونٌ مشدَّدَةٌ من حرفين. وكذا[(٨)] ينبغي في المذكر وهي الميم والواو.

فَمَنْ قرأ بميم موصولةٍ بواوٍ فعلى الأصل.

ومَنْ حذف الواو اكتفى بدلالة الضمة عليها.

---

(١) ينظر: السبعة ص١٠٨، الحجة للقُراء السبعة ١/ ٥٧، الكشف ١/ ٣٥.

(٢) عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ت١١٧هـ. (أخبار النحويين البصريين ص١٦، غاية النهاية ١/ ٣٨١). وقراءته في المحتسب ١/ ٤٤، وكذلك الثانية.

(٣) هو الأعرج السابق، ولا بد من الإشارة إلى أن حميد بن قيس لُقب بالأعرج أيضاً.

(٤) أبو علي الأسواري عمرو بن فايد. (غاية النهاية ١/ ٦٠٢).

(٥) عبد الله بن كثير المكي، أحد السبعة، ت١٢٠هـ. (التيسير ص٤، غاية النهاية ١/ ٤٤٣).

(٦) عيسى بن مينا، ت٢٢٠هـ. (ميزان الاعتدال ٣/ ٣٢٧، غاية النهاية ١/ ٦١٥).

(٧) التبيان ص١٢.

(٨) «د»: (فكذا).

ومَنْ سَكَّنَها فللاستثقالِ بتوالي الحركات في بعض المواضع، نحو: ضربهم.

ومَنْ كسرَ الميم ووصلها بياءٍ قَصَدَ إِتباعَها بحركةِ الهاء إذا كُسِرَت ثُمَّ قلبَ الواو ياءً، لسكونها وانكسار ما قبلها.

ومَنْ حذفَ الياء اكتفى بدلالة الكسرة عليها.

ومَنْ كسر الميم مع ضمّ الهاء قبلها راعى[1] الياء التي[2] قبلَ الهاء ثُمَّ قلبَ الواو ياءً لانكسار ما قبلها.

ومنْ حذفَها اكتفى بالكسرةِ.

وأمَّا كسرُ الهاءِ فلأجلِ الياءِ.

وأمَّا ضَمُّها فلأنّ أصل الياء الألف، وهي تُضمُّ بعدَ الألفِ.

﴿غَيۡرِ﴾: مفردٌ مُذَكَّرٌ في جميع الأحوال.

م: ذكر صاحب الصحاح[3] أنَّهُ يُجمع على أَغْيارٍ. انتهى.

وإذا أُريدَ به المؤنث جاز التذكير حملاً على اللفظ، والتأنيث حملاً على المعنى، نحو: غير هندٍ من النساء قام وقامت. ومدلوله المخالفةُ بوجهٍ مَّا، وأصلُهُ الوصفُ، ويُستثنى به، وتلزمه الإضافة لفظاً أو معنى، نحو: ليسَ غيرَ.

م: وذكر[4] ابنُ مالكٍ[5] في ليس غيرَ [١٥ب] الضمّ والفتح، قال: وقد يُنَوَّنُ. انتهى.

ولا تدخل عليه الألفُ واللامُ، ولا يتعرّفُ بإضافتِهِ إلى معرفةٍ.

---

(١) من «د». وفي الأصل: (فراعى).
(٢) ساقطة من «د».
(٣) الصحاح (غير).
(٤) مكررة في «د».
(٥) تسهيل الفوائد ص١٠٧.

ومذهبُ ابنِ السرَّاجِ[١] أنَّه يتعرَّفُ إذا كانَ المغايرُ واحداً، نحو: الحركة غير السكون.

وعلى مذهب س[٢] يتعرّف إذا قُصِدَ بإضافته إلى المعرفةِ التعريف، وقد تقدَّم في (ملك).

وقرأ الجمهورُ (غيرِ) بالجرِّ. وفي إعرابه قولان:

أحدهما: أنَّه بدلٌ من (الذين)، قاله أبو علي[٣]، أو من الضمير في (عليهم). وضُعِّفَ بأنَّ أصلَهُ الوصفُ فتضعف فيه البدلية.

الثاني: لسيبويه[٤]: أنَّه نعتٌ للذين. وهذا على أصلِهِ في أنَّ كلَّ ما إضافتُهُ غير محضةٍ قد يتمحَّضُ فيتعرَّف إلَّا الصفة المشبّهة. ويتخرج أيضاً على مذهب ابن السراج[٥]؛ لأنّ (المغضوب عليهم) ضدَّ الْمُنْعَمِ عليهم. فالمُغايرُ واحدٌ فيتعرّفُ.

وقيل: لم يتعرّف، ولكن (الذين) أُريدَ به الجنس فجاز وصفه بالنكرة كما جاز وصف المعرف بأل الجنسية بالجملة، وهي نكرة، كقوله[٦]:

ولقد أمرُّ على اللئيم يَسبّني

ورُدّ بأنَّه على خلاف أصلهم؛ لأنَّ المعرفة لا تُنعت إلَّا بالمعرفة، والمُراعى في ذلك اللفظُ لا المعنى.

---

(١) الدر المصون ١/ ٧١.
(٢) الكتاب ٢/ ١٣٥.
(٣) الحجة للقُراء السبعة ص١٤٥.
(٤) الكتاب ١/ ٣٧٠. و(لسيبويه): ساقطة من «د».
(٥) ينظر: الأصول ٢/ ٧٧.
(٦) شمر بن عمرو الحنفي، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٤١٦ وعجزه:
فمضيت ثمَّتَ قلت لا يعنيني

وقرأ ابنُ كثير: (غيرَ)، بالنصب، وفي رواية الخليل[(١)] عنه. وفي إعرابه ثلاثةُ أقوال:

أحدها: للخليل على إضمارِ أعني.

الثاني: على الحال مِن [الضمير في (عليهم)، ومن (الذين)، قاله المهدويّ[(٢)] وغيره. وضُعِّفَ بأنّ مجيئ الحال مِن] المضاف إليه الذي لا موضع له لا يجوز، بخلاف ما له موضعٌ، نحو: عجبت مِن ضربِ هندٍ قائمةً، فإنَّ هنداً في موضع رفع أو نصب بالمصدر.

الثالث: [١٦أ] على الاستثناءِ المُنقطعِ؛ لأنَّ ما قبلَهُ لم يتناوله. قاله الأخفشُ[(٣)] والزجَّاجُ[(٤)] وغيرهما.

وَرَدَّهُ الفرّاءُ[(٥)] بأنَّ بعده (لا) زائدة، وهي لا تُزادُ إلَّا إذا تقدَّمها نفي، كقوله[(٦)]:

ما كانَ يرضى رسولُ اللهِ فِعْلَهُمُ ... والطِّيبانِ أبو بَكْرٍ ولا عُمَرُ

ولم يجز في نصبه غير الحال.

وأُجِيبَ بمنع ما ذكره من اشتراط تقدُّمِ النفي، واستدل[(٧)] بقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، فهذه زائدة ولم يتقدمها نفيٌ.

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت١٧٠هـ. (أخبار النحويين البصريين ص٣٠، نور القبس ص٥٦).

(٢) أبو العباس أحمد بن عمّار، ت بعد ٤٣٠هـ. (جذوة المقتبس ص١٠٦، معجم الأدباء ٥/ ٣٩).

(٣) معاني القرآن ص١٨.

(٤) معاني القُرآن وإعرابه ١/ ١٦. والزجاج إبراهيم بن السري أبو إسحاق، ت٣١١هـ. (طبقات النحويين واللغويين ص١٢١، نور القبس ص٣٤٢).

(٥) معاني القرآن ١/ ٨.

(٦) جرير، ديوانه ص٢٦٣.

(٧) من «د». وفي الأصل: (وأسند).

وبقولِ الأحوص(١):

ويَلْحَيْنَنِي في اللهو أَنْ لا أُحِبَّهُ ... ولِلَّهو داعٍ دائبٌ غيرُ غافِلِ

قال الطبري(٢): أَيْ: [أَنْ] أُحبَّهُ. وبقولِهِ(٣):

أبى جودُهُ لا البُخلَ واستعجَلَتْ بِهِ ... نَعَمْ مِن فتًى لا يمنعُ الجودَ نائِلُهُ

وله أنْ يجيبَ عن البيت الأول بأنَّ (لا) نافية غير زائدة، والمعنى: إرادةُ أَنْ لا أُحِبَّهُ. وعن الثاني بأنَّ (لا) مفعولٌ بقوله: (أبى)؛ أي: لا ينطقُ بلفظة (لا)، ولذلك قالَ: (واستعجلت به نَعَمْ) فجعلها فاعلةً، و(البخلَ) بدل من (لا) أو مفعول من أجلِهِ.

﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾: اسم مفعول مخفوض بإضافة (غير) إليه. وقدَّر بعضهم مضافاً محذوفاً؛ أي: غير صراطِ المغضوب، وأَطْلَقَ [هذا التقدير، فلم يُقَيِّدْهُ بجَرِّ (غير) ولا نصبه](٤)، ولا يتأتَّى إلَّا بنصبها، إمَّا على أنَّها صفةٌ للصراط، وهو ضعيف لتقدُّمِ البدل وهو (صراط الذين) على الوصف، والأصلُ العكسُ، وإما على [١٦ب] البدل من الصراط أو من صراط الذين، وفيه تكرار الأبدال، ولم يذكروه إلَّا في بدل النداء، وإمَّا على الحال من الصراط الأول أو الثاني.

﴿عَلَيْهِمْ﴾: في موضع رفع على أنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله بالمغضوب، وفي إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل إذا حُذِفَ خلافٌ.

م: والصحيح جوازه وعلى أنَّه لا يُقامُ فالمقامُ ضمير في المغضوب يعودُ على المصدر [والله أعلمُ].

---

(١) شعره: ص١٧٩. وفي الأصل: (أبي الأحوص).

(٢) تفسير الطبري ١/ ٨١. والطبري أبو جعفر محمد بن جرير، ت٣١٠هـ. (تذكرة الحفاظ ص٧١٠، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٠٦).

(٣) بلا عزو في الخصائص ٢/ ٣٥، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٢٨.

(٤) من البحر ١/ ٣٠، والدر المصون ١/ ٧٤ وبها يستقيم الكلام.

﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾: (لا) حرفٌ، ولا تكون اسماً خلافاً للكوفيين، وتجيء للنفي، نحو: لا رجلَ في الدار. وللطلب، نحو: لا تَضْرِبْ زيداً. وزائدة، كما هنا، وفائدتها تأكيد معنى النفي، كأنَّه قيل: لا المغضوب عليهم ولا الضَّالِّين، وتعيَّن هنا[١] دخولها لئلا يُتوهم عطف (الضَّالين) على (الذين).

وقرأ أُبَيّ[٢]: وغير الضَّالِّين، ورُوي عنه في (غير) الموضعين النصب والخفض. وتأكيد النفي بغير أبعدُ، وبلا أقربُ.

ولتقارُبِ معنى (غير) و(لا) أتى الزمخشري[٣] بمسألةٍ يتبيَّنُ بها ذلك فقال: وتقولُ: أنا زيداً غير ضاربٍ؛ لأنَّه بمنزلة: أنا زيداً لا ضاربٌ. وامتنع: أنا زيداً مِثْلُ ضاربٍ.

يريد أنَّ العاملَ إذا كانَ مضافاً إليه لم يتقدّم معمولُهُ عليه ولا على المضاف. وإنَّما أجازوا تقديمَ[٤] معمول ما أضيفَ إليه (غير) على المضاف حملاً لها على (لا).

واعتُرِضَ بأنَّ ما ذهب إليه[٥] في (غير) مذهبٌ ضعيفٌ جدّاً، وأنَّه بناه على جواز التقديم في (لا).

وفيه ثلاثةُ مذاهب: الجوازُ والمنعُ والتفصيلُ [١٧أ] بينَ أنْ تكون جوابَ قسمٍ فيمتنع التقدير أوَّلاً فيجوز، وبأنَّ كونَ اللفظِ يُقاربُ اللفظَ في المعنى لا يقضي بأنْ تجري أحكامه عليه، فلا يثبت إذِ الجواز في غير السماع، ولم يُسمع. وقد ردّ الأصحابُ قولَ من ذهبَ إليه[٦].

---

(١) ساقطة من «د».

(٢) المحرر الوجيز ١/ ١٣١.

(٣) الكشاف ١/ ٧٣.

(٤) «د»: تقدم.

(٥) ساقطة من «د».

(٦) البحر ١/ ٣٠.

﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾: الجمهورُ بالألفِ دونَ همزٍ. وقُرِئ شاذّاً بإبدال الألف همزة فراراً من التقاء الساكنين.

وحكَى أبو زيدٍ[1]: دأبة وشأبة في باب الهمزة.

وجاءت منه ألفاظ ومضوا على أنَّه لا ينقاس إذْ لم يكثر.

قال أبو زيد[2]: سمعتُ عمرو بنَ عُبَيْدٍ[3] يقرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَأنٌّ﴾ [الرحمٰن: ٣٩] فظننته لَحنَ، حتى سمعتُ من العرب: دأبة.

قال ابن جنيّ[4]: وعلى هذه اللغة قولُ كُثَيِّر[5]:

إذا ما الغواني بالعبيط احْمأَرَّتِ

وقول الآخر[6]:

وللأرض أمَّا سُودُها فتجَلَّلَتْ بياضاً وأمَّا بيضُها فادْهأَمَّتِ

وعلى قولِ ابنِ جنيٍّ: إنَّهُ لغةٌ، ينبغي أن[7] ينقاسَ.

(آمِين)[8]:

م: أبو البقاء[9]: هو اسمُ فِعْلٍ، ومعناه[10]: استَجِبْ، وبُني لوقوعِهِ موقعَ المبني. يعني فعل الأمر.

---

(١) سعيد بن أوس الأنصاري، ت٢١٥هـ. (إنباه الرواة ٢/ ٣٠، وفيات الأعيان ٢/ ٣٧٨).
(٢) البحر ١/ ٣٠.
(٣) أبو عثمان البصري المعتزلي، ت١٤٤هـ. (الفرق بين الفرق ص١٢٠، الملل والنحل ١/ ٤٨). وقراءته (جَأنٌّ). (المحتسب ٢/ ٣٠٥).
(٤) الخصائص ٣/ ١٢٦.
(٥) ديوانه ص٢٩٤ وروايته:
وأنتَ ابنَ ليلى خير قومِك مشهداً إذا ما احمأَرَّتْ بالعبيطِ العوامِلُ
(٦) كثير أيضاً، ديوانه ص٣٢٣.
(٧) «د»: (أنه).
(٨) ينظر في (آمين): تفسير غريب القرآن ص١٢، الزينة في الكلمات الإسلامية العربية ٢/ ١٢٧، الزاهر ١/ ١٦١، زاد المسير ١/ ١٧.
(٩) التبيان ص١١.
(١٠) «د»: (بمعناه).

قلتُ: أو بُني لتضمنِهِ لام الأمر، على قولٍ، وحُرِّكَ بالفتح لسكون الياء، والفتحُ فيه أقوى؛ لأنَّ قبل الياء كَسْرَة، فلو كُسِرَت النون على الأصل لوقعت الياء بين كسرتين.

وفيه لُغَتانِ: القصرُ، وهو الأصل، والمَدُّ.

قلتُ: ذكر القاضي عِياض[١] في (التنبيهات)[٢] أنَّ المعروفَ فيه المَدُّ وتخفيفُ الميم، وأنَّ ثَعْلَباً[٣] حَكَى فيه القصر، وأنكره ابنُ دُرُستويه[٤] قالَ: وإنَّما ذلك في [١٧ب] ضرورة العشر. قال القاضي: وحَكَى الداودي[٥]: آمِّينَ، بالمدِّ وتشديدِ الميم، وقالَ: إنَّها لغةٌ شاذَّةٌ، وذكر ثعلبٌ أنها خطأ. انتهى.

قالَ أبو البقاءِ[٦]: وليس من الأبنية العربية بل من العجمية كهابيل وقابيل.

وذكر السجاونديّ عن أبي عليٍّ أن وَزْنَهُ (فَعِيل) والمدُّ للإشباع، كقوله[٧]:

قدْ قلتُ إذْ خَرَّت على الكَلْكَالِ

لأنَّه ليسَ في الكلام (إِفْعِيل) ولا (أفاعيل) ولا (فَيْعِيل) [واللهُ أَعلمُ بالصواب].

---

(١) عياض بن موسى السبتي، ت٥٤٤هـ. (قلائد العقيان ص٢٢٢، وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٣). وينظر: مشارق الأنوار ١/ ١١٠.

(٢) اسمه: التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة.

(٣) الزاهر ١/ ١٦١.

(٤) عبد الله بن جعفر، ت٣٤٧هـ. (الفهرست ص٦٨، تاريخ العلماء النحويين ص٤٦).

(٥) أحمد بن نصر، له كتاب تفسير الموطأ، ت٤٠٢هـ. (فهرسة ابن خير ص٨٧).

(٦) التبيان ص١١.

(٧) سلف تخريجه.

ثبت المصادر والمراجع[(١)]

- المصحف الشريف.

(أ)

- إبراز المعاني من حرز الأماني: أبو شامة الدمشقي، عبد الرحمٰن بن إسماعيل، ت٦٦٥هـ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، البابي الحلبي بمصر ١٩٨٢م.
- الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر، ت٩١١هـ، تحقيق أبي الفضل، مصر ١٩٦٧م.
- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله، ت٣٦٨هـ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، القاهرة ١٩٨٥م.
- أدب الكاتب: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ت٢٧٦هـ، تحقيق محمد الدالي، بيروت ١٩٨٢م.
- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر: القلانسي، أبو العز محمد بن الحسين، ت٥٢١هـ، تحقيق عمر حمدان الكبيسي، مكة المكرمة ١٩٨٤م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد، ت٧٤٣هـ، تحقيق د. عبد المجيد دياب، السعودية ١٩٨٦م.
- اشتقاق أسماء الله: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق، ت٣٣٧هـ، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، بيروت ١٩٨٦م.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت٨٥٢هـ، تحقيق البجاوي، مطبعة نهضة مصر ١٩٧١م.
- الأُصول: ابن السراج، محمد بن السري، ت٣١٦هـ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت ١٩٨٥م.
- الأعلام: الزركلي، خير الدين، ت١٩٧٦م، بيروت ١٩٦٩م.
- أعيان الشيعة: محسن الأمين، دمشق.

---

(١) المعلومات التامة عن اسم المؤلف وسنة وفاته تذكر عند ورود اسمه أول مرة فقط.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السِّيد البطليوسي، عبد الله بن محمد، ت٥٢١هـ، تحقيق مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، القاهرة ١٩٨١م.
- الأمالي الشجرية: ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله، ت٥٤٢هـ، حيدر آباد ١٣٤٩هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت٦٤٦هـ، تحقيق أبي الفضل، مطبعة دار الكتب بمصر ١٩٥٥م - ١٩٧٣م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمٰن بن محمد، ت٥٧٧هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦١م.

(ب)

- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، ت٧٤٥هـ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٢٨م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني، محمد بن علي، ت١٢٥٠هـ، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٤٨هـ.
- بصائر ذوي التمييز: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت٨١٧هـ، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٩٦٤م - ١٩٦٩م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق أبي الفضل، الحلبي بمصر ١٩٦٥م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، دمشق ١٩٧٢م.

(ت)

- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، ت٤٦٣هـ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١م.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: التنوخي، المفضل بن محمد بن مسعر، ت٤٤٢هـ، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، الرياض ١٩٨١م.
- التبصرة في القراءات: القيسي، مكي بن أبي طالب، ت٤٣٧هـ، تحقيق د. محيي الدين رمضان، الكويت ١٩٨٥م.
- التبيان في إعراب القرآن: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت٦١٦هـ، تحقيق البجاوي، البابي الحلبي بمصر ١٩٧٦م.

- التبيان في تفسير القرآن: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، ت٤٦٠هـ، المطبعة العلمية في النجف ١٩٥٧م.
- تذكرة الحفاظ: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت٧٤٨هـ، حيدر آباد الدكن، الهند ١٩٦٨م ـ ١٩٧٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك الطائي، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت٦٧٢هـ، تحقيق محمد كامل بركات، مصر ١٩٦٧م.
- تفسير أسماء الله الحسنى: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ت٣١١هـ، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دمشق ١٩٧٥م.
- تفسير الطبري (جامع البيان): أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير، ت٣١٠هـ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤م.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، ت٦٠٦هـ، المطبعة البهية المصرية ١٣٥٣هـ ـ ١٣٥٧هـ.
- تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مصر.
- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، حيدر آباد ١٣٢٥هـ.
- تهذيب الكمال: المزِّيّ، جمال الدين يوسف، ت٧٤٢هـ، تحقيق د. بشار عواد معروف، بيروت ١٩٨٠م....

(ج)

- جذوة المقتبس: الحميدي، محمد بن فتوح، ت٤٨٨هـ، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٢م.
- الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمٰن بن محمد، ت٣٢٧هـ، حيدر آباد.
- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، ت٣٩٥هـ، تحقيق أبي الفضل وقطامش، مصر ١٩٦٤م.
- الجنى الداني في حرف المعاني: المرادي، حسن بن قاسم، ت٧٤٩هـ، تحقيق طه محسن، مطبعة جامعة الموصل ١٩٧٦م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: الإربلي، علاء الدين، ت نحو ٧٤١هـ، تحقيق د. حامد أحمد نيل، القاهرة ١٩٨٤م.

(ح)

- حجة القراءات: أبو زرعة، عبد الرحمٰن بن محمد بن زنجلة، ق٤هـ، تحقيق سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي ١٩٧٤م.
- الحجة للقُراء السبعة: أبو عليّ النحوي، الحسن بن عبد الغفار، ت٣٧٧هـ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دمشق ١٩٨٤م.
- حلية الأولياء: أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، ت٤٣٠هـ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٨م.
- الحماسة: أبو تمام الطائي، حبيب بن أوس، ت٢٣١هـ، تحقيق د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، الرياض ١٩٨١م.

(خ)

- خزانة الأدب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت١٠٩٣هـ، تحقيق عبد السَّلام محمد هارون، القاهرة ١٩٧٩م ـ ١٩٨٦م.
- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت٣٩٢هـ، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.
- خصائص العشرة الكرام البررة: الزمخشري، محمود بن عمر، ت٥٣٨هـ، تحقيق د. بهيجة الحسني، بغداد ١٩٦٨م.

(د)

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، مصر ١٩٦٦م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت٧٥٦هـ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دمشق ١٩٨٦م.
- دقائق التصريف: المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، ت بعد ٣٣٨هـ، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، ود. حسين تورال، بغداد ١٩٨٧م.
- ديوان أبي النجم العجلي: علاء الدين آغا، الرياض ١٩٨١م.
- ديوان جرير: تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر.
- ديوان حميد بن ثور: تحقيق الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥١م.
- ديوان ذي الرمة: تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، دمشق ١٩٧٢م ـ ١٩٧٣م.
- ديوان الشماخ: تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.
- ديوان الفرزدق: تحقيق عبد الله الصاوي، القاهرة ١٩٣٦م.

- ديوان كثير: تحقيق د. إحسان عباس، بيروت ١٩٧١م.
- ديوان لبيد بن ربيعة: تحقيق د. إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢م.
- ديوان الهذليين: مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٦٥م.

(ر)

- رسالة الملائكة: أبو العلاء المعري، أحمد بن عبد الله، ت٤٤٩هـ، تحقيق محمد سليم الجندي، بيروت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النور، ت٧٠٢هـ، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق ١٩٧٥م.
- روضات الجنات: الخوانساري، محمد باقر الموسوي، ت١٣١٣هـ، طهران ١٣٦٧هـ.

(ز)

- الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، ت٣٢٨هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٧٩م.
- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية: أبو حاتم الرازي، أحمد بن حمدان، ت٣٢٢هـ، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني، القاهرة ١٩٥٧م ـ ١٩٥٨م.

(س)

- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، ت٣٢٤هـ، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق ١٩٨٥م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة: علم الدين السخاوي، علي بن محمد، ت٦٤٣هـ، تحقيق محمد أحمد الدالي، دمشق ١٩٨٣م.
- السيرة النبوية: ابن هشام الحميري، عبد الملك، ت٢١٣هـ، تحقيق السقا وآخرين، الحلبي بمصر ١٩٥٥م.

(ش)

- شأن الدعاء: الخطابي، حمد بن محمد، ت٣٨٨هـ، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دمشق ١٩٨٤م.
- شرح التسهيل: ابن مالك الطائي، تحقيق د. عبد الرحمٰن السيد، مصر ١٩٧٤م (الجزء الأول فقط).

- شرح الشافية: رضي الدين الإستراباذي، ت٦٨٨هـ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، القاهرة ١٣٥٦ ـ ١٣٥٨هـ.
- شرح شعلة على الشاطبية: شعلة الموصلي، محمد بن أحمد، ت٦٥٦هـ، مصر.
- شرح الكافية: رضي الدين الأستراباذي، تحقيق د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا ١٩٧٨م.
- شعر الأحوص: عادل سليمان، القاهرة ١٩٧٠م.
- شعر بشر بن منقذ (الأعور الشني): ضياء الدين الحيدري، بغداد ١٩٧٥م.
- شعر مزاحم العقيلي: د. نوري حمودي القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، القاهرة ١٩٧٦م. (مستل من مجلة معهد المخطوطات م٢٢ ج١).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك الطائي، تحقيق د. طه محسن، بغداد ١٩٨٥م.

(ص)

- الصّحاح: الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، ت٣٩٣هـ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، القاهرة ١٩٥٦م.

(ض)

- ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن، ت٦٦٩هـ، تحقيق السيد إبراهيم أحمد، بيروت ١٩٨٠م.

(ط)

- طبقات المفسرين: الداودي، محمد بن علي، ت٩٤٥هـ، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٢م.
- طبقات المفسرين: السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٦م.
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن، ت٣٧٩هـ، تحقيق أبي الفضل، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

(ع)

- عبث الوليد: أبو العلاء المعري، تحقيق نادية علي الدولة، دمشق.
- العققة والبررة: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، ت نحو ٢١٠هـ، تحقيق عبد السّلام هارون، (نشر في نوادر المخطوطات ج٢)، القاهرة ١٩٥٤م.
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت١٧٠هـ، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، بغداد ١٩٨٠م ـ ١٩٨٥م.

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القُراء: ابن الجَزَري، محمد بن محمد، ت٨٣٣هـ، تحقيق برجستراسر وبرتزل، القاهرة ١٩٣٢م ـ ١٩٣٥م.

(ف)

- الفرق بين الفرق: البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، ت٤٢٩هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بمصر.
- الفهرست: ابن النديم، محمد بن إسحاق، ت٣٨٠هـ، تحقيق رضا تجدد، طهران ١٩٧١م.
- فهرسة ما رواه عن شيوخه: ابن خير الأشبيلي، أبو بكر محمد، ت٥٧٥هـ، بيروت ١٩٦٢م.

(ق)

- قلائد العقيان: الفتح بن خاقان، ت٥٢٩هـ، مصورة عن طبعة باريس، تونس ١٩٦٦م.

(ك)

- الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان، ت١٨٠هـ، بولاق ١٣١٦ ـ ١٣١٧هـ.
- الكشاف: الزمخشري، مطبعة الحلبي بمصر ١٩٥٤م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ت١٠٦٧هـ، إستانبول ١٩٤١م.
- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب القيسي، ت٤٣٧هـ، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق ١٩٧٤م.

(ل)

- اللامات: الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دمشق ١٩٨٥م.
- اللامات: الهروي، علي بن محمد، ت٤١٥هـ، تحقيق د. أحمد عبد المنعم أحمد، القاهرة ١٩٨٤م.

(م)

- المبسوط في القراءات العشر: ابن مهران الأصبهاني، أحمد بن الحسين، ت٣٨١هـ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دمشق ١٩٨٦م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق النجدي والنجار وشلبي، القاهرة ١٩٦٦م ـ ١٩٦٩م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الغرناطي، عبد الحق، ت٥٤١هـ، تحقيق أحمد صادق الملاح، القاهرة ١٩٧٤م.
- المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، علي بن إسماعيل، ت٤٥٨هـ، البابي الحلبي بمصر... ١٩٥٨م.
- مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت٣٧٠هـ، تحقيق برجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.
- المخصص: ابن سيده، بولاق ١٣١٨هـ.
- مرآة الجنان: اليافعي، عبد الله بن أسعد، ت٧٦٨هـ، بيروت ١٩٧٠م.
- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، ت٣٥١هـ، تحقيق أبي الفضل، مصر ١٩٥٥م.
- مشارق الأنوار عن صحاح الآثار: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت٥٤٤هـ، تحقيق البلعمشي أحمد يكن، المغرب ١٩٨٢م.
- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٨٤م.
- المعارف: ابن قتيبة، تحقيق د. ثروة عكاشة، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- معاني القرآن: الأخفش، سعيد بن مسعدة، ت٢١٥هـ، تحقيق د. فائز فارس، الكويت ١٩٧٩م.
- معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد، ت٢٠٧هـ، ج١ تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥م.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، القاهرة ١٩٧٣م ـ ١٩٧٤م.
- معجم الأُدباء: ياقوت الحموي، ت٦٢٦هـ، مطبعة دار المأمون بمصر ١٩٣٦م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار مطابع الشعب.
- معرفة القُراء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس، بيروت ١٩٨٤م.
- مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، ت٧٦١هـ، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، لبنان ١٩٦٤م.
- الملل والنحل: الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، ت٥٤٨هـ، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، القاهرة ١٩٦٨م.

- الممتع في التصريف: ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب ١٩٧٠م.
- منثور الفوائد: الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٨٣م.
- المنصف: ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر ١٩٥٥م - ١٩٦٠م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي، تحقيق البجاوي، البابي الحلبي بمصر.

(ن)

- نتائج الفكر: السهيلي، عبد الرحمٰن بن عبد الله، ت٥٨١هـ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، مصر ١٩٨٥م.
- النجوم الزاهرة: ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف، ت٨٧٤هـ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
- نزهة الألباء: الأنباري، تحقيق أبي الفضل، مطبعة المدني بمصر.
- نكت الهميان في نكت العميان: الصفدي، خليل بن أيبك، ت٧٦٤هـ، القاهرة ١٩١١م.
- نور القبس المختصر من المقتبس: الحافظ اليغموري، يوسف بن أحمد، ت٦٧٣هـ، تحقيق زلهايم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٤م.

(و)

- وَفيَات الأعيان، ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، ت٦٨١هـ، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

القسم الثاني

وفيه

إعراب جزء عَمَّ

من أَوّل سورة النّبأ إلى آخر سورة الناس

يُنشر أَوّل مرّة على أَربع نسخ مخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الذي أَكرمنا بكتابه المُنْزَل، وشرَّفنا بنبيِّه المُرْسَل، حمداً كثيراً طاهراً طيِّباً مُباركاً فيه، والصّلاة والسّلام على سيِّدنا محمّدٍ أَفصح العرب لساناً، وأَبينهم حجّةً، وأَقومهم عبارةً، وأَرشدهم سبيلاً.

وبعدُ؛ فهذا هو القسم الثّاني من الكتاب، ويشمل إعراب الجزء الثّلاثين من القرآن الكريم، من أوّل سورة النّبأ إلى آخر سورة النّاس، وهو (جزء عمّ)، الذي يُنشر أَوّلَ مَرّةٍ.

وقد اعتمدت في تحقيق هذا الجزء على أَربع نسخ مخطوطة، أَلحقنا صورتين من كلٍّ واحدة منها، وهي:

١ ـ نسخة دار الكتب الوطنية بتونس (الأَصل):

وهي نسخة نفيسة كتبت سنة ٧٤٢هـ، وتبدأ من أَوّل سورة مريم إلى آخر القرآن.

كُتبت بخطٍّ مغربي واضح، وكُتبت أَسماء السور بخطٍّ كبير.

وتقع في ٢٣٧ ورقة، في كلّ صفحة ٢٧ سطراً.

ويقع الجزء المحقق في إحدى وعشرين ورقة، وهي الأَخيرة من هذا الجزء.

وفي النسخة زيادات كثيرة أَخَلَّتْ بها النسخ الثّلاث الأُخرى.

وسقطت من هذه النسخة ورقتان. وقد جعلناها أَصلاً.

٢ ـ نسخة المدينة المنورة (م):

وهي نسخة نفيسة مُقابلة، كُتبت بدمشق سنة ٧٤٩هـ.

وتقع هذه النسخة التي هي الجزء الثالث من الكتاب في ٣٠١ ورقة، وتبدأ بسورة طه إلى آخر سورة النّاس.

ويقع الجزء المحقق في الأوراق (٢٧٠ ـ ٣٠١).

عدد الأَسطر في كلّ صفحة ٢٥ سطراً.

وكتبت أَسماء السور بخط كبير.

٣ ـ نسخة دار الكتب المصرية (د):

سلف وصفها في القسم الأوّل من هذا الكتاب، ويقع النصّ المحقق في الأوراق (٣١٠ ـ ٣٣٠) من الجزء الثّاني.

٤ ـ النسخة التونسية (س):

وهي نسخة جيدة غير مرقّمة، كُتبت بخطٍّ مغربي سنة ١٢٤٥هـ.

منها صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية ببغداد.

عدد الأَسطر في كلّ صفحة ٣٣ سطراً.

يقع النص المحقق في تسع عشرة ورقة، وهي الأَخيرة من الجزء الثّاني.

ولا بدّ من الإشارة إلى: أَنّ كلّ ما حُصر بين قوسين مربعين، من غير إشارة، فهو زيادة من النسخ الأُخرى.

وأَنّ كلمة (إعراب)، قد أُضيفت قبل أَسماء السُّور من النسخ الأُخرى في مواضع، من غير حصرها بين قوسين مربعين.

وأَمر آخر يجب الإشارة إليه، وهو صدور كتاب (التحفة الوفية بمعاني حروف العربية) للسفاقسي، وهو ثاني كتاب من مؤلفاته يصل إلينا، حقّقه د. صالح بن حسين العائد، الرياض ١٤١٨هـ.

فقه وبين فيه تقدّم لا يقضى عليهم فيموتوا بأن القضاء سبب في الموت حتما والقضاء بالإذن
والاعتذار متعلقان بالقول وفي الآية الأخرى لم يقصد الا نفي القضاء بانتفاء الموت سببه
وإثبات انتفاء المانع أنه ان منع النصب بأنه فلا يؤذن لهم في النطق ولا يعتذرون ويلبس
نظر فيه لا من أن الإتيان سبب في التحريك ويمكن أن يوجد الإتيان بدون
التحريك ومعنى السببية فيه أنه لا يوجد الثاني الا والأول كائن وهو هنا كذلك لأنهم
لا يجوز منهم الاعتذار الا ان يؤذن لهم في النطق اما قوله وانما بالإذن فيتعذر به
لا سيما والأعلم قال لكن قول الأعلم انه قليل تسليم للمسألة اذ لم يأت بدليل يقطع
بوجود ذلك القليل بالبناء على ما سلم انه كثير اول في كلا اجمع كل ومن الأعمش
في قليل جمع قلة كلوا واشربوا منصوب على اضمار الفعل القول قليلا منصوب
على الظرف اي زمانا قليلا وأجاز ابو البقاء تقديره تمتعا قليلا فيكون صفة نعتا
لمصدر محذوف يؤمنون الجمهور بياء الغيبة وابن عامر في رواية بتاء الخطاب

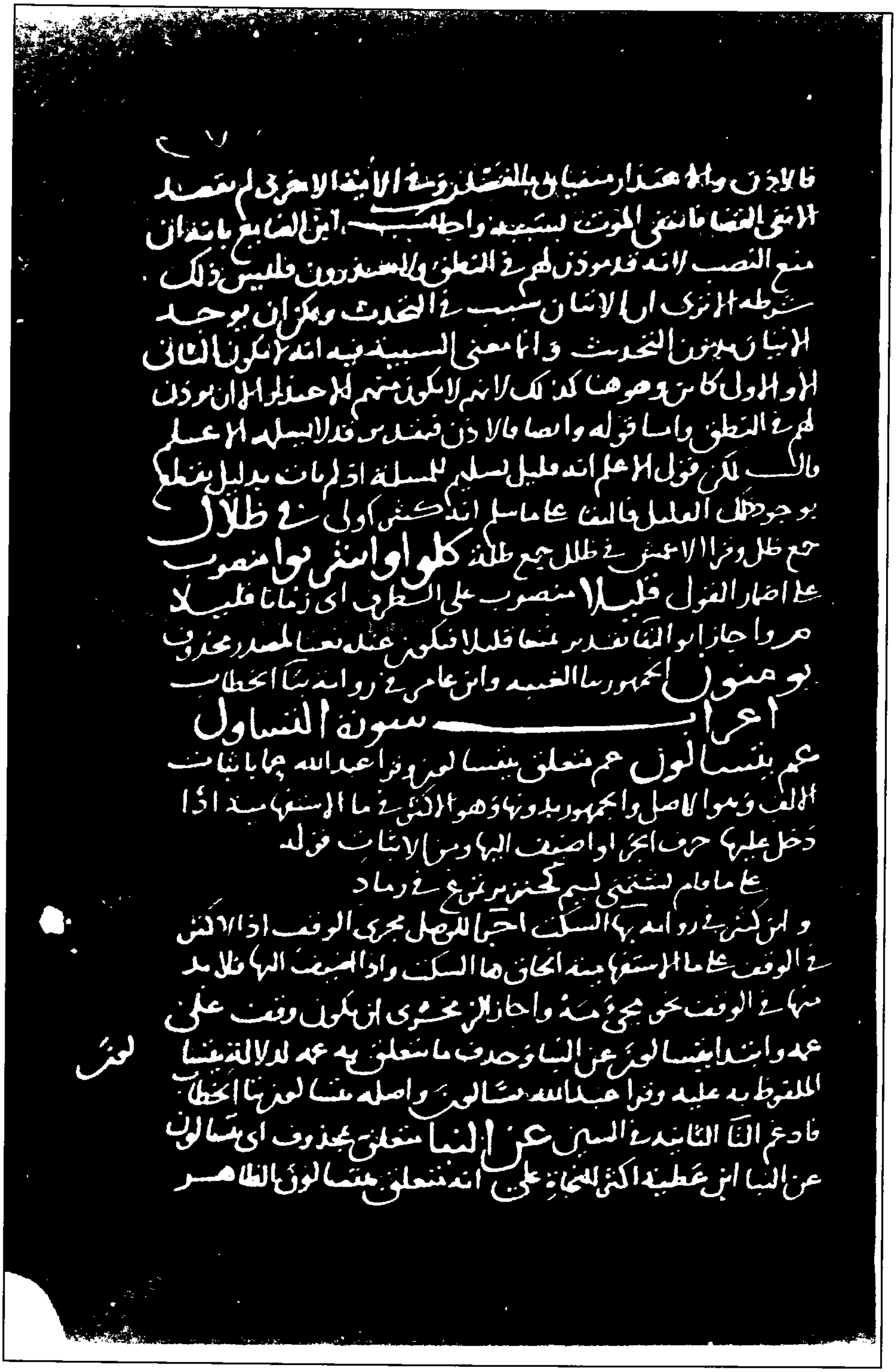
اعراب سورة التساؤل

عم يتساءلون عم متعلق بيتساءلون
وقرأ عبد الله عما بإثبات الألف وهو الأصل والجمهور بدونها وهو الأكثر اذا
دخل عليها حرف الجر واضيف اليها ومن اثبات قوله على ما قام يشتمني لئيم كخنزير
تمرغ في رماد وابن كثير في رواية عنه عمه بهاء السكت اجرا للوصل مجرى الوقف
اذ الأكثر في الوقف على ما الاستفهامية الحاقها السكت واذا اضيف اليها
فلا بد منها في الوقف نحو مجيء مه وأجاز الزمخشري ان يكون وقف على عمه وابتدأ
يتساءلون عن النبأ وحذف ما يتعلق به عمه لدلالة يتساءلون الملفوظ به عليه
عن النبأ متعلق بمحذوف اي يتساءلون عن النبأ ابن عطية اكثر النحاة على انه
متعلق بيتساءلون الظاهر كأنه قيل لم يتساءلون عن النبأ العظيم قلت فظاهره ان عن
بمعنى اللام وأجاز ابو البقاء ان يكون بدلا من عم بتقدير الف الاستفهام اي أعن
اي أعن النبأ سيعلمون الجمهور بياء الغيبة فيهما وابن عامر بخلاف عنه بتاء الخطاب
فيهما وعن الضحاك الأول بتاء الخطاب والثاني بياء الغيبة مهادا الجمهور
بكسر الميم وبالالف اي فراشا موطأ وعن مجاهد بفتح الميم وسكون الهاء دون الف
أزواجا قال ابو البقاء حال اي متماثلين متشابهين من المعصرات اي من السموات
وقيل السحاب وهو من اعصر اي دخل في حين العصر وقرأ ابن عباس بالباء بدل من والمراد
الرياح ثجاجا قال بن سيده الانصباب ثج الماء وثججته انا ثجا يكون لازما

الصفحة الأولى من الأصل

ثم واجاز ابو البقا ان ما بمعنى الذي والعايد محذوف وان تكون مصدرية ويكون
الخلق بمعنى المخلوق وعلى بابه اي من شر خلقه اي اختراعه انتهى وقرا عمرو بن
فايد قال ابن عطية وعمرو بن عبيد وبعض المعتزلة القايلين بان الله لم يخلق
الشر من شر بالتنوين ما خلق على النفي وهي قراة مردودة مبنية على مذهب باطل
الله خالق كل شي انتهى وقد اوجه غير النفي وهو ان يكون ما خلق بدلا من شر على
تقدير مضاف محذوف اي من شر شر ما خلق فحذف الثاني لدلالة الاول عليه
ومن شر غاسق اذا وقب قيل الغاسق الليل ووقب اظلم ودخل على الناس
وقيل الغاسق القمر اذا دخل في ساهورة فخسف النفاثات والجمهور
بفتح النون والحسن بضم النون ويعقوب في رواية النفاثات والحسن النفثات
بغير الف كالحذرات سورة الناس ملك الناس اله الناس الظا
هر انهما صفتان وقال الزمخشري عطف بيان وظاهر قوله انهما عطفا بيان لواحد
قال الشيخ ولا اعقل عن النحاة شيا في عطف البيان هل يجوز ان يتكرر لمعطوف
عليه واحد ام لا والمشهور انه في عطف البيان انه يكون بالجوامد لا بالمشتق
من شر الوسواس الزمخشري الوسواس اسم بمعنى الوسوسة كالزلزال
بمعنى الزلزلة واما المصدر فبالكسر كالزلزال والمراد به الشيطان سمي بالمصدر
كانه وسوسة في نفسه او اريد ذو الوسواس وقد تقدم الكلام معه في الزلزال
في الزلزلة الخناس ابو البقا نعت للوسواس الذي يوسوس في موضع جر
صفة للوسواس والنصب على الشتم والرفع على اضمارهم من الجنة من للتبعيض
والمجرور في موضع الحال اي كاينا من الجنة واجاز الزمخشري ان تكون لابتدا الغاية
اي يوسوس في صدورهم من جهة الجنة ومن جهة الناس ثم واجاز ابو البقا ان
من شر ان يكون بدلا من شر باعادة العامل اي من شر الجنة وقيل بدل من ذي الوسواس
لان الموسوس من الجنة وقيل بدل من الناس اي في صدور الجنة وجعل من تبيينا واطلق
على الجن اسم الناس لانهم يتحركون في مرادهم والجن والجنة لازم وقيل من الجنة
حال من الناس اي كاينين من الفريقين [illegible] قيل معطوف على الوسواس
[illegible] اي من شر القبيلتين وقيل معطوف على الجنة تم
الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله وسلم
وذلك يوم الخميس سابع عشر جمادى الاخر سنة اثنين واربعين وثمانماية

الصفحة الأخيرة من الأصل



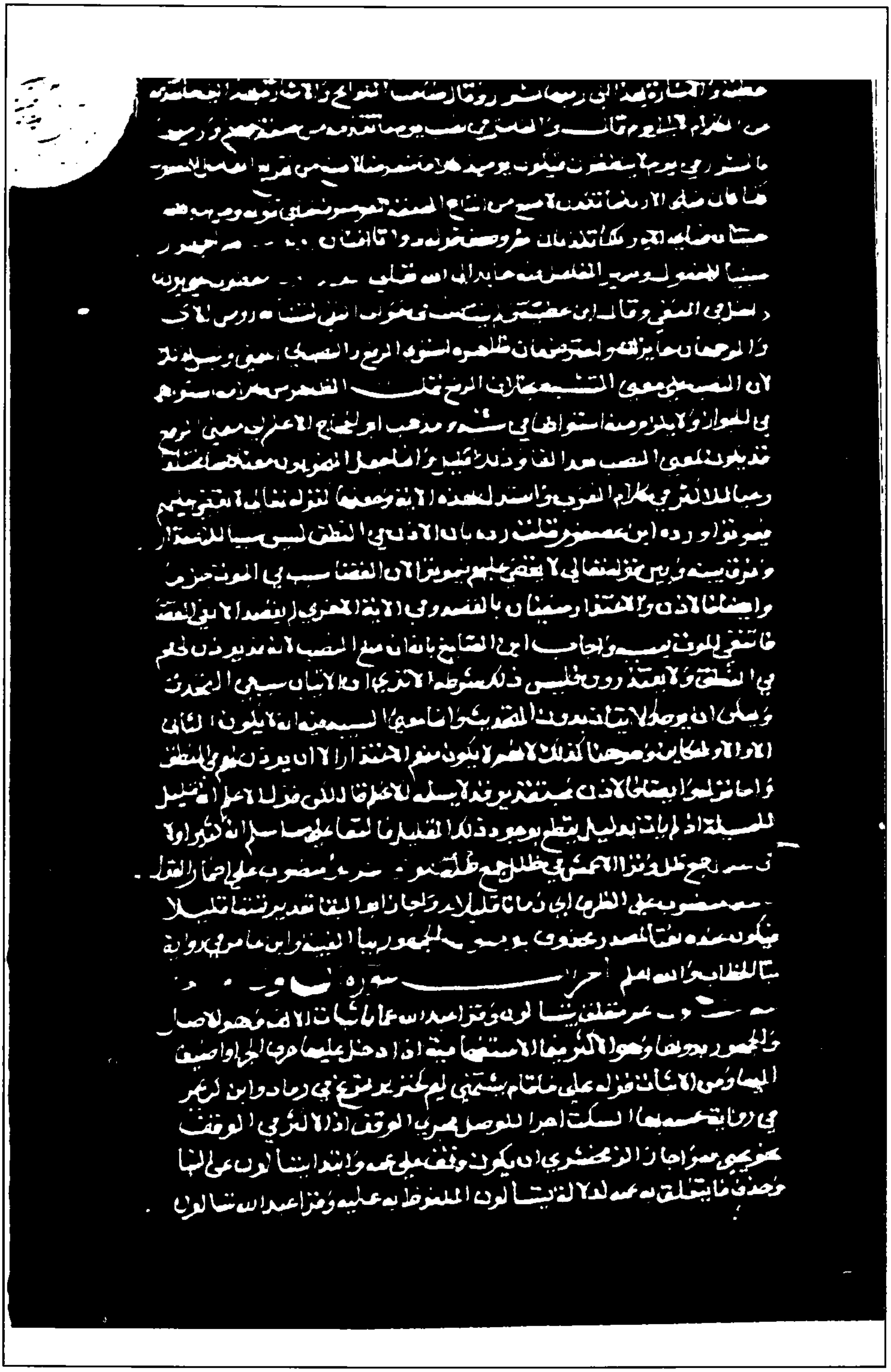
فالاذن واقع هذا منسبا بالفصل وفي الآية الاخرى لم يقصد
الا نفي النفع فاشبه الموت لسببيه واجاب ابن الصائغ بانه ان
منع النصب لانه قد يؤذن لهم في النطق والمعتذرون فليس ذلك
شرطه الا ترى ان الانسان سبب في الحدث ويمكن ان يوجد
الا نيات بدون التحدث واما معنى السببية فيه انه لا يكون الثاني
الا والاول كائن وهو هنا كذلك لانه لا يكون منهم الاعتذار الا ان يؤذن
لهم في النطق واما قوله وايضا فالاذن فمتعد من قد لا يبطله الا علم
فالك لكن قول الا علم انه قليل تسليم للمسألة اذ لم يات بدليل يقطع
بوجود كل العلل فالغالب على ما سلم انه كثير اولى في ظلال
جمع ظل وقرا الاعمش في ظلل جمع ظلة كلوا واشربوا منصوب
على اضمار القول قليلا منصوب على الظرف اي زمانا قليلا
مروا جاز ابو البقا تقدير تمتعا قليلا فيكون عنده نعتا لمصدر محذوف
يؤمنون الجمهور بالغيبة وابن عامر في رواية بالخطاب
اعراب سورة التساؤل
عم يتساءلون عم متعلق بيتساءلون وقرا عبد الله عما باثبات
الالف وهو الاصل والجمهور بدونها وهو الكثير في ما الاستفهامية اذا
دخل عليها حرف الجر او اضيف اليها ومن الاثبات قوله
على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد
وابن كثير في رواية بها السكت اجرا للوصل مجرى الوقف اذ الاكثر
في الوقف على ما الاستفهامية منه الحاق ها السكت واذا اضيف اليها فلا بد
منها في الوقف نحو مجيء مه واجاز الزمخشري ان يكون وقف على
عمه وابتدا يتساءلون عن النبا وحذف ما يتعلق به عمه لدلالة يتساءلون لعن
الملفوظ به عليه وقرا عبد الله يسالون واصله يتساءلون فنقلها الخطا
فادغم التا الثانية في السين عن النبا متعلق بمحذوف اي يتساءلون
عن النبا ابن عطية اكثر النحاة على انه متعلق بيتساءلون الظاهر

الصفحة الأُولى من (م)

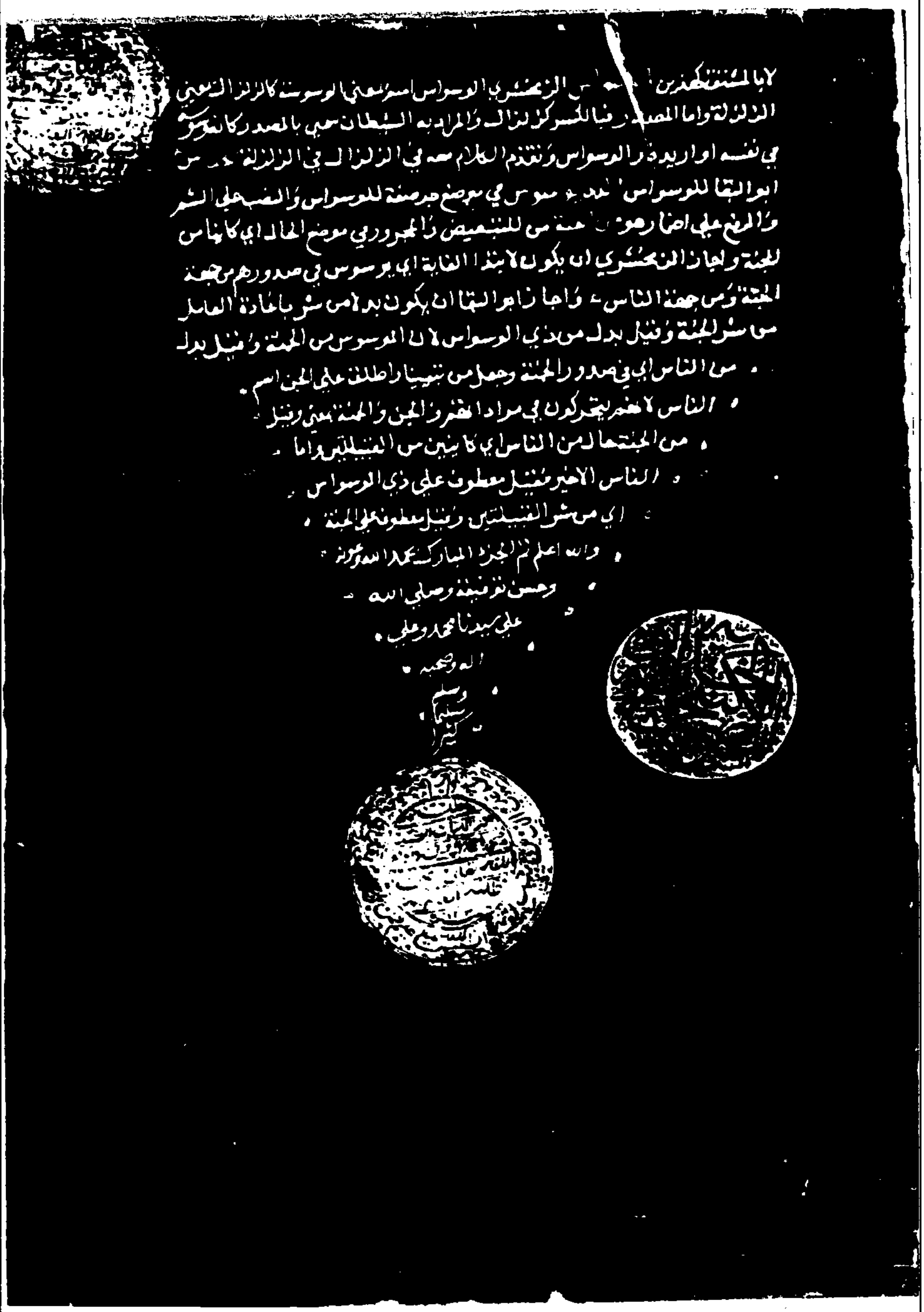
من الجنة وأجاز الزمخشري أن يكون لابتداء الغاية أي يوسوس في
صدورهم من جهة الجنة ومن جهة الناس هـ وأجاز أبو البقاء أن
يكون بدلاً من شر بإعادة العامل أي من شر الجنة وقيل بدل من ذي
الوسواس لأن الموسوس من الجنة وقيل بدل من ذي الناس أي
في صدور الجنة وجعل من تبيينا وأطلق على الجن اسم الناس لأنهم
يتحركون في مرادهم والجن والجنة بمعنى وقيل من الجنة حال من
الناس أي كائنين من الثقلين وأما الناس الأخير فقيل معطوف
على ذي الوسواس أي من شر الثقلين وقيل معطوف على الجنة والله أعلم

[illegible] بحمد الله وحسن عونه [illegible] الفقير إلى عفو ربه
وعفوه ورحمته محمد هبة الله البكري المعري بدمشق المحروسة
أول نهار يوم الأربعاء السادس والعشرين لشعبان المبارك
من عام تسع وأربعين وتسعمائة أحسن الله عاقبتها ورفع عن
المسلمين طاعونها ووباها على خير وعافية اللهم آمين
اللهم اغفر لكاتبه ومعيره [illegible] الوفاة وارحمه رحمة
[illegible] الممات [illegible] العاب
[illegible] وانظر [illegible] واحبوك
[illegible] الكريم وجمعهم
وجعلهم في [illegible] برحمتك يا أرحم الراحمين
اللهم افعل ذلك به وبوالديه [illegible] الإسلام ومشايخه وإخوانه
[illegible] اللهم آمين وجميع المسلمين يا رب العالمين
اللهم صل على سيدنا محمد أفضل الصلاة وأتمها عدد كل شيء من خلقت
في كل لحظة ما دام وجهك وعلى آله وأصحابه وأزواجه أجمعين اللهم صل
على سيدنا محمد وعلى جميع النبيين والملائكة أجمعين وعلى كل الصالحين أبد
الآبدين صلاة مقبولة معروضة عليهم إلى يوم الدين وحسبي [illegible] الوكيل
[illegible] ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم [illegible]

الصفحة الأَخيرة من (م)

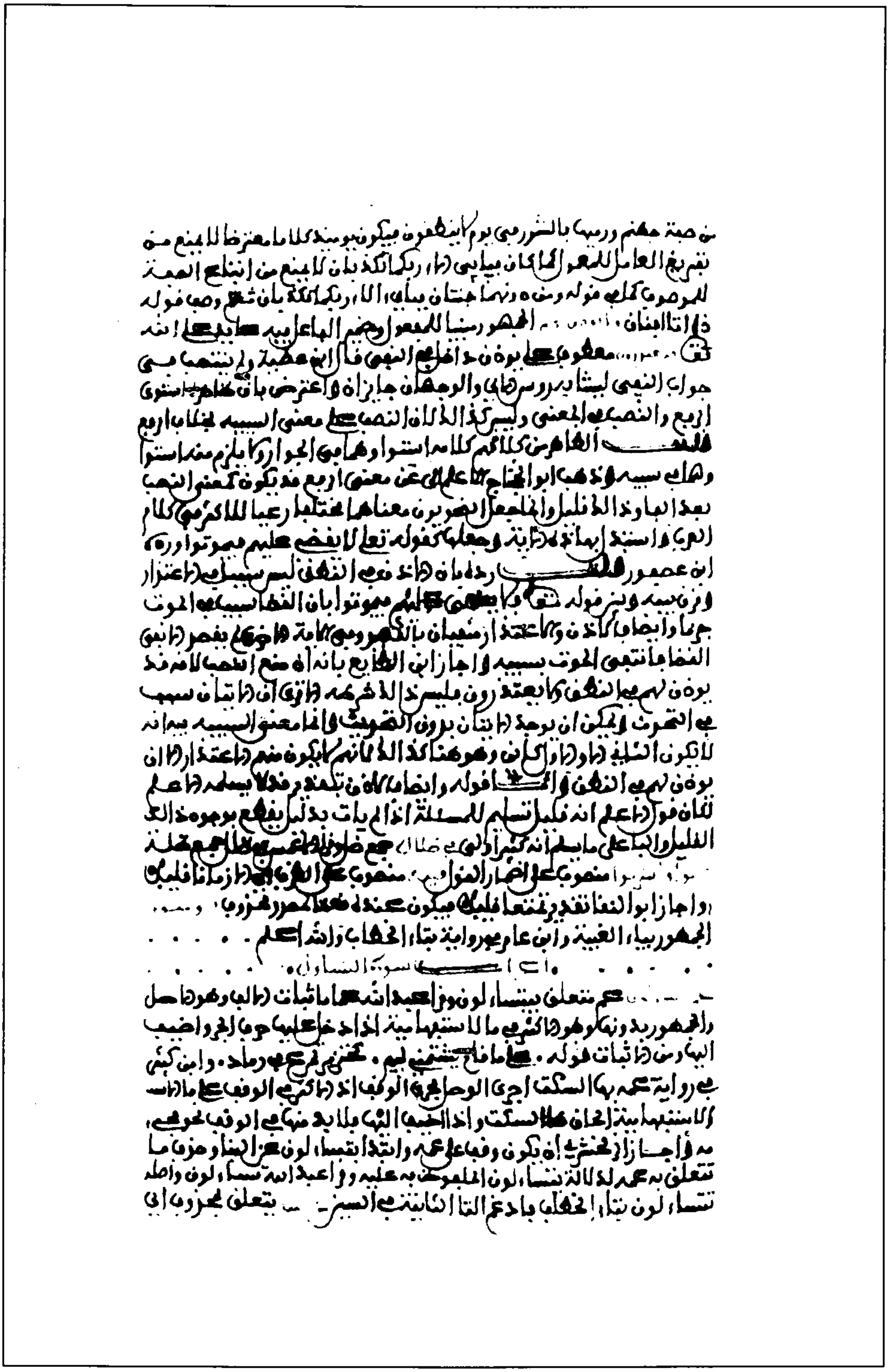


الصفحة الأولى من (د)

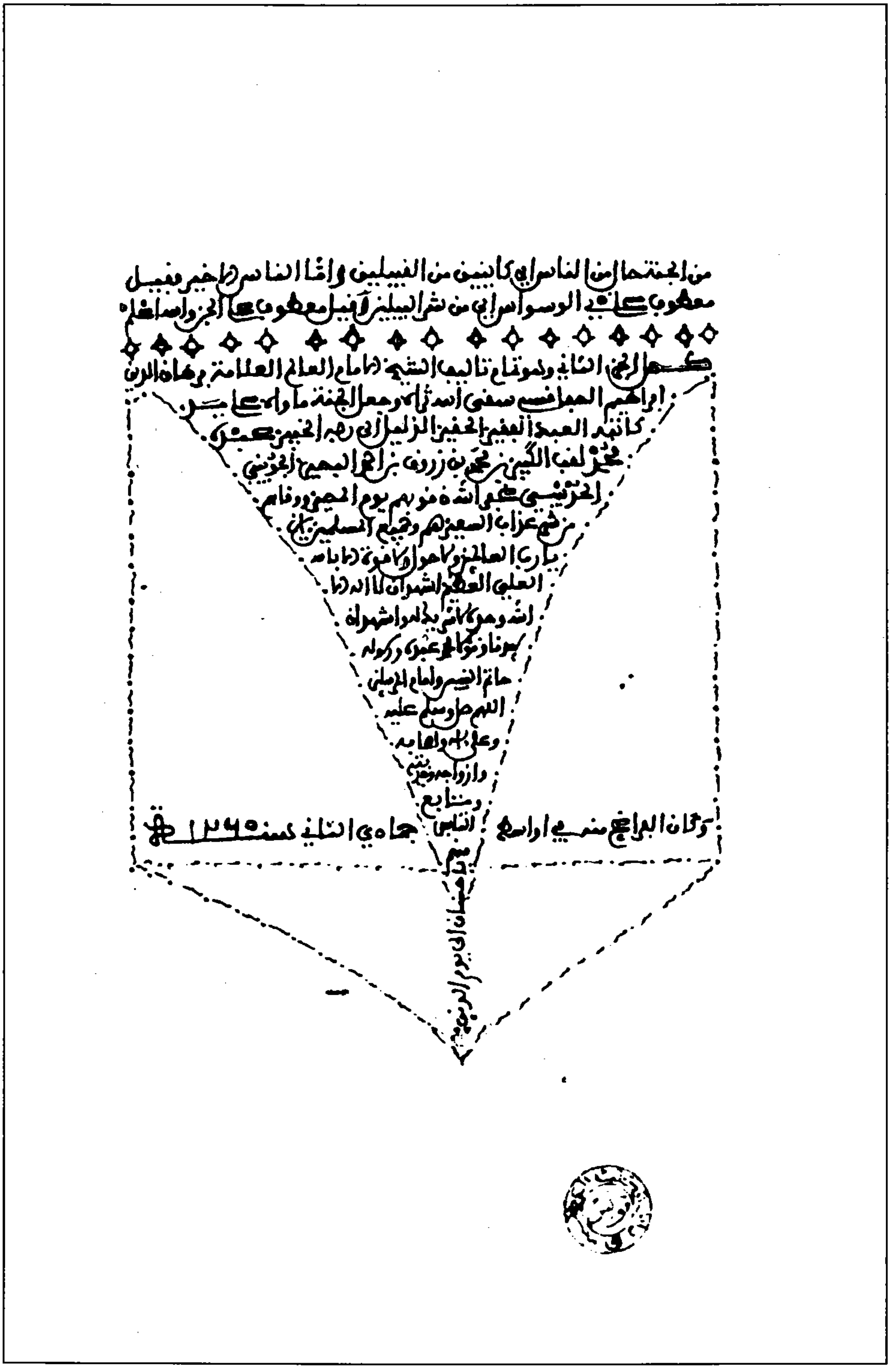


لا بالمستتكلمين ... الزمخشري الوسواس اسم بمعنى الوسوسة كالزلزال بمعنى
الزلزلة وأما المصدر فبالكسر كالزلزال والمراد به الشيطان سمي بالمصدر كأنه وسوسة
في نفسه أو أريد ذو الوسواس وتقدم الكلام معه في الزلزال في الزلزلة ... من
أبو البقا للوسواس ... يوسوس في موضع جر صفة للوسواس والنصب على الشتم
والرفع على إضمار هو ... من للتبعيض والمجرور في موضع الحال أي كائنا من
الجنة وأجاز الزمخشري أن يكون لابتداء الغاية أي يوسوس في صدورهم من جهة
الجنة ومن جهة الناس وأجاز أبو البقا أن يكون بدلا من شر بإعادة العامل
من شر الجنة وقيل بدل من ذي الوسواس لأن الموسوس من الجنة وقيل بدل
من الناس أي في صدور الجنة وجعل من تبيينا وأطلق على الجن اسم
الناس لأنهم يتحركون في مرادا ... الجن والجنة بمعنى وقيل
من الجنة حال من الناس أي كائنين من القبيلتين وأما
الناس الأخير فقيل معطوف على ذي الوسواس
أي من شر القبيلتين وقيل معطوف على الجنة
والله أعلم تم الجزء المبارك بحمد الله وعونه
وحسن توفيقه وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه
وسلم
تسليما
كثيرا

الصفحة الأَخيرة من (د)



الصفحة الأُولى من (س)



من الجنة والناس إن كانتين من الثقلين وإنما الناس رجل خير فضل
معطوف على ... الوسواس إن من شر الثقلين ... معطوف على الجن والله أعلم

كمل الجزء الثاني وهو تمام تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة برهان الدين
إبراهيم ... سقى الله ثراه وجعل الجنة مأواه على يد
كاتبه العبد الفقير الحقير الذليل إلى ربه الخبير ...
... بن محمد بن ... بن ...
... غفر الله له ولوالديه يوم الدين ...
... وجميع المسلمين آمين
يا رب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم ... لا إله إلا
الله ...
...
خاتم النبيين وإمام المرسلين
اللهم صل وسلم عليه
وعلى آله وأصحابه
وأزواجه ...
...
وكان الفراغ منه ... جمادى الثانية سنة ١٢٦٥ هـ

الصفحة الأخيرة من (س)

[٢١٣ب] إعرابُ سورةِ التّساؤلِ[(١)]

﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [١]: ﴿عَمَّ﴾: متعلّقٌ بـ﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾. وقرأ عبد الله[(٢)]: عمّا، بإثباتِ الألف، وهو الأصلُ. والجمهورُ بدونها، وهو الأكثر في (ما) الاستفهامية إذا دخلَ عليها حرفُ الجَرِّ، أو أُضيفَ إليها. ومن الإثبات قوله[(٣)]:

على ما قامَ يشتمني لئيمٌ ... كخنزيرٍ تَمَرَّغَ في رمادِ

وابنُ كَثيرٍ[(٤)]، في روايةٍ: عَمَّه[(٥)]، بهاء السَّكْتِ، أجرى الوصلَ مجرى الوقف، إذ الأكثرُ في الوقف على (ما) الاستفهامية إلحاقُ هاء السَّكتِ. وإذا أُضِيفَ إليها فلا بُدَّ منها في الوقف[(٦)]، نحو: مجيء (مَهْ).

وأَجازَ الزّمخشريّ[(٧)] أَنْ يكونَ وقفَ على (عَمَّه)، وابتدأ:

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٢٧ ـ ٢٢٩، وللأخفش ٢/ ٥٦٤، وللزجاج ٥/ ٢٧١ ـ ٢٧٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٣٢ ـ ٣٣٥، والدر المصون ١٠/ ٦٤٧ ـ ٦٦٦ وهي النبأ في المصحف (الإتقان ٢/ ٣٦٦).

(٢) ابن مسعود، صحابي، ت٣٢هـ. (أسد الغابة ٣/ ٣٨٤).

(٣) حسان بن ثابت، ديوانه ١/ ٢٧٨.

(٤) عبد الله المكي، ت١٢٠هـ. (طبقات القراء السبعة ص٦٥، وأحاسن الأخبار ص١٨٥)، وقراءته برواية البزي في: التهذيب للداني ص٦٦، والاكتفاء ص٧٣.

(٥) (عمّه): ساقطة من «د».

(٦) (على ما الاستفهامية. . . في الوقف): ساقط من «د» بسبب انتقال النظر، وهو ما يحدث في الجمل المتشابهة النهايات.

(٧) محمود بن عمر، ت٥٣٨هـ. (طبقات المفسرين للسيوطي ص١٢٠، وللداودي ٢/ ٣١٤). وقوله في الكشاف ٤/ ١٧٦.

﴿يَتَسَآءَلُونَ عَنِ ٱلنَّبَإِ﴾، وحذفَ ما يتعلّقُ بهِ (عَمَّه) لدلالةِ ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ الملفوظِ بهِ عليه.

وقرأَ عبد الله[1]: تَسَّاءلونَ، وأَصلُهُ: تتساءَلونَ، بتاءِ الخطابِ، فأَدغمَ التّاءَ الثّانيةَ في السّينِ.

﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ﴾ [١]: متعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ أَيْ: يتساءلون عن النّبأ.

ابنُ عطيّة[2]: أكثرُ النُّحاةِ على أنّهُ مُتعلِّقٌ بـ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ الظّاهر، كأَنّهُ قِيلَ: لِمَ ﴿يَتَسَآءَلُونَ ۝ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾؟ قلتُ: فظاهِرُهُ أنّ (عن) بمعنى اللّام.

وأَجازَ أَبو البقاءِ[3]: أنْ يكونَ بدلاً من ﴿عَمَّ﴾، بتقديرِ ألفِ الاستفهامِ[4]؛ أَيْ: أَعَنِ النّبأِ؟

﴿سَيَعْلَمُونَ﴾ [٤، ٥]: الجمهورُ: بياءِ الغَيْبةِ فيهما. وابنُ عامر[5]، بخلافٍ عنه: بتاءِ الخِطابِ فيهما. وعن الضّحاكِ[6]: الأوّلُ بتاءِ الخطابِ، والثّاني بياءِ الغيبةِ.

﴿مِهَٰدًا﴾ [٦]: الجمهورُ بكسرِ الميمِ وبالألفِ؛ أَيْ: فراشاً موطّأً.

---

(١) شواذ القراءات ص٥٠٠.

(٢) عبد الحق بن غالب الغرناطيّ، ت٥٤١هـ. (طبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٦٠). وقوله في المحرر الوجيز ٨/ ٥١٢.

(٣) عبد الله بن الحسين العكبري، ت٦١٦هـ. (إنباه الرواة ٢/ ١١٦، وبغية الوعاة ٢/ ٣٨). وقوله في التبيان ٢/ ١٢٦٦.

(٤) «د»: (حرف الاستفهام).

(٥) عبد الله الشامي، ت١١٨هـ. (طبقات القراء السبعة ص٧٤، وأحاسن الأخبار ص٢٤٨). والقراءة برواية ابن ذكوان عنه. (السبعة ص٦٦٨).

(٦) ابن مزاحم، تابعي، ت١٠٥هـ. (غاية النهاية ١/ ٣٣٧، وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٢). والقراءة في شواذ القراءات ص٥٠٠، والبحر المحيط ٨/ ٤١١.

وعيسى[١]: «مَهْداً»، بفتحِ الميمِ وسكونِ الهاء دونَ ألفٍ.

﴿أَزْوَٰجًا﴾ [٨]: (م): أبو البقاءِ[٢]: حالٌ؛ أَيْ: مُتجانسين مُتشابهين.

﴿مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ﴾ [١٤]: أيْ: من السّمٰواتِ. وقيلَ: السّحاب. وهو من (أَعْصَرَ)؛ أَيْ: دَخَلَ في حين العصر.

وقرأَ ابنُ عبّاس[٣]: بالباءِ بَدَلَ (مِنْ). فالمرادُ[٤] الرّياحُ.

﴿ثَجَّاجًا﴾: أَيْ: شديد الانصباب. ثَجَّ الماءُ، وثَجَجْتُهُ أَنَا ثَجّاً وثجوجاً. يكونُ لازماً [٢١٤أ] بمعنى الانصبابِ، ومُتعدِيّاً بمعنى الصّبّ.

وقرأَ الأَعرجُ[٥]: بالحاءِ أخيراً[٦]. ومثاجِحُ الماءِ: مَصَابُّهُ. والماءُ ينثجِحُ في الوادي[٧].

﴿أَلْفَافًا﴾ [١٦]: جمعُ (لِفٍّ) بكسرِ اللّام. قالهُ جمهورُ أَهلِ اللّغة. قالوا: واللِّفُّ: الجنّةُ المُلتفّةُ بالأغصانِ.

وقالَ الكِسائيّ[٨]: جمعُ (لَفِيف).

وقالَ ابنُ قُتيبة[٩]: هو جمعُ الجمعِ، فجمع (لَفَّاء) على (لُفّ)، ثمّ جمع (لُفّ) على (أَلفاف).

---

(١) ابن عمر الهمدانيّ الكوفيّ القارئ، ت١٥٦هـ. (معرفة القُراء ١/ ٢٦٩، وغاية النهاية ١/ ٦١٢). وينظر في قراءته: شواذ القراءات ص٥٠٠، والبحر ٨/ ٤١١.

(٢) التبيان ٢/ ١٢٦٦.

(٣) عبد الله، صحابي، ت٦٨هـ. (الاستيعاب ٣/ ٩٣٣، والإصابة ٤/ ١٤١).

(٤) «د»، «م»، «س»: قيل: (المراد الرياح).

(٥) عبد الرحمٰن بن هرمز، تابعي، ت١١٧هـ. (معرفة القراء ١/ ١٨٠، وغاية النهاية ١/ ٣٨١)، والقراءة في: مختصر في الشواذ ص١٦٧، والبحر ٨/ ٤١٢.

(٦) «د»: (آخراً).

(٧) وهو قول الزمخشريّ في الكشاف ٤/ ١٧٧.

(٨) علي بن حمزة، ت١٨٩هـ. (طبقات القراء السبعة ص٨٩، وأحاسن الأخبار ص٤١٠).

(٩) عبد الله بن مسلم، ت٢٧٦هـ. (إنباه الرواة ٢/ ١٤٤، وطبقات المفسرين ١/ ٢٤٥). وقوله في كتابه: تفسير غريب القرآن ص٥٠٩.

[وقالَ الزّمخشريّ[١]: لا واحدَ لهُ، كالأَوْزاعِ والأَخيافِ. وقيلَ: جمعُ (مُلتفّة) بتقديرِ حَذْفِ الزّوائد].

ولا حاجةَ إلى هذا التكلُّفِ مع ما ذكرناهُ عن جمهورِ أهلِ اللّغةِ من أنّ الواحدَ لِفٌّ.

﴿يَوْمَ يُنفَخُ﴾ [١٨]: بدلٌ من ﴿يَوْمَ ٱلْفَصْلِ﴾ [١٧]. قالَ الزّمخشريّ[٢]: أو عطفُ بيانٍ. (م): أبو البقاء[٣]: أو بَدَلٌ من ﴿مِيقَـٰتًا﴾ [١٧]. أو منصوبٌ بإضمار: أعني.

﴿فِى ٱلصُّورِ﴾: الجمهور: بسكونِ الواوِ. وأبو عِياض[٤]: بفتحِ الواو، جمع صُورة.

﴿أَفْوَاجًا﴾: (م): أبو البقاء[٥]: حال.

﴿وَفُتِحَتِ﴾ [١٩]: الجمهور: بالتشديد، والكوفيون: بالتخفيف[٦].

﴿إِنَّ جَهَنَّمَ﴾ [٢١]: الجمهورُ: بكسرِ الهمزةِ، وأبو عمرو[٧]: بفتحها.

﴿مِرْصَادًا﴾: (مِفْعال) من الرَّصْدِ، يُستعملُ للمذكّر والمؤنّث بغيرِ تاءٍ، وفيه معنى النّسبِ؛ أَيْ: ذات رصدٍ.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٧. والأوزاع والأخياف من الناس: الضروب المختلفة الأخلاق والأشكال.

(٢) الكشاف ٤/ ١٧٧.

(٣) التبيان ٢/ ١٢٦٦.

(٤) عمرو بن الأسود الحمصي. (تهذيب التهذيب ٤/ ٥٦٩). والقراءة في المحتسب ٢/ ٥٩.

(٥) التبيان ٢/ ١٢٦٦.

(٦) السبعة ص٦٦٨، وجامع البيان ٢/ ٤٧٣، والاكتفاء ص٣٢٨.

(٧) كذا في النسخ الأربع، والبحر ٨/ ٤١٣، والدر المصون ١٠/ ٦٥٤. وفي مختصر في الشواذ ص١٦٧: أبو معمر، وفي المحرر الوجيز ٨/ ٥١٧: أبو معمر المنقري، وهو عبد الله بن عمرو، ت٢٢٤هـ. (معرفة القراء ١/ ٣٩٢، وغاية النهاية ١/ ٤٣٩).

وما جاءَ من الأَخبار والصّفات على معنى النَّصَبِ فللتكثير[1] واللّزوم.

وقالَ الأزهريّ[2]: المِرْصادُ: المكان الّذي يُرصَدُ فيه العدُوّ.

﴿لِّلطَّـٰغِينَ﴾ [٢٢]: (م): أجازَ أبو البقاء[3] أنْ يكونَ حالاً من ﴿مَـَٔابًا﴾؛ أيْ: مرجعاً للطاغين. وأنْ يكونَ صفةً لمرصاد. وأنْ تتعلّقَ اللّامُ بنفس مرصاد.

﴿لَّـٰبِثِينَ﴾ [٢٣]: حالٌ من الطّاغين[4]. والجمهورُ: بألفٍ، على وزن (فاعِل)، ويدلُّ على مَنْ وُجِدَ منه الفعلُ. وحمزة[5]: بلا ألفٍ، على وزن (فَعِل)، ويدلُّ مَنْ شأنُهُ ذلك، كحَذِر.

﴿أَحْقَابًا﴾: تقدَّمَ في الكهف[6]. وأجازَ الزّمخشريّ[7] هنا أَنْ يكونَ من: حَقِبَ عامُنا، إذا قلَّ مطرُهُ وخيرُهُ[8]، وحَقِبَ فلانٌ: إذا أخطأَهُ الرّزقُ، فهو حَقِبٌ، وجمعُهُ: أَحقابٌ، فينتصِبُ[9] حالاً عنهم؛ أيْ: لابثينَ فيها حقِبينَ، ويكونُ قولُهُ: ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ [٢٤] تفسيراً لهُ. والظّاهرُ انتصابُهُ على الظّرف؛ لأَنَّه المشهور من لغتهم، وقولُهُ: ﴿لَّا يَذُوقُونَ﴾ مستأنفٌ. وأجازَ الزّمخشريّ أيضاً[10] انتصابه على الحال.

---

(١) «د»: (للتكثير).

(٢) محمد بن أحمد، ت٣٧٠هـ. (إنباه الرواة ٤/ ١٧٧). وقوله في تهذيب اللغة ١٢/ ١٣٧.

(٣) التبيان ٢/ ١٢٦٧.

(٤) (حال من الطاغين): ساقط من النسخ الثلاث.

(٥) ابن حبيب الزيات الكوفي، ت١٥٦هـ. (طبقات القراء السبعة ص٩٢، وأحاسن الأخبار ص٣٠٣). والقراءة في: السبعة ص٦٦٨، والمفتاح ص٣٥٧.

(٦) آية ٦٠: ﴿أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا﴾.

(٧) الكشاف ٤/ ١٧٨.

(٨) (حقب عامنا... وخيره): ساقط من النسخ الثلاث، بسبب انتقال النظر.

(٩) «د»: (فتنتصب).

(١٠) (أيضاً): ساقطة من «د».

﴿إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا﴾ [٢٥]: استثناءٌ متصلٌ من قوله: ﴿وَلَا شَرَابًا﴾. وقالَ الزّمخشريّ(١): منقطعٌ. ﴿وَغَسَّاقًا﴾: تقدَّمَ(٢).

﴿وِفَاقًا﴾ [٢٦]: مصدرٌ وُصِفَ به على حذفِ مضافٍ؛ أَيْ: ذا وِفاقٍ. وقالَ الفرّاء(٣): جمعُ (وِفْق). والجمهورُ: بتخفيفِ الفاءِ. وقرأَ أبو حَيْوَة(٤): بتشديدها، من وفّقه كذا.

﴿كِذَّابًا﴾ [٢٨]: الجمهور: بكسرِ الكاف، وشَدّ الذّال، مصدرُ كذَّبَ، مشدَّداً، وهي لغةٌ لبعضهم يمانيةٌ. يقولون في مصدرِ (فَعَّل): فِعّالاً. [وأنشد](٥):

لقد طالَ ما ثَبَّطَتْني عن صحابتي   وعن حاجةٍ قِضَّاؤها مِن شفائيا

وغيرهم يجعلُ مصدره على (تفعيل). وجَعَلَ الزّمخشريّ(٦) (فِعّالاً) فاشياً في (فَعَّلَ)، لا يقولونَ غيرَهُ. قالَ: وسمعني بعضُهم أُفَسِّرُ آيةً، فقالَ: لقد فَسَّرتَها فِسّاراً ما سُمِعَ بمثلِهِ.

وقرأَ عليٌّ(٧): بتخفيفِ الذّال، مصدر (كَذَبَ) مُخَفَّفاً. قالَ صاحبُ اللّوامح(٨): وذلكَ لغةُ اليمن، يجعلونَ مصدر (كَذَبَ) مُخفّفاً: (كِذاباً)

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٨.

(٢) في الآية ٥٧ من ص: ﴿وَغَسَّاقٌ﴾. (ينظر: المفتاح ص٢٩٣).

(٣) يحيى بن زياد، ت٢٠٧هـ. (طبقات النحويين واللغويين ص١٣١، وتحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ٢/ ٦٤٠). وينظر: معاني القرآن ٣/ ٢٢٩.

(٤) شريح بن يزيد الحضرمي، ت٢٠٣هـ. (معرفة القراء ١/ ٣٥٤، وغاية النهاية ١/ ٣٢٥). والقراءة في: مختصر في الشواذ ص١٦٧، والبحر ٨/ ٤١٤.

(٥) من الدر المصون ١٠/ ٦٥٨. والبيت بلا عزو في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٢٩، والبحر ٨/ ٤١٤، والدر المصون. وهو ساقط من النسخ «د»، «م»، «س».

(٦) الكشاف ٤/ ١٧٨.

(٧) ابن أبي طالب ﷺ، صحابي، ت٤٠هـ. (أسد الغابة ٣/ ٣٨٤، والإصابة ٤/ ٥٦٤). والقراءة في المحتسب ٢/ ٣٤٨، والبحر ٨/ ٤١٤.

(٨) أبو الفضل الرازي عبد الرحمٰن بن أحمد المقرئ، ت٤٥٤هـ. (غاية النهاية ١/ ٣٦١).

مُخفّفاً، مثل[١]: كَتَبَ كتاباً. فالمصدرُ، على هذا[٢]، من معنى الفعل دونَ لفظِهِ[٣]، كأَعطيته عَطاءً. قالَ الأَعشى[٤]:

فصَدَقتُها وكَذَبْتُها [٢١٤ب] والمرءُ ينفعُهُ كِذابُهْ

وعلى هذا فينتصبُ بفعلٍ مُقَدَّرٍ؛ أَيْ: فكَذَبُوا كِذاباً، مثل قوله [تعالى]: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧]. قاله الزّمخشريّ[٥]، وأَجازَ أنْ ينتصبَ بـ﴿كَذَّبُواْ﴾؛ لأَنّه يتضمَّنُ معنى (كَذَبوا)؛ لأَنَّ كلَّ مُكَذِّبٍ بالحقِّ كاذِبٌ. وأجازَ أنْ يكونَ بمعنى (المُكاذبة) فينتصبُ بفعلٍ[٦] مقدّرٍ؛ أَيْ: وكَذَّبوا بآياتنا فكاذَبوا مُكَاذبةً. قالَ: أو كَذَّبوا بها مُكاذبينَ؛ لأَنَّهم إذا كانوا عندَ المسلمين كاذبين، وكانَ المسلمون عندهم كاذبين، فبينهم مُكاذبةٌ.

وقُرِئ بضمِّ الكافِ وشدِّ الذّال[٧]. فخُرِّجَ على أَنّهُ جمعُ (كاذب)، وانتصبَ على الحال المؤكّدة، أو على أَنّهُ مفردٌ للمبالغةِ، فيكونُ صفةً لمصدرٍ؛ أَيْ: تكذيباً كُذّاباً؛ أَيْ: مُفْرِطاً.

﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ﴾ [٢٩]: الجمهورُ: بالنصب. (م): مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ من باب الاشتغال. [انتهى].

وأبو السّمّال[٨]: بالرفع. (م): على الابتداء[٩].

﴿كِتَٰبٗا﴾: منصوب على المصدر من معنى ﴿أَحۡصَيۡنَٰهُ﴾، على

---

(١) (يجعلون... مثل): ساقط من النسخ الثلاث «د»، «م»، «س».
(٢) «د»، «م»، «س»: (هنا).
(٣) (دون لفظه): ساقط من «د».
(٤) ديوانه (الصبح المنير) ص٢٣٨.
(٥) الكشاف ٤/ ١٧٩.
(٦) (بفعل): ساقطة من «د».
(٧) المحتسب ٢/ ٤٨.
(٨) قعنب بن أبي قعنب العدوي. (معرفة القراء ١/ ٢٦٦، وغاية النهاية ٢/ ٢٧). والقراءة في: مختصر في الشواذ ص١٦٨، والبحر ٨/ ٤١٥.
(٩) إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٦٧٢. و(م): من النسخ الثلاث، وليست في الأصل.

أنّ ﴿كِتَٰبًا﴾ بمعنى: إحصاء، أو ﴿أَحْصَيْنَٰهُ﴾ بمعنى: كتبناهُ. فالتجوّزُ في المصدرِ أو في الفِعلِ، أو يكونُ مصدراً في موضعِ الحالِ؛ أَيْ: مكتوباً.

﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾ [٣١، ٣٢]: مفازاً: اسمُ مكانٍ، فحدائقَ: بدلٌ منها، أو اسمُ مصدرٍ؛ أَيْ: فوزاً، فحدائق: بدلٌ على حذفِ مُضافٍ؛ أَيْ: فوزَ حدائقَ.

﴿دِهَاقًا﴾ [٣٤]: أَيْ: ملأى.

﴿لَّا يَسْمَعُونَ﴾ [٣٥]: (م): أبو البقاء[1]: حال من الضّمير في خبرِ إنّ، يعني: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٣١]. ويجوزُ أنْ يكونَ مستأنفاً.

﴿وَلَا كِذَّٰبًا﴾ [٣٥]: الجمهورُ: بالتشديدِ. والكِسائيّ[2]: بالتخفيف، وقد تقدّمَ.

﴿جَزَآءً﴾ [٣٦]: قالَ الزّمخشريّ[3]: مصدر مؤكّد منصوب بمعنى قوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾، كأنّه قالَ: جازى المتقين بمفازٍ.

﴿عَطَآءً﴾: قالَ الزّمخشريّ[4]: منصوب بـ﴿جَزَآءً﴾، نصبَ المفعول به؛ أَيْ: جزاهم عَطاءً. وردَّهُ الشّيخُ[5] بأنَّهُ جعلَ ﴿جَزَآءً﴾ مصدراً مؤكداً، والمصدر المؤكّد لا يعملُ؛ لأنَّه لا ينحلُّ لحرف مصدريّ والفعل، ولا خلافَ في ذلكَ.

قلتُ: إنّما قالَ الزّمخشريّ أنّه منصوب بجزاء، يعني الفعلَ، وكأنّ الشيخَ وجده منوّناً فلهذا ردَّ عليه، ولا عبرة بتنوينه؛ لأنّه من النّساخ،

---

(١) التبيان ٢/١٢٦٧.
(٢) قراءة الكسائي ص١٢٩.
(٣) الكشاف ٤/١٧٩.
(٤) الكشاف ٤/١٧٩.
(٥) أبو حيّان في البحر ٨/٤١٥. وفي النسخ الثلاث: ورُدّ بأنه.

فمراده: أنّه منصوب بجزاء؛ أَيْ: بما دلّ عليه جزاء المصدر من الفعل، ولهذا قدّرَ الناصبَ فعلاً[١].

(م): وأعربه أبو البقاء[٢] بدلاً من جزاء. انتهى.

﴿حِسَابًا﴾: صفة لـ﴿عَطَآءً﴾؛ أَيْ: كافياً. من: أَحسبني الشّيءُ، إذا[٣] كفاني. وقرأ ابنُ قُطيب[٤]: بفتح الحاء وشدّ السّين.

قالَ ابنُ جنّي[٥]: بُنِيَ (فَعَّال) من (أَفْعَلَ)، كدَرَّاك من أَدركَ.

وقُرِئَ[٦]: بكسرِ الحاءِ، وشدّ السين، مصدراً ككِذّاب، أُقيمَ مقامَ الصّفة؛ أَيْ: عطاءً مُحْسِباً؛ أَيْ: كافياً.

وقُرِئَ[٧]: حَسَناً، من الحُسْنِ.

وقُرِئَ[٨]: حَسْباً، بفتح الحاء، وسكون السين، وبالباءِ، كقولك: حَسْبُكَ كذا. ورُوِيَا عن ابن عبّاسٍ.

﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [٣٧]: الحَرَمِيَّان[٩]: برفع «رَبُّ» و﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ على إضمار: هو «ربُّ»، و﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾: صفةٌ، أو «ربُّ»: [٢١٥أ] مبتدأ،

---

(١) (قلت... فعلاً): ساقط من النسخ الثلاث.

(٢) التبيان ٢/ ١٢٦٧.

(٣) «د»، «م»، «س»: (أي).

(٤) المحتسب ٢/ ٣٤٩، والبحر ٨/ ٤١٥، والدر المصون ١٠/ ٦٦٤. وفي «د»، «م»، «س»: (وقرئ شاذاً).

(٥) أبو الفتح عثمان، ت٣٩٢هـ. (إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥، وتحفة الأديب ١/ ١٧٨). وقوله في المحتسب ٢/ ٣٤٩.

(٦) إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٦٧٢، والبحر ٨/ ٤١٥.

(٧) مختصر في الشواذ ص١٦٨.

(٨) البحر ٨/ ٤١٥، والدر المصون ١٠/ ٦٦٤.

(٩) نافع وابن كثير. (المفتاح ص٣٥٧). وهي قراءة أبي عمرو أيضاً.

و﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾: صفة، و﴿لَا يَمۡلِكُونَ مِنۡهُ﴾: الخبر، أو كلاهما خبرٌ عن «رَبّ»﴾.

وابنُ عامر، وعاصم[(١)]: بالجرّ فيهما على بدل ﴿رَّبِّ﴾ من ﴿رَّبِّكَ﴾ [٣٦]. و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾: صفةٌ لـ﴿رَّبِّ﴾، أو عطف بيان، أو بدل منه. وفي كونه بدلاً من ﴿رَّبِّكَ﴾ فيه نظرٌ، والظاهِرُ المنعُ؛ لأَنَّ البدلَ لا يتكرّرُ كالصفاتِ.

وحمزة، والكسائيّ[(٢)]: بجرّ ﴿رَّبِّ﴾ على ما تقدّمَ، ورفع ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾.

(م): الزّمخشريّ[(٣)]: على أنَّهُ مبتدأ، خبره: «لا يملكون»، [أو]: خبر مبتدأ محذوف؛ أيْ: هو الرّحمنُ.

﴿يَوۡمَ يَقُومُ﴾ [٣٨]: ظرف لـ﴿لَا يَمۡلِكُونَ﴾، أو لـ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾، وضمير ﴿يَتَكَلَّمُونَ﴾، عائد على ﴿ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾، وقيلَ: على جميع النّاس.

﴿يَوۡمَ يَنظُرُ﴾ [٤٠]: (م): أجازَ أبو البقاء[(٤)]: أنْ يكون بدلاً من ﴿عَذَابًا﴾ على حذف مضاف؛ أيْ: عذابَ يومٍ، وأنْ يكونَ صفة لـ﴿قَرِيبًا﴾؛ أيْ: كائناً.

﴿يَوۡمَ يَنظُرُ ٱلۡمَرۡءُ﴾: الجمهورُ: بفتح الميم، وابنُ أبي إسحاق[(٥)]:

---

(١) ابن أبي النّجود الكوفيّ، ت١٢٨هـ. (طبقات القراء السبعة ص٨٤، وأحاسن الأخبار ص٤٣٠). والقراءة في: السبعة ص٦٦٩، والمفتاح ص٣٥٧.

(٢) السبعة ص٦٦٩. (٣) الكشاف ٤/ ٢١٠.

(٤) التبيان ٢/ ١٢٦٨. و(على حذف مضاف): ساقط من «د».

(٥) عبد الله الحضرمي، ت١١٧هـ. (أخبار النحويين البصريين ص٤٢، ونزهة الألباء ص١٨). وينظر في ضمّ ميم المرء: البحر ٨/ ٤١٦، والدر المصون ١٠/ ٦٦٦.

بضمِّها. وضعّفها أبو حاتِم(١)، ولا تُضَعَّفُ(٢)؛ لأنَّها على لغة مَنْ يُتْبعُ حركة الميم لحركةِ الهمزة.

﴿مَا قَدَّمَتْ﴾: ﴿مَا﴾ موصولةٌ منصوبةٌ بـ﴿يَنظُرُ﴾، [بمعنى: ينتظر]. ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿يَنظُرُ﴾ من النّظر، وعُلِّقَ عن الجملة بناءً على [أنّ] (ما) استفهامية منصوبة بـ﴿قَدَّمَتْ﴾، [والجملةُ في موضع نصب].

---

(١) سهل بن محمد السجستاني، ت٢٥٥هـ. (نزهة الألباء ص١٨٩، وإنباه الرواة ٢/٥٨).
(٢) «د»، «م»، «س»: (تضعيف).

إعراب سورة النّازعات[١]

﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا﴾ [١]: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾: قسمٌ، وما بعدَهُ معطوفٌ عليه، وموصوفاتُها التي أُقيمت هذه الصّفات مقامها محذوفةٌ.

وللناس في تعيينها خلافٌ كثيرٌ.

وأجازَ الزّمخشريّ[٢]: أنْ تكونَ كلّها للملائكة؛ أَيْ: تنزعُ الأَرواحَ من الأَجسادِ وتنشطها؛ أَيْ: تخرجُها. و﴿وَٱلسَّٰبِحَٰتِ﴾ [٣]: أيْ: المُسرعات إلى ما أُمِرَت به فتدبِّر أمراً من أمور[٣] العبادِ فيكونُ[٤]. وكلّها للخيلِ؛ أَيْ: أقسمُ بالخيلِ؛ أَيْ: التي تنزعُ في أَعنتها نزعاً تغرقُ فيه الأَعنَّةُ لطوفِ أَعناقِها. ﴿وَٱلنَّٰشِطَٰتِ﴾ [٢]: أي: التي تخرجُ من دارِ الإسلام إلى دار الحرب، من قولك: ثورٌ ناشِطٌ، إذا خرج من بلدٍ إلى بلدٍ. ﴿وَٱلسَّٰبِحَٰتِ﴾: أي: التي تسبحُ في جَرْيها فتسبقُ إلى الغاية فتدبِّرُ أَمرَ الغَلَبَةِ والظَّفَر، وإسناد التّدبير إليه؛ لأَنَّها من أَسبابِهِ. وأنْ تكونَ كلّها للنجوم: فالنّازعات؛ أَيْ: التي تنزعُ من المشرق إلى المغرب، وإغراقها في النَّزعِ أنْ تقطع الفُلكَ كلَّه حتى تنحطَّ في أقصى المغرب، والنّاشطات؛ أَيْ: التي تخرج من بُرجٍ إلى بُرجٍ، والسّابحات؛ أَيْ: التي

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٣٦ ـ ٣٣٨، والتبيان ٢/ ١٢٦٩، ١٢٧٠، والكتاب الفريد ٦/ ٣١٩ ـ ٣٢٩، والبحر ٨/ ٤١٦ ـ ٤٢٤، والدر المصون ١٠/ ٦٦٧ ـ ٦٨٤.

(٢) الكشاف ٤/ ٢١٢.

(٣) من «د»، «م»، «س». وفي الأصل: (أمر).

(٤) «م»، «س»: وأن يكون. «د»: (وأن كلها).

تسبحُ في الفُلكِ من السّيارةِ فتسبقُ فتدبّرُ أمراً من علم الحساب.

قالَ الشّيخ[١]: والذي يظهر أنّ ما عُطف بالفاء هو من وصف المقسم به قبلَ الفاء، وأنّ المعطوفَ بالواو من عطف الصّفات بعضها على بعض.

(م): أبو البقاء[٢]: ﴿غَرۡقٗا﴾: مصدر على المعنى، محذوف الزيادة؛ أَيْ: إغراقاً. انتهى.

وجواب القسم محذوف؛ أَيْ: لتُبْعَثُنّ، يدلُّ عليه ما بعدَهُ. قاله الفرّاء[٣]. وقيلَ: الجواب: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ﴾ [٢٦].

واستقبَحَهُ ابنُ الأنباريّ[٤] لطولِ الفَصْلِ.

وقيلَ: ﴿تَتۡبَعُهَا﴾ [٧]، واللامُ مقدَّرةٌ مع قوله: ﴿تَرۡجُفُ﴾ [٦]، ولم تدخل النّونُ في ﴿تَتۡبَعُهَا﴾ للفصل بينَ اللّام المقدرة والفعل.

وقيلَ[٥]: ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [١٤] [٢١٥ب] على التقّديم والتّأخير؛ أَيْ: فإذا هم بالساهرة والنّازعات. وخَطّأَهُ ابنُ الأنباريّ[٦]؛ لأَنَّ الفاءَ لا يفتتحُ بها الكلامُ.

وقِيلَ: ﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ﴾ على التقدّيم والتّأخير أيضاً.

وقيلَ: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ﴾ [١٥]؛ لأَنَّه في تقدير: قد أَتاك.

﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ﴾: العامل في ﴿يَوۡمَ﴾ اذكرْ مضمرةً، ولتبعثنّ المحذوف.

---

(١) البحر ٨/ ٤٢٠. (٢) التبيان ٢/ ١٢٦٩.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٢٣١.

(٤) أبو بكر محمد بن القاسم، ت٣٢٨هـ. (طبقات النحويين واللغويين ص١٧١، وإنباه الرواة ٣/ ٢٠١). وفي «د»، «م»، «س»: واستُقبح لطول الفصل. وينظر: الدر ١٠/ ٦٦٨.

(٥) القول لأبي حاتم في الدر المصون ١٠/ ٦٦٩.

(٦) الدر المصون ١٠/ ٦٦٩.

﴿تَتْبَعُهَا﴾: حالٌ من ﴿ٱلرَّاجِفَةُ﴾ [٧]، أو مُستأنفٌ.

﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾ [٨]: ﴿قُلُوبٌ﴾: مبتدأ، و﴿وَاجِفَةٌ﴾: صفةٌ، وهو العامل في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾.

و﴿أَبْصَـٰرُهَا خَـٰشِعَةٌ﴾ [٩]: مبتدأ وخبر، في موضع خبر ﴿قُلُوبٌ﴾.

وجعلَ ابنُ عطيّة[١] المسوِّغ للابتداء بـ﴿قُلُوبٌ﴾ التخصيصَ بقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾. ورُدَّ[٢] بأنّ الأجرامَ لا تتخصّص بظروف الزمان. ومعنى ﴿وَاجِفَةٌ﴾: مضطربة.

﴿فِى ٱلْحَافِرَةِ﴾ [١٠]: (فاعِلة) بمعنى (مفعولة). وقيلَ: على النَّسَبِ؛ أَيْ: ذاتَ حَفْرٍ. وقيلَ: جمعُ (حافر).

وقرأَ أبو حَيْوة[٣]: في الحَفِرَةِ، بغيرِ ألفٍ. فقيلَ: بمعنى الحافرة. وقيل: هي الأرضُ المُنتِنةُ المُتغيِّرةُ بأجسادِ موتاها، من قولهم: حَفِرَتْ أسنانُهُ، إذا تأكَّلَتْ وتغيَّرَتْ.

﴿نَّخِرَةً﴾ [١١]: قرأ أبو بكر[٤] وحمزة والكِسائيّ: «ناخِرة»، بالألف. والباقون: بغيرِ ألفٍ.

﴿تِلْكَ﴾ [١٢]: الإشارةُ إلى الرَّدَّةِ في الحافرةِ.

﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [١٦]: تقدَّمَ في طه[٥].

---

(١) المحرر الوجيز ٨/ ٥٢٧.
(٢) الرّاد هو أبو حيّان في البحر المحيط ٨/ ٤٢٠.
(٣) المحتسب ٢/ ٣٥٠.
(٤) شعبة بن عياش الكوفي راوية عاصم، ت١٩٣هـ. (معرفة القراء ١/ ٢٨٠، وغاية النهاية ١/ ٣٢٥). والقراءة في: السبعة ص٦٧٠، والتيسير ص٢١٩.
(٥) الآية ١٢: ﴿... إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾.

﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [١٨]: ما يتعلَّقُ به (إلى) محذوفٌ، وهو مبتدأ. والعربُ تقولُ(١): هلْ لكَ إلى كذا؟ وهل لكَ في كذا؟ فيحذفونَ المبتدأ الذي يتعلّقُ به (إلى)؛ أَيْ: هلْ لكَ رغبةٌ أو حاجةٌ؟

﴿نَكَالَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [٢٥]: في نصب ﴿نَكَالَ﴾ أوجهٌ.

أَحدُها: على المصدر، والعامِلُ فيه: ﴿فَأَخَذَهُ﴾؛ لأَنَّهُ بمعناه. وعلى رأي المُبَرّد(٢): بإضمارِ فعلٍ من لفظِهِ؛ أَيْ: نَكَّلَ نكالاً. والنّكالُ بمعنى التّنكيلِ، كالسّلامِ بمعنى التّسليمِ.

الثّاني: للزّمخشريّ(٣): هو مصدر مؤكّد لمضمونِ الجملةِ، كـ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٢٢]، لكنّه قدَّرَ النّاصبَ لهُ: نَكّلَ اللهُ بهِ نَكالَ، والذي يُقدَّرُ لهُ إنّما هو عاملٌ من معنى الجملةِ.

(م): الثالث: لأبي البقاء(٤): أَنَّهُ مفعولٌ له.

﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [٢٧]: (م): أبو البقاء(٥): السّماءُ مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ؛ أَيْ: أَمِ السّماءُ أَشَدُّ. و﴿بَنَىٰهَا﴾: مُستأنفٌ.

﴿وَأَغْطَشَ﴾ [٢٩]: أَيْ: أَظْلَمَ.

﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [٣٠]: الجمهور: بنصب الأرض، وكذا ﴿وَٱلْجِبَالَ﴾ [٣٢].

(م): أبو البقاء(٦): بفعل محذوف؛ أَيْ: ودحا الأرضَ. وكذلك: ﴿فَحَشَرَ﴾؛ أَيْ: وأرسى الجبالَ.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٤٦.
(٢) أبو العباس محمد بن يزيد، ت٢٨٥هـ. (أخبار النحويين البصريين ص١٠٥، وإنباه الرواة ٣/ ٢٤١).
(٣) الكشاف ٤/ ٢١٤.
(٤) التبيان ٢/ ١٢٦٩. وفي «د»، «م»، «س»: مفعول به.
(٥) التبيان ٢/ ١٢٧٠.
(٦) التبيان ٢/ ١٢٧٠.

وأبو السّمال[١]: برفعهما. قلتُ: على الابتداء، والخبرُ في الجملة بعدهما. والنّصبُ أرجحُ، لمناسبة الجملة الفعلية قبلهما. انتهى.

وعيسى[٢]: برفعِ «الأرض».

﴿أَخْرَجَ﴾ [٣١]: أَجازَ الزمخشريّ[٣] في هذه الجملةِ أَنْ تكونَ تفسيراً لقوله: ﴿دَحَنْهَآ﴾، وأنْ تكونَ حالاً بإضمار (قد).

وما ذكرهُ من إضمارِ (قد) هو قولُ جمهور البصريين، ومذهب الكوفيين والأخفش[٤]: أنّ الماضي يقع حالاً ولا يحتاجُ إلى إضمارِ (قد)، وهو الصّحيحُ لوقوعها بدونها كثيراً في كلامهم.

﴿وَمَرْعَنْهَا﴾: مَفْعَل[٥] من الرَّعي، يكونُ مكاناً وزماناً ومصدراً. وهو هنا مصدرٌ يُرادُ بِهِ اسمُ المفعول؛ أَيْ: النّبات الذي يُرعى.

﴿مَتَعًا﴾ [٣٣]: الجمهورُ: بالنصب على المصدر؛ أَيْ: متَّعكم. ومتاعاً: واقع موقع: تمتيع.

(م): أبو البقاء[٦]: أو مفعول [٢١٦أ]. انتهى.

وابنُ أبي عَبْلة[٧]: بالرفع، خبر مبتدأ محذوف؛ أَيْ: ذلكَ متاعٌ.

﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ﴾ [٣٥]: بدلٌ مِن ﴿فَإِذَا﴾ [٣٤]. أو جواب إذا.

[(م): بيّنَهُ أبو البقاء[٨] فقال: هو معنى قوله: ﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ﴾. انتهى].

---

(١) البحر ٨/ ٤٢٣. (٢) الدر المصون ١٠/ ٦٨٠.
(٣) الكشاف ٤/ ٢١٥.
(٤) سعيد بن مسعدة، ت٢١٥هـ. (مراتب النحويين ص١١١، وإنباه الرواة ٢/ ٣٦).
(٥) «د»، «م»، «س»: (مفعول). وينظر: البحر ٨/ ٤٢٣.
(٦) التبيان ٢/ ١٢٧٠.
(٧) إبراهيم الشامي، ت١٥١هـ. (غاية النهاية ١/ ١٩، وتهذيب التهذيب ١/ ٧٥). وقراءته في المحرر الوجيز ٨/ ٥٣٣، وشواذ القراءات ص٥٠٢.
(٨) التبيان ٢/ ١٢٧٠.

قالَ الزّمخشريّ(١): فإنّ الأمرَ كذلكَ.

وقيلَ: [جواب إذا]: عاينوا أو علموا.

ويُحتملُ أنْ يكونَ الجوابُ مقدّراً؛ أَيْ: انقسمَ الراؤون قسمين.

والأَوْلى أَنْ يكونَ الجوابُ: ﴿فَأَمَّا﴾ [٣٧] وما بعده، كما تقولُ: إذا جاءكَ بنو تميم فأمّا العاصي فأَهِنْهُ، وأمّا الطّائعُ فأكْرِمْهُ.

﴿وَبُرِّزَتِ﴾ [٣٦]: الجمهورُ: مبنيّاً للمفعول مشدَّدَ الرّاء.

وعِكْرِمة(٢): مبنيّاً للفاعل مُخفّفاً. ورُويت عن أبي عمرو(٣).

﴿لِمَن يَرَىٰ﴾: الجمهورُ: بياءِ الغيبةِ. وعِكْرِمةُ(٤): بالتاء. فيجوزُ أن يكونَ تاءُ الخطابِ للرسول ﷺ. وأنْ تكونَ تاءُ التأنيث لـ «الجحيم».

﴿هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [٣٩]: هي: مبتدأ، أو فَصْلٌ، وجملة ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾: خبر ﴿مَن﴾ [٣٧]، والعائد عليها محذوف عند البصريين؛ أَيْ: المأوى له. وحسّنَ حذفه وقوع المأوى فاصلة، وعند الكوفيين (أل) عوضٌ من الضّمير.

وقالَ الزّمخشريّ(٥): فإنّ الجحيمَ مأواهُ، كما تقولُ للرجلِ: غُضَّ الطّرفَ، تريد: طرفَكَ. وليست الألف واللّام بدلاً من الإضافة، ولكن لمّا عُلِمَ أنّ الطّاغي هو صاحبُ المأوى، وأَنَّهُ لا يغضُّ الرّجلُ طرفَ غيرِهِ تُركَتِ الإضافةُ، ودخل حرفُ التّعريفِ في المأوى، والطَّرف للتعريف؛ لأَنَّهما معروفان(٦).

---

(١) الكشاف ٤/ ٢١٥. و(قال.. كذلك): ساقط من «د»، «م»، «س».

(٢) مولى ابن عباس، ت١٠٥هـ. (وفيات الأعيان ٣/ ٢٦٥، وغاية النهاية ١/ ٥١٥).

(٣) ابن العلاء، ت١٥٤هـ. (طبقات القراء السبعة ص٧٧، وأحاسن الأخبار ص٣٦٧). وينظر في قراءة الآية: المحرر الوجيز ٨/ ٥٣٣، وشواذ القراءات ص٥٠٢.

(٤) مختصر في الشواذ ص١٦٨، وشواذ القراءات ص٥٠٢.

(٥) الكشاف ٤/ ٢١٥.

(٦) «م»: (معرّفان).

واعترضَهُ الشّيخُ[١]: بأَنَّهُ كلامٌ لا يتحصَّلُ منه الرّابطُ العائدُ على المبتدأ، إذْ قد نفى مذهب الكوفيين، ولم يُقدِّرْ ضميراً[٢] محذوفاً كما قدّرهُ البصريون.

قلتُ: بل هو موافق للبصريين في تقدير الضّمير، ووَجْهُ الاستغناء عنه بالعلمِ بهِ. ونَفَى مذهب الكوفيين بقوله: وليست الألف واللّام بدلاً من الإضافة.

﴿مُنذِرُ مَن﴾ [٤٥]: الجمهورُ: بإضافةِ ﴿مُنذِرُ﴾ إلى ﴿مَن﴾.

وأبو عمرو[٣] في روايةٍ: «مُنْذِرٌ» بالتنوين.

قالَ الزّمخشريّ[٤]: وهو الأصلُ، والإضافةُ تخفيفٌ، وكلاهما يصلح للحال والاستقبال، فإذا أُرِيدَ الماضي فليسَ إلّا الإضافة، كقولك: منذرُ زيدٍ أَمسِ. وما ذكرهُ من أنّ الأصلَ الإضافة قولٌ سبقه به غيره. وقيلَ: الأصلُ الإضافةُ؛ لأَنَّه اسمٌ، والإضافةُ أصلٌ في الأسماء[٥]، والعملُ[٦] إنّما هو بالشَّبَهِ.

---

(١) البحر ٨/ ٤٢٣.
(٢) «د»: (الضمير).
(٣) السبعة ص٦٧١.
(٤) الكشاف ٤/ ٢١٦.
(٥) (والإضافة.. الأسماء): ساقط من «د»، «م»، «س».
(٦) «د»: (والعامل).

إعراب سورة عَبَس[1]

﴿عَبَسَ﴾ [١]: الجمهورُ: بتخفيفِ الباءِ. وزيد بن عليّ[2]: بتشديدها.

﴿أَن جَآءَهُ﴾ [٢]: الجمهورُ: بهمزة واحدة في (أنْ)، مفعولاً له، والعاملُ «تولّى» على مختار البصريين في الإعمال، و«عبس» على مختار الكوفيين.

والحسنُ[3]: آآنْ، بهمزةٍ ومدّةٍ بعدها.

وبعضُهم[4]: بهمزتين محقّقتين[5]، والهمزة فيهما للاستفهام. والمعنى: ألِأَنْ جاءَه كانَ كذا.

﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [٣]: الظّاهر انصباب ﴿يُدْرِيكَ﴾ عليه، فتكون الجملةُ في موضع نصب به[6]، ولعلّ معلّقة له، وقد تقدَّمَ.

وقيلَ: تمّ الكلامُ عند قوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾؛ أَيْ: وما يطلعك على أمرِهِ. و﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [٢١٦ب] استئناف. وضمير لعلّه، ويزكّى: عائدٌ على الأعمى. وقيلَ: على الكافر؛ أَيْ: وما يدريكَ أنّ ما طمعتَ فيه كائنٌ[7].

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٣٩، ٣٤٠، وزاد المسير ٩/ ٢٦ـ٣٦، والتبيان ٢/ ١٢٧١، والكتاب الفريد ٦/ ٣٤٠ـ٣٤٧، والبحر ٨/ ٤٢٥ـ٤٣٠، والدر ١٠/ ٦٨٥ـ٦٩٧.

(٢) الكوفي المقرئ، ت٣٥٨هـ. (معرفة القراء ٢/ ٦٠٦، وغاية النهاية ١/ ٢٩٨).

(٣) البصري، ت١١٠هـ. (معرفة القراء ١/ ١٦٨، وغاية النهاية ١/ ٢٣٥).

(٤) ينظر: مختصر في الشواذ ص١٦٨، والمحتسب ٢/ ٣٥٢، وشواذ القراءات ص٥٠٣.

(٥) «د»: (مختلفتين).

(٦) (به): ساقطة من «د»، «م»، «س».

(٧) (وقيل: على... كائن): ساقط من «د»، «م»، «س».

﴿أَوۡ يَذَّكَّرُ﴾ [٤]: الجمهورُ: بتشديد الذّالِ والكافِ، وأصلُهُ: يتذكّر، فأدغمَ.

وعاصِم، في روايةٍ: أو يَذْكُرُ، بسكونِ الذّالِ وضمّ الكاف[1].

﴿فَتَنفَعَهُ﴾: الجمهورُ: برفع العين، عطفاً على قوله: ﴿أَوۡ يَذَّكَّرُ﴾. وعاصِم في المشهور: بنصبها[2].

قالَ ابنُ عطيّة[3]: في جواب التّمني.

ورُدَّ[4]: بأنَّهُ ترجٍّ وليسَ تمنياً.

وقالَ الزّمخشريّ[5]: جواباً للعلّ، كقوله: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٧]. وقد تقدّمَ الكلامُ عليه هناكَ[6].

﴿تَصَدَّىٰ﴾ [٦]: الجمهورُ: بتخفيف الصّاد، وأَصلُهُ: تتصَدَّى[7]، فحُذفت إحداهما تخفيفاً.

والحرميّان: بتشديدها، أَدغما[8] التّاء في الصّاد.

وأبو جعفر[9]: تُصَدَّى، بضمّ التّاء وتخفيف الصّاد؛ أَيْ: تَصدِّيك بحرصِكَ على إسلامِهِ. يُقالُ: تصدّى الرجل وصدّيته.

﴿تَلَهَّىٰ﴾ [١٠]: يُقالُ: لَهِيَ عن الشّيءِ، إذا اشتغلَ عنه، وليسَ من اللّهو الّذي هو من ذوات الواو. ويمكنُ أنْ يكونَ منه؛ لأَنَّ ما

---

(١) البحر ٨/ ٤٢٧.
(٢) التهذيب ص١١٦.
(٣) المحرر الوجيز ٨/ ٥٣٧.
(٤) البحر ٨/ ٤٢٧.
(٥) الكشاف ٤/ ٢١٨.
(٦) «د»، «م»، «س»: على «فأطلع».
(٧) «د»: (يتصدى).
(٨) «د»: أدغم. وينظر في قراءة الحرميين (نافع وابن كثير): السبعة ص٦٧٢.
(٩) يزيد بن القعقاع المدني، أحد العشرة، ت١٣٠هـ. (معرفة القراء ١/ ١٧٢، وغاية النهاية ٢/ ٩٣)، وهي قراءة شاذة. (مختصر في الشواذ ص١٦٩).

يُبْنَى[1] على (فَعِلَ) من ذوات الواو تنقلبُ واوه ياءً لكسرةِ ما قبلها، كشَقِيَ يشقَى. فإنْ جاءَ مصدرُهُ بالياء فهو من غير مادة اللّهو.

وقرأَ الجمهورُ: تَلهى، بتاء واحدة مُخَفَّفة. والبَزِّيّ[2] عن ابن كثير: بإدغام تاء المضارعة في تاء (تَفَعَّلَ). وأبو جعفر: بضمِّها مبنيّاً للمفعول. وطلحة[3]: بتاءَين، وعنه: بتاء واحدة، وسكون اللّام.

﴿ذَكَرَهُۥ﴾ [١٢]: ذَكَّرَ الضّمير؛ لأَنَّ التّذكرةَ هي الذِّكرُ.

﴿فِى صُحُفٍ﴾ [١٣]: (م): أبو البقاء[4]: حال من الهاء. ويجوزُ أنْ يكونَ نعتاً لـ﴿تَذْكِرَةٌ﴾، وأنْ يكونَ بتقدير[5]: هو أو هي في صُحُفٍ. وكذا: ﴿بِأَيْدِى﴾ [١٥]. انتهى.

وقوله: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ [١٢]: اعتراضٌ بينَ الموصوف وصفته.

﴿مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [١٧]: تعجّبٌ مصروفٌ للمخلوقين؛ أَيْ: هو ممّا يُقالُ فيه: ما أكفره. وقيلَ: استفهام توقيف.

﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ﴾ [١٩]: (م): أبو البقاء[6]؛ من نُطْفَةٍ: متعلّق بخلقه هذه الثانية.

﴿ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾ [٢٠]: (م): أبو البقاء[7]: السّبيلَ: مفعول فعل محذوف؛ أَيْ: ثمّ يسّرَ السبيلَ للإنسان. ويجوزُ أنْ ينتصبَ بأنّه مفعول ثانٍ ليسَّرَهُ، والهاء للإنسان؛ أَيْ: يسَّرهُ السّبيلَ؛ أَيْ: هداهُ لهُ.

---

(١) «د»، «م»: (بني).

(٢) أحمد بن محمد، راوية ابن كثير، ت٢٥٠هـ. (غاية النهاية ١/ ١١٩). والقراءة في التهذيب ص٦٣.

(٣) ابن مصرف، ت١١٢هـ.(غاية النهاية ١/ ٣٤٣). والقراءة في البحر ٨/ ٤٢٨.

(٤) التبيان ٢/ ١٢٧١.

(٥) «د»، «م»: (التقدير).

(٦) التبيان ٢/ ١٢٧٢.

(٧) التبيان ٢/ ١٢٧٢.

﴿أَنشَرَهُۥ﴾ [٢٢]: الجمهورُ: بهمزة قبلَ النّونِ. وقرأ شُعيب بن أبي حمزة[١]: نَشَرَهُ، بغير همز، وهما لُغتانِ[٢].

﴿مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [٢٣]: أبو البقاء[٣]: (ما) بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ؛ أَيْ: ما أَمَرَهُ بِهِ.

﴿أَنَّا صَبَبۡنَا﴾ [٢٥]: الجمهورُ: بكسر (إنّا) على الاستئناف. والكوفيون: بالفتح، بدلاً مِن ﴿طَعَامِهِۦٓ﴾ [٢٤].

وردَّهُ قومٌ[٤] بأنّ الثّاني ليسَ الأوّل. وأُجيبوا[٥]: بأنّ المعنى: فلينظر الإنسانُ إلى إنعامِنا في طعامِهِ. فترتّب البدلُ وصحّ، وكأنّهم جعلوه بدلَ كلٍّ من كلٍّ[٦]. والظّاهر أنّه بدل اشتمال.

وقرأَ الحسنُ بن عليّ[٧]، [رضي الله عنهما]: أَنّى، بفتحِ الهمزةِ ممالاً؛ أَيْ: فلينظر الإنسانُ كيف صببنا.

﴿وَقَضۡبٗا﴾ [٢٨]: الخليلُ[٨]: الفِصْفِصَةُ الرَّطْبَةُ. ويُقالُ: بالسين. فإذا يبست فهي القَتُّ. قالَ: والقَضْبُ: اسمٌ يقعُ على ما يقعُ من أغصانِ [٢١٧أ] الشّجرةِ، ليتخذ منها سِهامٌ أو قِسِيٌّ.

---

(١) الحمصي، ت١٦٢هـ. (التاريخ الكبير ٢/٢/٢٢٢، وتهذيب التهذيب ٢/١٧٢). والقراءة في المحرر الوجيز ٨/٥٤٠، والبحر ٨/٤٢٩.

(٢) (أنشره... لغتان): ساقط من «د»، «م»، «س»..

(٣) التبيان ٢/١٢٧٢.

(٤) «د»، «م»، «س»: (واعترض بأنّ).

(٥) «د»، «م»، «س»: (وأُجيب).

(٦) (وكأنهم... كل): ساقط من «د»، «م»، «س».

(٧) توفي نحو ٥٠هـ. (الاستيعاب ١/٣٨٣، وأسد الغابة ٢/١٠). والقراءة في مختصر في الشواذ ص١٦٩، والبحر ٨/٤٢٩.

(٨) ابن أحمد الفراهيدي، ت١٧٥هـ. (مراتب النحويين ص٥٤، وأخبار النحويين البصريين ص٥٤). وينظر: العين ٥/٥٢.

﴿غُلْبًا﴾ [٣٠]: جمعُ غَلْباء. يُقالُ: حديقةٌ غَلْباءُ: غليظةُ الشّجرِ ملتفّتُهُ.

﴿وَأَبًّا﴾ [٣١]: الأَبّ: المَرْعَى؛ لأَنَّهُ يُؤَبُّ؛ أَيْ: يُؤَمُّ ويُنتجعُ. وقيلَ: ما يأكلُهُ الآدميون من النّباتِ يُسمَّى: الحَصِيدُ، وما يأكلُهُ غيرُهم يُسمَّى: الأَبُّ.

﴿الصَّاخَّةُ﴾ [٣٣]: الخليلُ[١]: صَيْحَةٌ تصخُّ الآذانَ صَخّاً؛ أَيْ: تصمُّها لشِدّةِ وقعتِها. وقيلَ: مأخوذٌ من: صخَّهُ بالحجرِ، إذا صَكَّه.

وقالَ الزّمخشريّ[٢]: صَخَّ لحديثِهِ، مثل: أصاخَ له.

﴿يَوْمَ يَفِرُّ﴾ [٣٤]: بدل من (إذا)، وجواب إذا محذوف؛ أَيْ: اشتغلَ كلُّ إنسانٍ بنفسِهِ، يدلُّ عليه: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [٣٧].

﴿يُغْنِيهِ﴾: الجمهورُ: بضمِّ الياءِ، وبالغينِ المعجمة.

الزّهريّ[٣]: بفتح الياء، وبالعين المهملة، من قولهم: عناني الأمرُ: قصدني.

﴿قَتَرَةٌ﴾ [٤١]: القَتَرَةُ: سوادٌ كالدّخان. أبو عُبيدة[٤]: الغبارُ.

وقرأَ الجمهورُ: بفتح التّاء، وابنُ أبي عَبْلَة: بإسكانها[٥].

---

(١) العين ٤/ ٢٨٦. (٢) الكشاف ٤/ ٢٢٠.

(٣) محمد بن مسلم، ت١٢٤هـ.(الطبقات الكبرى: القسم المتمم ص١٥٧ ـ ١٨٦). والقراءة في: مختصر في الشواذ ص١٦٩، والبحر ٨/ ٤٣٠، والدر ١٠/ ٦٩٦.

(٤) معمر بن المثنى، ت نحو ٢١٠هـ. (معجم الأدباء ٦/ ٢٧٠٤). وقوله في مجاز القرآن ٢/ ٢٨٦. وفي «د»، «م»: (أبو عبيد).

(٥) البحر ٨/ ٤٣٠، والدر ١٠/ ٦٩٧. و(قرأ. . . بإسكانها): ساقط من «د»، «م»، «س».

إعراب سورة التكوير[1]

﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [١]: أعربَ الزّمخشريّ[2] (الشّمس) فاعلاً بفعل مقدّر يدلُّ عليه (كُوِّرت). وهذا على اصطلاحه في تسمية المفعول الذي لم يُسَمّ فاعِلُهُ فاعِلاً، ومنع أنْ يرتفعَ بالابتداء؛ لأَنَّه (إذا) تطلبُ الفعلَ لِما فيها من معنى الشّرط.

قالَ الشّيخ[3]: وليسَ ما ذكرهُ من الإعرابِ مُجمعاً على تحتمه، بل يجوزُ رفعُ الشّمسِ على الابتداءِ عند الأَخفشِ والكوفيين؛ لأَنَّهم أجازوا مجيءَ الجملةِ بعدَ (إذا)، نحو: إذا زيدٌ مُكرِمُكَ فأكرمه.

قُلتُ: إنْ كانَ أوردَ هذا على جهة الإيراد عليه فلا يُرَدُّ؛ لأَنَّ الزّمخشريّ لم يتعرضْ لخلافٍ ولا وفاق[4].

﴿عُطِّلَتْ﴾ [٤]: الجمهورُ: بتشديدِ الطّاءِ. وفي كتاب (اللّوامح)[5]، عن ابن كثير: تخفيفها. قالَ: فقيلَ: هو وَهْمٌ، إنّما هو عَطَلَتْ، بفتحتين، بمعنى: تعطَّلَتْ؛ لأَنَّ التّشديد فيه للتعدي، يُقالُ منه: عَطَلْتُ الشيءَ، وأَعْطلتُهُ، فعَطَلَ بنفسِهِ، وعَطَلَتِ المرأةُ فهي عاطِلٌ، إذا لم يكن عليها الحُلِيّ. ولعلّ هذه القراءة عن ابن كثير استوى فيها (فَعلتُ) و(أفعلتُ).

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٤١، والنكت في القرآن ٢/ ٧٠٨، ٧٠٩، والكتاب الفريد ٦/ ٣٤٨ ـ ٣٥٣، والبحر ٨/ ٤٣٠ ـ ٤٣٥، والدرّ ١٠/ ٦٩٩ ـ ٧٠٨.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٢١.

(٣) البحر ٨/ ٤٣٢. والقول ساقط من «د»، «م»، «س».

(٤) (قلت... وفاق): ساقط من «د»، «م»، «س».

(٥) النص في البحر ٨/ ٤٣٢.

﴿حُشِرَتۡ﴾ [٥]: الجمهورُ: بتخفيفِ الشّينِ. والحَسَنُ: بتشديدها[١].

﴿سُجِّرَتۡ﴾ [٦]: جُمِعَتْ: بلغةِ خَثعم. وقرأَ ابنُ كثير، وأبو عمرو: بتخفيف الجيم. والباقون: بتشديدِها[٢].

﴿زُوِّجَتۡ﴾ [٧]: الجمهورُ: بواو مشدّدة. وعاصِم، في روايةٍ: زُووِجَتْ، بوزنِ: فُوْعِلَتْ[٣].

﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ [٨]: ادّعى الزّمخشريّ[٤] أنّ وأَدَ يَئِدُ، مقلوبٌ من آدَ يؤودُ، إذا أثقلَ، قالَ تعالى: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ورُدَّ[٥] بأَنّ كلًّا منهما كاملُ التّصرفِ في الماضي والأمر والمضارع والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، فلا يكونُ واحد منهما مقلوباً من الآخر؛ لأَنَّ الذي يُعلمُ بِهِ ذلك يكونُ أحدهما له حكمٌ يشهدُ له بالأصالةِ بخلافِ الآخرِ، كيئِسَ وأَيسَ، أو يكونُ مجرداً من حروفِ الزيادةِ، والآخر فيه مزيد، كطأمن واطمأنّ، أو يكونُ أكثر تصرُّفاً، كشوائع وشواعٍ، أو يكونُ أكثر استعمالاً، [٢١٧ب] كلَعَمْرِي ورَعَمْلِي، وليس فيما ادّعى شيءٌ من ذلك.

وقرأَ الجمهور: الموءودة، بهمزة بين الواوين، اسم مفعول. والبزيّ[٦] في روايةٍ: [المَؤُودة]، بهمزة مضمومة على الواو، فيحتملُ أنْ يكونَ كقراءة الجمهور، ثمّ نقلَ حركة الهمزة إلى الواو بعدَ حذف الهمزة، ثمّ همزَ الواو المنقول إليه الحركة. ويحتملُ أنْ يكونَ اسم

---

(١) مختصر في الشواذ ص١٦٩.
(٢) السبعة ص٦٧٣، ومفردة ابن كثير ص١٠٤، ومفردة أَبي عمرو ص١٥٢.
(٣) البحر ٨/ ٤٣٣.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٢٢.
(٥) البحر ٨/ ٤٣٣.
(٦) ينظر في قراءة الآية: شواذ القراءات ص٥٠٤، والبحر ٨/ ٤٣٣، والدر ١٠/ ٧٠٣.

مفعول من (آدَ)، فالأصلُ: مأوُودة فحذف إحدى الواوين على الخلاف، هل المحذوف واو المدِّ أو الواو التي هي عينٌ، كمَقْوول، حيث قالوا: مَقُول.

وقُرِئَ: المَوُودة، بضمّ الواو الأولى، بعدَ حذفِ الهمزة ونقل حركتها إلى الواو.

وقرأَ الأَعمشُ[١]: المَوْدَة، بسكون الواو، بوزن (الفَعْلَة).

وكذا وقف ابنُ مجاهد[٢] لحمزة[٣]. وعلَّلَهُ أبو الحسن بن الباذش[٤] بأنّه حذف الهمزة اعتباطاً، فالتقى ساكنان فحذف الثّاني.

وعلَّلَهُ مكيّ[٥] بأَنَّهُ خُفِّفَ على القياس، فجاء المَوُودة فاستثقلَ الضّمّةَ على الواو فحذفها، والتقى ساكنان فحذفَ.

﴿سُئِلَتْ﴾: الجمهورُ: مبنيّاً للمفعول. وكذا قرأوا: ﴿قُتِلَتْ﴾، مع تخفيف تائِهِ وثبوت تاء التّأنيث.

وقرأَ الحَسَنُ: سِيلَتْ، بكسر السّين، وذلكَ على لُغَةِ مَنْ قالَ: (سالَ)، بغير همز.

ومجاهد[٦]: سَأَلَتْ، مبنيّاً للفاعل.

---

(١) سليمان بن مهران، ت١٤٨هـ. (معرفة القراء ١/ ٢١٤، وغاية النهاية ١/ ٣١٥).

(٢) أبو بكر أحمد بن موسى، ت٣٢٤هـ. (معرفة القراء ٢/ ٥٣٣، وغاية النهاية ١/ ١٣٩).

(٣) ابن حبيب، أحد السبعة، ت١٥٦هـ. (معرفة القراء ١/ ٢٥٠، وغاية النهاية ١/ ٢٦١).

(٤) علي بن أحمد، ت٥٢٨هـ. (معرفة القراء ٢/ ٩٤١، وغاية النهاية ١/ ٥١٨). وينظر: الإقناع ١/ ٤٢٧.

(٥) ابن أبي طالب القيسيّ، ت٤٣٧هـ. (إنباه الرواة ١/ ٣٠٢). وقوله في التبصرة ص١٠٠.

(٦) ابن جبر المكي، ت١٠هـ. (غاية النهاية ٢/ ٤١، وطبقات المفسرين ٢/ ٣٠٥). وينظر: المحرر الوجيز ١٦/ ٢٤٠، والبحر ٨/ ٤٣٣.

وقرأ أَبو جعفر: بتشديد تاء (قُتِّلَتْ)؛ لأَنَّ الموءودة اسم جنس، فناسب التكثير باعتبار الأَشخاص.

وقرأ ابن مسعود: سأَلَتْ، مبنيّاً للفاعل، قُتِلْتُ: بسكون اللّام وضمّ التّاء، حكاية لكلامِها.

وعن أُبَيّ[1]: سأَلَتْ: مبنيّاً للفاعل، قُتِلَتْ: مبنيّاً للمفعول، وتاء التّأنيث فيه إخباراً عنه، ولو حكى كلامها لقالَ: قُتِلْتُ، بضمّ التّاء.

﴿نُشِرَتۡ﴾ [١٠]: نافع، وابنُ عامر، [وعاصم]: بتخفيفِ الشّين. والباقون: بتشديدها[2].

﴿كُشِطَتۡ﴾ [١١]: أيْ: أُزِيلَتْ. والجُمهور: بالكاف. وعبد الله: قُشِطَتْ، بالقاف[3]. وكثيراً ما يتعاقبان، كعربيٍّ قُحٍّ وكُحٍّ[4].

﴿سُعِّرَتۡ﴾ [١٢]: نافع، وابنُ عامر، وحفص[5]: بتشديد العين. والباقون: بتخفيفها.

﴿عَلِمَتۡ﴾ [١٤]: جواب (إذا)، و(ما): عطف عليه.

﴿ٱلۡجَوَارِ﴾ [١٦]: (م): أبو البقاء[6]: صفة للخُنّس[7].

﴿عِندَ﴾ [٢٠]: متعلّق بـ﴿مَكِينٖ﴾.

---

(١) ابن كعب، ت نحو٢٢هـ. (معرفة الصحابة ٢/ ١٦٣، والاستيعاب ١/ ٦٥).
وينظر: مختصر في الشواذ ص١٦٩، والبحر ٨/ ٤٣٣، والدر ١٠/ ٧٠٤.
(٢) السبعة ص٦٧٣، وفي «م»: (بتخفيفها).
(٣) مختصر في الشواذ ص١٦٩.
(٤) الإبدال لابن السكيت ص١١٣، ولأبي الطيّب اللغوي ٢/ ٣٥٧.
(٥) السبعة ص٦٧٣. (وحفص): ساقطة من «د»، «م»، «س».
(٦) التبيان ٢/ ١٢٧٣.
(٧) «د»: (الكنس).

﴿ثَمَّ﴾ [٢١]: ابنُ مِقْسَم[١]: بضمّ الثّاءِ، حرف عطف[٢]. والجمهورُ: بفتحها، ظرف مكان للبعيد.

(م): أبو البقاء[٣]: وثَمّ معمول ﴿مُّطَاعٍ﴾، أرادَ الظرفية.

﴿بِضَنِينٍ﴾ [٢٤]: ابنُ كثير، وأبو عمرو، والكِسائيّ: بالظّاء؛ أيْ: بمُتّهمٍ. والباقون: بالضاد؛ أيْ: ببخيلٍ[٤].

(م): أبو البقاء[٥]: و﴿عَلَى﴾: تتعلّقُ به على الوجهين.

﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [٢٦]: (م): أبو البقاء[٦]: أيْ: فإلى أينَ، فحذف حرفَ الجرِّ، كما قالوا[٧]: ذهبتُ الشّامَ. ويجوزُ أنْ يُحملَ على المعنى، كأنّه قالَ: أينَ تؤمنون.

﴿لِمَن شَآءَ﴾ [٢٨]: بدلٌ من ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [٢٩].

(م): أبو البقاء[٨]: بإعادة الجارِّ.

---

(١) أبو بكر محمد بن الحسن البغدادي العطّار، ت٣٥٤هـ. (معرفة القراء ٢/ ٥٩٧، وغاية النهاية ٢/ ١٢٣). والقراءة في البحر ٨/ ٤٣٤.

(٢) (عطف): ساقطة من «د».

(٣) التبيان ٢/ ١٢٧٣.

(٤) الاكتفاء ص٣٣١، والمفتاح ص٣٦٠. وينظر: الضاد والظاء ص٣٦، والفرق بين الضاد والظاء ص٣٨، والظاء ص٧١.

(٥) التبيان ٢/ ١٢٧٣.

(٦) التبيان ٢/ ١٢٧٣.

(٧) «د»، «م»: (قال).

(٨) التبيان ٢/ ١٢٧٣.

إعراب سورة الانفطار[1]

﴿فُجِّرَتْ﴾ [٣]: الجمهورُ: بتشديد الجيم مبنيّاً للمفعول. ومجاهد: بتخفيفها مبنيّاً للمفعول. وعنه: مبنيّاً للفاعل[2].

﴿بُعْثِرَتْ﴾ [٤]: قالَ الزّمخشريّ[3]: [٢١٨أ] بَعْثَرَ وبَحْثَرَ بمعنى، وهما مركّبان من البعث والبحث مع راء مضمومة إليهما.

واعترضَ[4] بأنّ ظاهرَ كلامِهِ أنّ الرّاءَ زائدة، لقوله: مع راء مضمومة وليستْ من حروف الزّيادة، بل (بعث) و(بعثر) مادتان مختلفتان، وكذلك (بحث) و(بحثر) وإنِ اتفقا معنى، كـ(دمث) و(دمثر)، و(سبط) و(سبطر).

﴿عَلِمَتْ﴾ [٥]: (م): أبو البقاء[5]: جواب «إذا».

﴿مَا غَرَّكَ﴾ [٦]: ما: استفهامية[6]. وقرأَ ابنُ جُبَيْر[7]: ما أَغَرَّكَ، بهمزةٍ، فيحتمل أَنْ يكونَ تعجُّباً، وأَنْ تكونَ (ما) استفهامية.

﴿فَعَدَلَكَ﴾ [٧]: نافع، وابنُ كثير، وأبو عمرو، وابنُ عامر:

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٤٢، والمحرر الوجيز ٨/ ٥٥٣ ـ ٥٥٥، والكتاب الفريد ٦/ ٣٥٤ ـ ٣٥٧، والبحر ٨/ ٤٣٦، ٤٣٧، والدرّ ١٠/ ٧٠٩ ـ ٧١٣.
(٢) مختصر في الشواذ ص١٧٠.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٢٧.
(٤) البحر ٨/ ٤٣٦.
(٥) التبيان ٢/ ١٢٧٤.
(٦) «د»: (استفهام).
(٧) سعيد، تابعي، ت٩٥هـ. (معرفة القراء ١/ ١٦٥، وغاية النهاية ١/ ٣٠٦). والقراءة في المحتسب ٢/ ٣٥٣.

بالتشديد. والباقون: بالتخفيف[١]. فيحتمل أنْ يكونَ كقراءةِ التّشديد؛ أَيْ: قوّمَ خلقَكَ، وأنْ يكونَ بمعنى: صرفَكَ عن الخلقة المكروهة.

﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [٨]: الجمهور: على أنّ ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ﴾ تتعلق بركّبك، و﴿مَّا﴾: زائدة، و﴿شَآءَ﴾: في موضع الصّفة لصورة.

[(م): وأَجازَ أَبو البقاء[٢]: أنْ تكون ﴿مَّا﴾ شرطية. انتهى].

وقيلَ: يتعلّقُ بمحذوف؛ أَيْ: ركّبك حاصلاً في بعض الصّور.

وقيلَ: يتعلّقُ بعدَلَك؛ أَيْ: فعدلكَ في صورة أيّ صورة.

و﴿أَيِّ﴾ تقتضي التعجب والتعظيم، و﴿مَّا﴾ على هذا منصوبة بشاء، كأنّه قالَ: أيّ تركيبٍ حَسَنٍ شاءَ ركّبكَ.

﴿كَلَّا﴾: رَدْعٌ وزَجْرٌ. وأدغمَ خارجة[٣] عن نافع كاف ﴿رَكَّبَكَ﴾ في كاف ﴿كَلَّا﴾.

﴿تُكَذِّبُونَ﴾: الجمهورُ: بتاء الخطاب. وأبو جعفر: بياءِ الغَيْبةِ[٤].

﴿وَإِنَّ عَلَيۡكُمۡ لَحَٰفِظِينَ﴾ [١٠]: جملة مستأنفة. والظّاهرُ أنّها في موضع الحال، والواو واو الحال.

﴿كِرَامٗا﴾ [١١]: أبو البقاء[٥]: نعت، يريد لحافظين.

و﴿يَعۡلَمُونَ﴾ [١٢] كذلكَ. ويجوز أنْ يكونَ حالاً؛ أَيْ: يكتبونَ عالمين.

---

(١) التيسير ص٥١٤، والاكتفاء ص٣٣٢، والمفتاح ص٣٦١.
(٢) التبيان ٢/ ١٢٧٤.
(٣) ابن مصعب، ت١٦٨هـ. (الكاشف ١/ ٢٦٦، وغاية النهاية ١/ ٢٦٨). والقراءة في السبعة ص٦٧٤.
(٤) المبسوط ص٤٦٥.
(٥) التبيان ٢/ ١٢٧٤.

﴿يَصْلَوْنَهَا﴾ [١٥]: الجمهورُ: مضارع (صَلَى) مخفّفاً. وابنُ مقسم[١]: مشدّداً مبنيّاً للمفعول.

(م): وأَجازَ أبو البقاء[٢] أنْ تكونَ الجملة حالاً من الضّمير في الخبر، وأنْ تكونَ نعتاً لجحيم.

﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ [١٩]: ابنُ كثير، وأبو عمرو[٣]: برفع ميم يوم؛ أَيْ: هو يومُ.

وأَجازَ الزّمخشريّ[٤] فيه: أنْ يكونَ بدلاً من ﴿يَوْمُ﴾ [١٨] قبله.

وعن أبي عمرو[٥]: «يومٌ» بالرفع والتنوين، فيكون ﴿لَا تَمْلِكُ﴾ في موضع الصّفة له، والعائد محذوف؛ أَيْ: لا تملك فيه، والباقون: بالفتح. فعلى مذهب البصريين: الفتحة للإعراب فقط، فيحتمل أنْ يكونَ في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف؛ أَيْ: الجزاءُ يوم، أو منصوباً على الظّرف؛ أَيْ: يُدانون يومَ، أو مفعولاً به؛ أَيْ: اذكرْ يومَ.

وعلى مذهب الكوفيين يحتملُ أنْ تكونَ للإعراب فكما تقدّمَ، وأنْ تكون[٦] للبناء، فكقراءة الرّفع[٧]، في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف؛ أَيْ: هو[٨] يومُ.

---

(١) البحر ٨/٤٣٧، والدر ١٠/٧١٣.
(٢) التبيان ٢/١٢٧٤.
(٣) السبعة ص٦٧٤، والمفتاح ص٣٦١.
(٤) الكشاف ٤/٢٢٩.
(٥) الدر المصون ١٠/٧١٣.
(٦) «م»: (يكون).
(٧) بعدها في «د»، «م»: (يجوز أن يكون).
(٨) «م»: (لهو).

إعراب سورة المُطَفِّفين(١)

﴿لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [١]: التّطفيفُ: النُّقصانُ، وأَصلُهُ من الطّفيف، وهو النّزرُ الحقيرُ.

﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [٢]: قال الفرّاءُ(٢): (من)، و(على) يتعاقبانِ هنا، تقولُ: اكتلتُ على النّاس، واكتلتُ من الناس(٣)، فاكتلتُ منكَ؛ أَيْ: استوفيتُ منكَ، واكتلتُ عليكَ؛ أَيْ: أَخذتُ ما عليكَ.

وقالَ [٢١٨ب] الزّمخشريّ(٤): لمّا كانَ اكتيالهم من النّاس اكتيالاً يضرُّهم ويتحاملُ فيه عليهم، أَبدلَ [على] مكان (مِن) الدّالة على ذلكَ.

وعلى هذا فعلى متعلّقة بـ﴿ٱكْتَالُوا۟﴾.

وأَجاز الزّمخشريّ أَنْ تتعلّقَ بـ﴿يَسْتَوْفُونَ﴾؛ أَيْ: يستوفون على النّاسِ خاصّةً، فأَمّا أَنفسهم فيستوفون لها.

﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ﴾ [٣]: كالَ، ووزنَ يتعديانِ بحرفِ الجرِّ، تقول: كِلْتُ لكَ، ووزنتُ لكَ. ويجوزُ حذفُ اللّامِ، كنصحتُ لكَ ونصحتكَ، وشكرتُ لكَ وشكرتكَ. فضمير (هم) على هذا في موضعِ نصبٍ تعدّى إليه الفعلُ، وهو (كالوا) بنفسِهِ، بعدَ حذفِ اللّامِ، والمفعولُ الذي يتعدى إليه بنفسهِ، وهو المكيلُ والموزون، محذوفٌ.

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٤٣ ـ ٣٤٥، والكتاب الفريد ٦/ ٣٥٨ ـ ٣٦٦، والدّرّ المصون ١٠/ ٧١٥ ـ ٧٢٨.

(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٤٦.

(٣) (واكتلت من الناس): ساقط من «س».

(٤) الكشاف ٤/ ٢٣٠.

وقال عيسى[١]، وحمزة: (هم) ضمير رفع مؤكّد لضميرِ الفاعلِ في (كالوا)، وهو الواو، فعلى هذا المكيل والمكيل له محذوفان.

واعترضَ الزّمخشريّ[٢] ما قالاه بأَنَّ الكلامَ يخرجُ به إلى نظمٍ فاسدٍ؛ لأَنَّ المعنى[٣]: إذا أَخذوا من الناسِ استوفوا. وإذا أَعطوهم أَخْسَروا. وإنْ جعلتَ الضّميرَ للمطففين انقلبَ إلى قولك: إذا أَخذوا من النّاسِ استوفوا[٤]، وإذا تَوَلَّوا الكيلَ أَوِ الوزنَ هم على الخصوص أَخسروا، وهو متنافِرٌ[٥]؛ لأَنَّ الحديثَ واقعٌ في الفِعل لا في المباشر[٦].

وأُجِيبَ[٧]: بمنعِ التّنافرِ بل غايته أَنّ المكيلَ له والموزونَ له محذوفٌ في: ﴿كَالُوهُمْ﴾، و﴿وَزَنُوهُمْ﴾، كما حُذِفَ المكيل والموزون، للعلم به، إذْ من المعلومِ أَنّهم إنّما يُخْسِرونَ إذا كالوا ووزنوا لغيرهم.

(م): وذكرَ أَبو البقاءِ[٨] فائدة الخلاف في أَنَّ (هم) ضميرُ نصبٍ، فتُكتب: كالو ووزنو، بغيرِ ألفٍ أَو ضمير رفع للتأكيد، فيكتبان بأَلفٍ[٩].

﴿يُخْسِرُونَ﴾ [٣]: منقولٌ بهمزةِ التّعديةِ من: خَسِرَ الرّجلُ.

﴿أَلَا يَظُنُّ﴾ [٤]: (م): ذكرَ أَبو البقاءِ[١٠] أنّ (لا) هنا هي النّافيةُ دخلتْ عليها همزةُ الاستفهامِ، وليستْ ﴿أَلَا﴾ التي للتنبيه؛ لأَنَّ ما بعد أَلَا التّنبيهيّة مُثبتٌ، وهو هنا نفيٌ.

---

(١) ابن عمر الهمدانيّ الكوفيّ، سلفت ترجمته. وقولهما في المحرر الوجيز ٨/ ٥٥٧، ٥٥٨، والدر المصون ١٠/ ٧١٨.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٣٠.
(٣) (بأن الكلام... المعنى): ساقط من سائر النسخ، وفيها: بأن مقتضاه.
(٤) (وإذا أعطوهم... استوفوا): ساقط من سائر النسخ.
(٥) سائر النسخ: وفيه تنافر.
(٦) «د»: (المباشرة).
(٧) البحر ٨/ ٤٣٩.
(٨) التبيان ٢/ ١٢٧٦.
(٩) سائر النسخ: بالألف.
(١٠) التبيان ٢/ ١٢٧٦.

﴿يَوۡمَ يَقُومُ﴾ [٦]: الجمهورُ: بنصبِ ﴿يَوۡمَ﴾ على الظّرفِ، والعاملُ فيه مقدّرٌ؛ أَيْ: يُبْعَثُونَ يومَ. ويجوزُ أَنْ يعملَ فيه ﴿مَّبۡعُوثُونَ﴾، ويكون فيه[1] معنى: ليوم؛ أَيْ: لحساب يوم.

وقالَ الفرّاء[2]: هو بدلٌ من (يوم عظيم)، لكنّه بُني، يعني أَنّ موضعه جرٌّ، والفتحةُ بناءٌ، وهذا على مذهب الكوفيين في جوازِ بناءِ الظّرفِ المضافِ[3] إلى المضارعِ.

(م): وأَجازَ أَبو البقاء[4] أَنْ يكونَ بدلاً[5] من ﴿لِيَوۡمٍ﴾ على الموضعِ. وفيه نَظَرٌ. قالَ: وقيلَ: التّقدير: أَعني. انتهى.

وقُرِئَ[6]: (يومِ) بالجرِّ، وهو بدلٌ من: (ليومِ).

وقرأ زيد بن عليّ[7]: بالرفعِ؛ أَيْ: ذلكَ يومُ، فيكون خبر مبتدأ محذوف.

﴿كَلَّآ﴾ [٧]: رَدْعٌ لهم عن التّطفيف.

﴿سِجِّينٖ﴾: قِيلَ: نونُهُ بدلٌ من لامٍ. وقيل: أَصْلِيّة، واشتقاقُهُ مِن السَّجْنِ، وجاءَ على (فِعِّيل) كسِكِّير، للمبالغة، فهو صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ؛ أَيْ: موضع سِجِّين.

وقالَ الزمخشريّ[8]: هو اسمُ علمٍ منقولٌ من وَصْفٍ، وانصرفَ لأَنَّهُ ليسَ فيهِ إلّا سببٌ واحدٌ، وهو [٢٧٧أ] التعريفُ.

---

(١) (فيه): ساقطة من سائر النسخ.
(٢) ينظر: معاني القرآن ٣/ ٢٤٦.
(٣) (المضاف): ساقطة من «س».
(٤) التبيان ٢/ ١٢٧٦.
(٥) من «د»، «س». وفي الأصل، و«م»: (بدل).
(٦) أبو معاذ في مختصر في شواذ القرآن ص١٧٠، والبحر ٨/ ٤٤٠.
(٧) توفي ٣٥٨هـ. (معرفة القراء ٢/ ٦٠٦، وغاية النهاية ١/ ٢٩٨). والقراءة في شواذ القراءات ص٥٠٦.
(٨) الكشاف ٤/ ٢٣١.

﴿كِتَٰبٌ﴾ [٩]: بدلٌ من ﴿سِجِّينٌ﴾ [٨]، على أَنّ السِّجِّينَ كتابٌ. وإنْ كانَ موضعاً فكتابٌ خبر مبتدأ محذوف؛ أَيْ: هو كتابٌ مرقومٌ. وضمير (هو) المقدّر عائد على ﴿كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ﴾ [٧]، أَو على ﴿سِجِّينٍ﴾ على حذفٍ؛ أَيْ: هو محلُّ كتاب مرقوم.

(م): ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿كِتَٰبَ﴾ بدلاً من السِّجِّين على أنّه موضعٌ[1]، إمّا على حذف مضاف من ﴿سِجِّينٍ﴾؛ أَيْ: وما أدراكَ ما كتابُ سِجِّين، أَو على حذف مضاف من ﴿كِتَٰبَ﴾؛ أَيْ: محلّ كتاب. وهذا منتزعٌ من كلامِ أَبي البقاءِ[2]. انتهى.

وارتفع ﴿كِتَٰبَ﴾ عندَ ابن عطية[3] على أَنَّهُ خبرٌ لإنّ، بناء على أنّ السّجّين موضع، وقوله: ﴿لَفِى سِجِّينٍ﴾ ملغًى.

ورُدّ: بأنّ اللّامَ دخلتْ عليه، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ خبراً، إذْ لا يصحُّ أَنْ يكونَ معمولاً للخبر، وهو كتابٌ؛ لأَنَّه وُصِفَ بقوله: مرقوم، ولا لصفته، وهو مرقوم، إذْ لا تدخلُ اللّامُ في معموله، ولا يتقدّمُ أَيضاً معمولُهُ على موصوفِهِ، وإذا تعيَّنَ أَنْ يكون ﴿لَفِى سِجِّينٍ﴾ خبراً بَطلَ أَنْ يكونَ مُلغًى.

﴿بَلْ رَانَ﴾ [١٤]: الجمهورُ: بإدغامِ اللّامِ في الرّاءِ.

وقُرِئَ: بالإظهارِ. ووقفَ حفص[4] على ﴿بَلْ﴾ وقفاً يسيراً لتبيينِ الإظهارِ.

وقال أَبو جعفر بن الباذش[5]: وأَجمعوا، يعني القُرّاء، على إدغامِ

---

(١) «س»: (موضوع).

(٢) التبيان ٢/ ١٢٧٧.

(٣) المحرر الوجيز ٨/ ٥٦٠.

(٤) ابن سليمان، راوية عاصم، ت١٨٠هـ. (معرفة القرّاء ١/ ٢٨٧، وغاية النهاية ١/ ٢٥٤). وينظر: التيسير ص٥١٥.

(٥) الإقناع ١/ ٢٤٢ و٢/ ٨٠٦.

اللّامِ في الرّاءِ، إلّا ما كانَ من سكتِ حفص على ﴿بَلْۜ﴾، ثمّ يقولُ: ﴿رَانَ﴾.

ورُدَّ بأَنّ في كتاب [٢٧٧ب] المبهج[١]، عن قالون[٢]، من جميع طرقه في قوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٦]: الإظهار.

وفي ابن عطية[٣] في ﴿بَلْۜ رَانَ﴾ الإظهار، عن نافع.

وقالَ (س)[٤] في اللّامِ مع الرّاءِ: البيانُ والإدغامُ حسنان[٥]. وقالَ في نحو: لام (هل) و(بل): الإدغامُ في بعضها أَحسنُ، وذلك: (هَرَّأَيْتَ)، وإنْ لم تدغمْ فقلتَ: (هَلْ رأيتَ)، فهي لغةُ أَهلِ الحجاز، وهي عربيّةٌ جائزةٌ.

﴿عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [١٥]: العامل فيهما ﴿لَّمَحْجُوبُونَ﴾، وتنوين (إذْ) عوضٌ من جملةٍ محذوفةٍ؛ أَيْ: يومَ إذ يقومُ النّاسُ.

﴿ثُمَّ يُقَالُ﴾ [١٧]: القائمُ مقامَ الفاعلِ الجملةُ، قالَهُ ابنُ عطيّة[٦].

(م): أَبو البقاء[٧]: مضمرٌ تُفَسِّرُهُ الجملةُ بعدَهُ.

﴿مَا عِلِّيُّونَ﴾ [١٩]: جمعٌ واحِدُهُ (عِلِّيٌّ)، مُشْتَقٌّ من العُلُوِّ، للمُبالغةِ. قالَهُ يونس[٨].

---

(١) ق٦٤ب، والمطبوع ١/ ٢٩٨، وفيه: وقرأَ نافع أَيضاً بالإدغام والإمالة.

(٢) عيسى بن مينا، راوية نافع، ت٢٢٠هـ. (معرفة القراء ١/ ٣٢٦، وغاية النهاية ١/ ٦١٥). وتنظر: مفردة نافع ص٤٠.

(٣) المحرر الوجيز ٨/ ٥٦١.

(٤) الكتاب ٢/ ٤١٧. و(س) رمز لسيبويه وهو عمرو بن عثمان، ت١٨٠هـ. (مراتب النحويين ص٦٥، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦).

(٥) «س»: (جنسان).

(٦) المحرر الوجيز ٨/ ٥٦١.

(٧) التبيان ٢/ ١٢٧٧.

(٨) ابن حبيب البصريّ، ت١٨٢هـ. (أَخبار النحوين البصريين ص٥١، وإنباه الرواة =

قالَ ابنُ جنيّ[١]: وسبيلُهُ أَنْ يُقالَ: عِلِّيّة، كما يُقالُ للغُرفةِ: عِلِّيّة، فحذفوا التّاءَ وعوَّضوا منها الجمعَ بالواوِ والنّونِ.

وقِيلَ: هو وصفٌ للملائكةِ فجُمِعَ بالواوِ والنّونِ.

وقالَ الفرّاء[٢]: اسمٌ موضوعٌ على صفةِ الجمعِ، ولا واحدَ له من لفظِهِ، كعشرين وثلاثين. والعربُ إذا جمعتْ جمعاً، ولم يكنْ له بناءٌ من واحدِهِ ولا من تثنيتِهِ، قالوا في المذكّر والمؤنّث بالواو والنّون.

﴿كِتَٰبٌ﴾ [٢٠]: إعرابُهُ كما تقدَّمَ في ﴿كِتَٰبٌ مَّرۡقُومٌ﴾ [٩]. وأَعربه ابنُ عطيّة[٣] كإعرابِ ﴿كِتَٰبٌ مَّرۡقُومٌ﴾، والردّ عليه بما تقدّمَ.

﴿يَنظُرُونَ﴾ [٢٣]: (م): أَجاز أَبو البقاءِ[٤] أَنْ يكونَ حالاً، وأَنْ يكونَ مستأنفاً، و﴿عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ﴾: يتعلقُ به، أَو هو حالٌ من الضّميرِ في المجرورِ قبلهُ، أَو مِن الفاعلِ في ﴿يَنظُرُونَ﴾.

﴿تَعۡرِفُ﴾ [٢٤]: الجمهور: بتاءِ الخِطَاب للرسول ﷺ، أَو للناظِرِ. ونصب ﴿نَضۡرَةَ﴾ مفعولاً بـ﴿تَعۡرِفُ﴾.

وقرأَ يعقوب[٥]: (تُعْرَفُ) مبنيّاً للمفعول، ورفع ﴿نَضۡرَةَ﴾ مفعولاً[٦] لم يُسمّ فاعِلُهُ.

وزيد بن عليّ كذلكَ، إلّا أَنَّهُ قرأَ: (يُعْرَفُ) بالياءِ؛ لأَنَّ تأنيثَ (النّضرة) مجازيّ[٧].

= ٤/ ٦٨). وقوله في تفسير القرطبيّ ٢٢/ ١٤٨.

(١) البحر المحيط ٨/ ٤٤٢.

(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٤٧.

(٣) المحرر الوجيز ٨/ ٥٦٠، وقد سلف ذكره.

(٤) التبيان ٢/ ١٢٧٧.

(٥) مفردة يعقوب لأبي عمرو الدّانيّ ص١٠١، ولابن الفحام ص٢٨١. ويعقوب بن إسحاق الحضرميّ، أحد العشرة، ت٢٠٥هـ. (معرفة القراء ١/ ٣٢٨، وغاية النهاية ٢/ ٣٨٦).

(٦) «س»: (مفعول).

(٧) البحر المحيط ٨/ ٤٤٢.

﴿خِتَٰمُهُۥ﴾ [٢٦]: وقرأَهُ الكسائيّ[(١)]: خاتَمُهُ، بالألفِ بعد الخاءِ، وفتح التّاءِ.

﴿تَسْنِيمٍ﴾ [٢٧]: الزّمخشريّ[(٢)]: مصدرٌ سُمِّيَتْ بهِ العينُ، مِن سَنَمَهُ، إذا رَفَعَهُ. ﴿عَيْنًا﴾ [٢٨]: منصوبٌ على المدحِ.

وقالَ الزّجّاجُ[(٣)]: على الحالِ.

(م): أَبو البقاء[(٤)]: ﴿مِن تَسْنِيمٍ﴾: وهو علمٌ. انتهى.

وقالَ [٢٧٨أ] الأَخفش[(٥)]: يُسقَوْنَ عيناً.

(م): أبو البقاء: وقيلَ: ﴿تَسْنِيمٍ﴾ هو النّاصبُ عيناً.

﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ [٢٨]: ذُكِرَ في الإنسان [٦].

﴿فَكِهِينَ﴾ [٣١]: الجمهورُ: بألفٍ. وحفص: بغير ألف[(٦)].

﴿رَأَوْهُمْ﴾ [٣٢]: ضميرُ الفاعِلِ، وهو الواو، عائدٌ على المجرمين، وضميرُ النّصبِ عائدٌ على المؤمنين. وقيلَ: بالعكسِ.

﴿فَٱلْيَوْمَ﴾ [٣٤]: منصوبٌ بـ﴿يَضْحَكُونَ﴾.

﴿يَنظُرُونَ﴾ [٣٥]: حالٌ من ضميرِ الفاعل في ﴿يَضْحَكُونَ﴾.

﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾ [٣٦]: أَيْ: هل جُوزِيَ. والاستفهامُ بمعنى التقرير للمؤمنين. والجمهورُ: بإظهارِ لامِ ﴿هَلْ﴾. وأَبو عمرو، وحمزة، والكِسائيّ: بإدغامِها في الثّاءِ[(٧)]. والجملةُ مستأنفةٌ، أَو في موضع نصبٍ بـ﴿يَنظُرُونَ﴾، على إسقاطِ حرف الجرِّ، وهو (إلى)، و﴿يَنظُرُونَ﴾ معلّقٌ.

﴿مَا كَانُوا۟﴾: أَيْ: جزاء ما كانوا، فحُذِفَ المضافُ.

---

(١) قراءة الكسائي ص١٣١. (٢) الكشاف ٤/ ٢٣٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٠١. والزّجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السّري، ت٣١١هـ. (طبقات النحويين واللغويين ص١١١، ونور القبس ص٣٤٢).

(٤) التبيان ٢/ ١٢٧٧. (٥) معاني القرآن ٢/ ٥٧٣.

(٦) السبعة ص٦٧٦، والبديع ص٢٩٧، والتيسير ص٥١٥، والاكتفاء ص٣٣٣.

(٧) السبعة ص٦٧٦، والموضح في وجوه القراءات وعللها ٣/ ١٣٥٢ ـ ١٣٥٣.

إعراب سورة الانشقاق[1]

﴿إِذَا﴾ [١]: جواب إذا محذوف، وهو ما قُدِّرَ في التكوير والانفطار.

وقيلَ: ما يدلُّ عليه: ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ [٦].

وقالَ الأَخفشُ[2]، والمُبرِّدُ[3]: هو ﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾ [٦]؛ أَيْ: إذا انشقّت السّماءُ فأَنتَ مُلاقيه.

وقيلَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [٦].

(م): جعله أبو البقاء[4] جواباً على تقدير القول؛ أَيْ: فقالَ: يا أيّها. انتهى.

وقيلَ: ﴿وَأَذِنَتْ﴾ [٢]، والواو زائدة، والعامل فيها جوابها المحذوف أو المذكور.

قالَ ابنُ عطيّة[5]: وقالَ بعضُ النّحاة: العامل انشقّت، وأَباه كثيرٌ من أئمتهم؛ لأَنَّ ﴿إِذَا﴾ مُضافة إلى ﴿ٱنشَقَّتْ﴾، ومن يجيزُ ذلك تضعفُ عنده الإضافة، ويقوى معنى الجزاء.

وقيلَ: لا جواب لها؛ لأَنَّها منصوبة بـ«اذكر» نصبَ المفعول به، فليست شرطاً.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٤٩ ـ ٢٥٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٤٦، والنكت في القرآن ٢/ ٧١٤، ٧١٥، والكتاب الفريد ٦/ ٣٦٧ ـ ٣٧٠، والدر المصون ١٠/ ٧٢٩ ـ ٧٤١.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٥٧٤.

(٣) زاد المسير ٩/ ٦٣.

(٤) التبيان ٢/ ١٢٧٨.

(٥) المحرر الوجيز ٨/ ٥٦٩.

وقالَ الأخفش[(١)]: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ﴾ مبتدأ، خبره: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ﴾ [٣]. والواو زائدة.

﴿ٱنشَقَّتْ﴾: الجمهور بسكون تاء انشقت، وما بعده وصلاً ووقفاً.

وعن أبي عمرو[(٢)]: بإشمام الكسر وقفاً، ولم تختلف في الوصل إسكاناً.

قالَ صاحبُ اللّوامحِ[(٣)]: وفي هذا الإشمام بيان أنّ هذه التّاء من علامات ترتيب الفعل للإناث وليستْ مما ينقلبُ فيه كالأسماءِ. فصارَ ذلكَ فارقاً بينَ الاسمِ والفعلِ في مَنْ وقفَ على ما في الأسماءِ بالتاء، وذلك لغةُ طيِّئ. انتهى.

ونقل ابنُ خالويه[(٤)] عن أبي عمرو: [٢٧٨ب] كسرَ التاءِ.

قالَ أبو حاتِم[(٥)]: سمعتُ أعرابياً فصيحاً في بلاد قيس يكسرُ هذه التّاءات، وهي لغةٌ. انتهى.

وكما أنّ هذه التّاء تُكسر في القوافي، كقوله[(٦)]:

وما أنا بالدّاعي لعزَّةَ بالردى ... ولا شامِتٍ إنْ نَعْلُ عَزّةَ زَلَّتِ

كُسِرَتْ في الفواصل؛ لأنَّ إجراءها مجرى الوقف معروف، كقوله: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٦].

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٥٧٤.

(٢) السبعة ص٦٧٧.

(٣) أبو الفضل الرّازي، سلفت ترجمته. وقوله في البحر ٨/ ٤٤٥، والدر المصون ١٠/ ٧٣٠.

(٤) الحسين بن أحمد، ت٣٧٠هـ. (نزهة الألباء ص٣١١، وإشارة التعيين ١٠١). وقوله في مختصر في الشواذ ص١٧٠.

(٥) المحرر الوجيز ٨/ ٥٦٧، والدر المصون ١٠/ ٧٣١.

(٦) كُثيِّر، ديوانه ص١٠٢.

وحَمْلُ الوصل على الوقف أيضاً موجود في الفواصل.

﴿وَأَذِنَتْ﴾ [٢]: أيْ: استمعتْ.

﴿وَحُقَّتْ﴾: مبني للمفعول، والفاعل هو الله تعالى؛ أيْ: حقَّ اللهُ عليها الاستماع.

﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾: قالَ ابنُ عطيّة[1]: الفاء عطفت جملة الكلام على التي قبلها؛ أيْ: فأنتَ مُلاقيه.

ولا يتعيّنُ ما قالَ بجواز أنْ يكونَ معطوفاً على ﴿كَادِحٌ﴾ عطف المفردات، والهاء في مُلاقيه عائدة على الكدح، وقيلَ: على ربك.

﴿وَيَنقَلِبُ﴾ [٩]: قرأ زيد بن عليّ[2]: ويُقْلَبُ، مضارع قَلَبَ، مبنيّاً للمفعول.

﴿مَسْرُورًا﴾: (م): أبو البقاء[3]: حال.

﴿وَيَصْلَىٰ﴾ [١٢]: أبو عمرو، وحمزة، [وعاصم]: بفتحِ الياء مبنيّاً للفاعل.

والباقون: بضمّ الياء، وبفتح الصّاد، تشديد اللّام مبنيّاً للمفعول[4].

وعن نافع، وأبي عمرو: بضمِّ الياء، وسكون الصّاد، وتخفيف اللّام مبنيّاً للمفعول من المتعدي بالهمزة، كما أنّ المشدّدَ بُنِيَ من المتعدي بالتضعيف.

﴿بَلَىٰٓ﴾ [١٥]: إيجابٌ بعدَ النّفي؛ أَيْ: بَلَى ليحورَنْ؛ أَيْ: ليرجَعَنْ.

---

(١) المحرر الوجيز ٨/ ٥٦٩.
(٢) شواذ القراءات ص٥٠٧، والبحر ٨/ ٤٤٦.
(٣) التبيان ٢/ ٧٧٧.
(٤) السبعة ٦٧٧، والكتاب المختار ٢/ ٩٦٥، والتيسير ص٥١٦.

﴿بِٱلشَّفَقِ﴾ [١٦]: هو الحمرةُ الحاصلةُ بعدَ مغيبِ الشّمسِ، وأَصلُهُ من الرّقة، يُقالُ: شيءٌ شَفَقٌ؛ أَيْ: لا يتمالكُ لرقّتِهِ. ومنه: أشفقَ عليهِ: رقَّ قلبُهُ. والشّفقةُ: الاسمُ من الإشفاقِ، وكذا الشّفق.

﴿وَمَا وَسَقَ﴾ [١٧]: (م): أبو البقاء[١]: (ما) بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، أو مصدرية. انتهى.

و﴿وَسَقَ﴾: ضَمَّ وجَمَعَ. ومنه: الوَسَقُ للأصواع المجموعة.

﴿ٱتَّسَقَ﴾ [١٨]: قالَ الفرّاءُ[٢]: اتّساقُ القَمَرِ: امتلاؤهُ واستواؤهُ ليالي البدر. وهو افتعال من الوَسَقِ، وهو الجمعُ.

﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ [١٩]: حمزة، والكسائي، وابنُ كثير[٣]: بتاءِ الخطابِ، وفتحِ الباءِ، للرسول ﷺ؛ أَيْ: حالاً بعدَ حالٍ من معالجة الكُفّار.

وقالَ الزّمخشريّ[٤]: الخطابُ للإنسانِ في: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [٦]. وقِيلَ: التّاء للتأنيث، وضميرُ الفاعِلِ عائدٌ على السّماء، [٢٧٩أ] أَيْ: لتركبنّ السّماءَ في أَهوالِ القيامةِ حالاً بعدَ حالٍ، كالمُهْلِ وكالدِّهانِ، وتنفطرُ وتنشقُّ.

وقرأَ ابنُ عبّاس[٥]: بالياءِ من أسفل، وفتح [الباءَ]، وضميرُ الغائبِ عائدٌ على النّبيّ ﷺ. وقيل: على القمرِ؛ لأَنَّه يتغيرُ سَراراً[٦] واستهلالاً. وقالَ الزّمخشريّ[٧]: على الإنسان.

وباقي السّبعةِ: بتاءِ الخطابِ، وضمِّ الباءِ؛ أَيْ: لتركبُنّ أَيّها النّاسُ.

---

(١) التبيان ٢/ ٧٧٧.
(٢) ينظر: معاني القرآن ٣/ ٢٥١.
(٣) التيسير ص٥١٦، والمفتاح ص٣٦٣.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٣٦.
(٥) البحر المحيط ٨/ ٤٤٧.
(٦) السُّرار: آخر ليلة فيه. (الأزمنة وتلبية الجاهلية ص٢٢).
(٧) الكشاف ٤/ ٢٣٦.

وقُرِئَ[١]: بياءِ الغيبةِ، وضمِّ الباءِ، وضميرُ الغائبِ عائدٌ على الكُفّارِ؛ أَيْ: حالاً بعدَ حالٍ من الذِّلّةِ والهوانِ في الدُّنيا والآخرة.

وقرأ ابن مسعود[٢]: بكسرِ التّاءِ، وهي لغةُ تميم.

وقُرِئَ[٣]: بالتّاءِ، وكسرِ الباءِ، خطاباً للنفسِ.

﴿طَبَقًا﴾: (م): أَبو البقاء[٤]: مفعول. يريدُ: تركبنّ عن طبق.

﴿عَن﴾: بمعنى (بَعْد). (م): أَبو البقاء: والصّحيحُ أَنّها على بابِها؛ أَيْ: طبقاً حاصلاً عن طبقٍ. انتهى.

﴿عَن طَبَقٍ﴾: في موضع الصّفة، لقوله: ﴿طَبَقًا﴾، أَو في موضع الحالِ من الضّمير في: ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾.

﴿يُكَذِّبُونَ﴾ [٢٢]: الجمهورُ: بالتشديد. وابن أَبي عبلة[٥]: بالتخفيفِ، وفتحِ الياءِ.

﴿يُوعُونَ﴾ [٢٣]: الجمهور: مِن أَوْعَى يُوعِي؛ أَيْ: يجمعونَ. وأَبو رجاء[٦]: بما يَعُونَ، من: وَعَى يَعِي.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ﴾ [٢٥]: (م): أَبو البقاء[٧]: يجوزُ أَنْ يكونَ متصلاً، وأَنْ يكونَ منقطعاً.

---

(١) عمر بن الخطاب في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٢، وشواذ القراءات ص٥٠٨.
(٢) شواذ القراءات ص٥٠٨، والبحر ٨/ ٤٤٨.
(٣) تفسير القرطبي ٢٢/ ١٧٥. (٤) التبيان ٢/ ١٢٧٩.
(٥) مختصر في الشواذ ص١٧٠: (يَكْذِبون).
(٦) عمران بن تيم العطارديّ البصريّ، ت نحو ١٠٥هـ. (معرفة القراء ١/ ١٥٣، وغاية النهاية ١/ ٦٠٤). وينظر: البحر المحيط ٨/ ٤٤٨.
(٧) التبيان ٢/ ١٢٧٩؛ أَيْ: الاستثناء.

إعراب سورة البروج(١)

﴿وَٱلسَّمَآءِ﴾ [١]: جوابُ هذا القسم، وما عُطِفَ عليه، محذوفٌ؛ أَيْ: لتُبْعَثُنَّ(٢).

وقالَ الزّمخشريّ(٣): إنّهم ملعونونَ، يدلُّ عليه ﴿قُتِلَ﴾.

وقِيلَ: الجوابُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟﴾ [١٠].

وقالَ المبرّدُ(٤): ﴿إِنَّ بَطْشَ﴾ [١٢].

وقِيلَ: ﴿قُتِلَ﴾ [٤]، واللّامُ محذوفةٌ؛ أَيْ: لقُتِلَ، وحَسُنَ حذفُها كما حَسُنَ في قوله: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]، ثم قالَ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]؛ أَيْ: لقد.

وإذا كانَ ﴿قُتِلَ﴾ جواباً فهو خَبَرٌ، وقيلَ: هو دعاءٌ، فالجوابُ غيره.

﴿ٱلْمَوْعُودِ﴾ [٢]: أَيْ: الموعود بهِ.

﴿قُتِلَ﴾ [٤]: الجمهورُ: بالتخفيفِ. والحَسَنُ(٥): بالتشديدِ.

﴿ٱلنَّارِ﴾ [٥]: الجمهورُ: بالجرِّ، بدل اشتمال من ﴿ٱلْأُخْدُودِ﴾ [٤]، أَو بدل كلٍّ من كلٍّ، على حذفِ مضافٍ؛ أَيْ: أُخدود النّارِ.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٢ ـ ٢٥٤، وللأخفش ٢/ ٥٧٥، ٥٧٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٤٧، ٣٤٨، والدر المصون ١٠/ ٧٤٣ ـ ٧٥٠.

(٢) الكتاب الفريد ٦/ ٣٧٢، وتفسير القرطبيّ ٢٢/ ١٨٤.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٣٧.

(٤) المقتضب ٢/ ٣٣٧.

(٥) مفردته ص٢٨٧. والحسن البصري، ت١١٠هـ. (معرفة القراء ١/ ١٦٨، وغاية النهاية ١/ ٢٣٥).

وقُرِئَ(١): بالرفعِ؛ أَيْ: قَتَلَتْهُم النّارُ، فتكون فاعلاً بفعلٍ مقدّرٍ.

(م): وأعربهُ أَبو البقاء(٢): خبر مبتدأ محذوف؛ أَيْ: هو النّارُ.

﴿ٱلْوَقُودِ﴾: الحَسَن(٣): بضمِّ الواوِ، وهو مصدرٌ. والجمهورُ: [٢٧٩ب] بفتحِها، وهو ما يوقدُ بهِ.

وحكى (س)(٤): أَنّه بالفتحِ أَيضاً مصدرٌ كالمضمومِ.

﴿إِذْ هُمْ﴾ [٦]: العامِلُ في ﴿إِذْ﴾ قُتِلَ.

(م): أَبو البقاءِ(٥): وقِيلَ: التقدير: اذكرْ.

﴿وَمَا نَقَمُوا۟﴾ [٨]: الجمهورُ: بفتحِ القافِ. وزيد بن عليّ(٦): بكسرِها؛ أَيْ: ما عابوا ولا أنكروا إلّا الإيمان، كقوله: ﴿هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا﴾ [المائدة: ٥٨].

﴿ٱلْوَدُودُ﴾ [١٤]: مبالغة في الوادِّ. وقيلَ: المعنى: مفعول، كرَكوب، وحَلوب؛ أَيْ: يَوَدُّهُ عبادُه الصّالحون.

﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [١٥]: الجمهور: ﴿ذُو﴾ بالواو، صفةٌ أَو خبرٌ بعد خَبرٍ. وابنُ عامر(٧): بالياءِ، صفة لـ﴿رَبِّكَ﴾ [١٢].

﴿ٱلْمَجِيدُ﴾: حمزة، والكسائيّ، والمُفَضّل(٨) عن عاصم: بخفضِ الدّال، صفة للعرشِ.

---

(١) في الشاذّ. (تفسير القرطبي ٢٢/ ١٨٤، والبحر المحيط ٨/ ٤٥٠).

(٢) التبيان ٢/ ١٢٨٠.

(٣) مفردته ص٢٨٧، ومصطلح الإشارات ص٥٥٤.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٢٨.

(٥) التبيان ٢/ ١٢٨٠.

(٦) شواذ القراءات ص٥٠٨. وهي قراءة أَبي حيوة في مختصر في الشواذ ص١٧١.

(٧) مختصر في الشواذ ص١٧١، وشواذ القراءات ص٥٠٩.

(٨) الضبيّ، ت١٦٨هـ. (معرفة القراء ١/ ٢٧٥، وغاية النهاية ٢/ ٣٠٧). والقراءة في الكفاية الكبرى ص٣١٧.

ومَنْ قرأَ: (ذي) بالياءِ، فيجوزُ أَنْ يكونَ (المجيدِ) بالخفضِ صفةً لذي. والباقون: بالرفعِ، صفة أَوْ خبر. والأَحسنُ جعل هذه المرفوعات كلّها أَخباراً عن (هو)، فيكون ﴿فَعَّالٌ﴾ [١٦] خبراً.

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [١٤، ١٥] صفتين للغفور، و﴿فَعَّالٌ﴾: خبر مبتدأ محذوف، وأُتيَ بصيغةِ (فَعّال) للكثرةِ.

﴿فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ﴾ [١٨]: بدل من ﴿ٱلْجُنُودِ﴾ [١٧]، وكأَنَّهُ على حذفِ مضافٍ؛ أَيْ: جنود فرعونَ.

﴿قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ﴾ [٢١]: الجمهورُ: بتنوين (قرآن)، ورفع (مجيد) صفة له. وابن السَّمَيْفَع[١]: بإضافةِ (قرآنُ) إلى (مجيدٍ).

ابنُ الأنباريّ[٢]: معناه: بل هو قرآنُ ربٍّ مجيدٍ، كقولِهِ[٣]:

ولكنّ الغِنَى رَبٌّ غفورُ

أَيْ: غِنَى ربٍّ. وعلى هذا الوجهِ خرَّجَهُ الزّمخشريّ[٤]. وخرّجه ابنُ عطيّة[٥]: على إضافة (قرآن) إلى (مجيد)، على أَنّ المجيد هو الله تعالى. ويجوزُ أَنْ يكونَ من بابِ إضافةِ الموصوفِ لصفتِهِ، وهو أَولى لتتّفق القراءتان.

﴿فِى لَوْحٍ﴾ [٢٢]: الجمهور: بفتحِ اللّامِ. وقُرِئَ[٦]: [٢١٩أ] بضمِّها.

---

(١) محمد بن عبد الرحمٰن اليمانيّ. (غاية النهاية ٢/ ١٦١). والقراءة في المحرر الوجيز ٨/ ٥٨١.

(٢) أبو بكر محمد بن القاسم، ت٣٢٨هـ. (الفهرست ص٨٢، وإنباه الرواة ٣/ ٢٠١).

(٣) عروة بن الورد، ديوانه ص٩٢، وصدره: قليلٌ عيبُهُ والعيبُ جَمٌّ. والبيت من شواهد ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٤٦٨.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٤٠.

(٥) المحرر الوجيز ٨/ ٥٨١.

(٦) يحيى بن يعمر وابن السميفع. (تفسير القرطبي ٢٢/ ٢٠٠، والدر المصون ١٠/ ٧٥٠).

﴿مَّحْفُوظٍۭ﴾: الجمهورُ: بالخفضِ، صفة للوحٍ. ونافعٌ[١]، بخلافٍ عنه: بالرّفعِ، صفة لقرآن.

(١) السبعة ص٦٧٨، والتيسير ص٥١٧، وفي الأصل: الأعرج، وما أثبتناه من سائر النسخ. والرفع قراءة الأعرج أيضاً. (البحر المحيط ٨/ ٤٥٣).

إعراب سورة الطارق(١)

﴿وَٱلطَّارِقِ﴾ [١]: طَرَقَ يطرُقُ طُروقاً: أَتَى ليلاً. وأَصْلُهُ: الضّربُ؛ لأَنَّ الطّارِقَ يطرُق البابَ، ومنه: المِطْرَقَةُ. واتُسِعَ فيه فكلُّ جاءٍ بالليلِ يُسَمَّى طارِقاً. وأَطْرَقَ: أَمْسَكَ عن الكلامِ، وأَطرقَ بعينيه: رمى بهما نحو الأَرضِ(٢).

﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ﴾ [٤]: الجمهورُ: بتخفيفِ ﴿إِن﴾، و(لَمَا)، ورفع (كلّ). و﴿إِن﴾: عندَ البصريين مُخَفَّفةٌ مِن الثّقيلةِ، و﴿كُلُّ﴾: مبتدأ، واللّامُ الداخلةُ للفرقِ بينَ ﴿إِن﴾ النّافية و﴿إِن﴾ المُخفّفة، و(ما) زائدة. و﴿حَافِظٌ﴾: خبر المبتدأ، و﴿عَلَيْهَا﴾ متعلّقٌ به.

ومذهبُ الكوفيين: (إنْ): نافية، واللّامُ بمعنى (إلّا)، و(ما) زائدة، و﴿كُلُّ﴾: مبتدأ، و﴿حَافِظٌ﴾: خبره.

وابنُ عامر وعاصم وحمزة، وأَبو عمرو ونافع بخلافٍ عنهما(٣): ﴿لَّمَّا﴾: مشدّدة بمعنى (إلّا): لغة مشهورة في هُذَيل وغيرهم، تقولُ العربُ: أَقسمتُ عليكَ لمّا فعلتَ كذا؛ أَيْ: إلّا فعلتَ كذا(٤)، قاله الأَخفش(٥).

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٤٩، ٣٥٠، والنكت في القرآن ٢/ ٧٢٢ ـ ٧٢٤، والكتاب الفريد ٦/ ٣٧٦ ـ ٣٨٠، والدر المصون ١٠/ ٧٥١ ـ ٧٥٧.

(٢) ينظر: عمدة الحفاظ ٣/ ١٥٥٥، والقاموس والتاج (طرق).

(٣) المحرر الوجيز ٨/ ٥٨٤. وينظر: السبعة ص٦٧٨، والتيسير ص٥١٨.

(٤) (كذا): ساقطة من «م».

(٥) المحرر الوجيز ٨/ ٥٨٤.

فعلى هذه القراءة يتعيَّنُ أَنْ تكونَ (إنْ) نافية؛ أَيْ: ما كلُّ نفسٍ إلّا عليها حافِظٌ.

وقُرِئَ[١]: (إنّ) بالتشديدِ، ونصب (كلّ)، واللّام هي الداخلةُ في خبر (إنّ)، و(ما) زائدة، و(حافظ) خبر إنّ، وجوابُ القسم ما دخلتْ عليه (إن) مخفّفة كانت أَو مشدّدة، وكلاهما يُتَلَقَّى القسمُ به، فبالمشدّدةِ مشهورٌ، وبالمخفّفةِ ﴿تَاللَّهِ إِن كِدتَّ﴾ [الصافات: ٥٦]، وبالنافيةِ: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ [فاطر: ٤١]. وقيلَ: الجوابُ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [٨]، وما بينهما اعتراضٌ.

﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ [٥]: مِمَّ: استفهامٌ متعلِّقٌ بخُلِقَ، والجملةُ في موضع نصب بقوله: ﴿فَلْيَنظُرِ﴾، وهي معلقةٌ.

﴿دَافِقٍ﴾ [٦]: قيلَ: بمعنى (مدفوق)، وهي قراءةُ زيد بن عليّ[٢].

ومذهب الخليل و(س)[٣]: على النَّسَبِ، كلابِنٍ وتامِرٍ؛ أَيْ: ذي دَفْقٍ.

وقالَ ابنُ عطيّة[٤]: الدَّفْقُ: دَفْعُ الماءِ بعضه ببعض، تدفق[٥] الوادي والسيل إذا جاءَ يركبُ[٦] بعضُه بعضاً. ويصحُّ أَنْ يكونَ الماءُ دافِقاً؛ لأَنَّ بعضَهُ يدفعُ بعضاً، فمنه دافِقٌ ومنه مدفوقٌ.

واعترضَ بأَنَّهُ ركَّبَ ما قاله[٧] على تَدَفَّقَ، وهو لازمٌ، دفقتُهُ فتدَفَّق، نحو: كسرتُهُ فتكَسَّرَ. ودَفَقَ أَيضاً في اللّغةِ ليسَ معناه ما فسَّرَهُ من[٨] دفعِ الماءِ بعضه بعضاً، بلْ بمعنى الصَّبِّ.

---

(١) الدر المصون ١٠/ ٧٥٢.
(٢) شواذ القراءات ص٥٠٩.
(٣) الكتاب ٢/ ٩٠.
(٤) المحرر الوجيز ٨/ ٥٨٤.
(٥) المحرر: كدفع.
(٦) «س»: (إذا تركب).
(٧) «س»: (قبله)، واعتراض الشيخ في البحر ٨/ ٤٥٥.
(٨) «م»، «د»: من أنّه.

(م): أَبو البقاء[(١)]: وقيلَ: هو على المعنى؛ لأَنَّ اندفقَ الماءُ بمعنى: نَزَلَ.

﴿يَخْرُجُ﴾ [٧]: الجمهورُ: مبنيّاً للفاعِلِ، وضميرُ الفاعِلِ عائدٌ على الماءِ. وابنُ أَبي عبلة[(٢)]: مبنيّاً للمفعولِ.

﴿الصُّلْبِ﴾: الجمهورُ: بضمِّ الصّادِ، وسكونِ اللّامِ[(٣)]. وابن أَبي عبلة[(٤)]: بضمِّ الصّادِ واللّامِ. واليمانيّ[(٥)]: بفتحهما.

﴿وَالتَّرَآئِبِ﴾: جمعُ تَرِيبَةٍ، وهو موضعُ القلادةِ من الصَّدْرِ، قال[(٦)]:

مُهَفْهَفَةٌ بيضاءُ غيرُ مُفَاضَةٍ ترائبُها مَصْقُولةٌ كالسَّجَنْجَلِ

﴿عَلَىٰ رَجْعِهِۦ﴾ [٨]: الضّميرُ عائدٌ على الإنسانِ. وقيلَ: على الماءِ. والمصدرُ مضافٌ إلى المفعولِ.

﴿يَوْمَ تُبْلَى﴾ [٩]: قِيلَ: العامِلُ في ﴿يَوْمَ﴾: ﴿نَاصِرٍ﴾ [١٠].

ورُدَّ[(٧)]: بأَنَّ ما بعدَ الفاء لا يعمل فيما قبلها. وكذلكَ (ما) النافِيةُ على المشهور.

وقالَ الزّمخشريّ[(٨)]: العاملُ: [٢١٩ب] ﴿رَجْعِهِۦ﴾.

ورُدَّ[(٩)]: بأنّ فيه فَصْلاً بينَ الموصولِ، وهو رجعه المصدر؛ لأَنَّهُ بتقدير الموصول، ومتعلّقِهِ، وهو من تمامِ الصِّلَةِ، بقولِهِ: «لَقَادِرٍ»، وهو أَجنبيّ، وذلكَ لا يجوزُ.

---

(١) التبيان ٢/ ١٢٨١.
(٢) شواذ القراءات ص٥٠٩.
(٣) (وابن أبي. . . اللام): ساقط من «د»، «م»، «س»، بسبب انتقال النظر، وهو ما يحدث في الجمل المتشابهة النهايات.
(٤) الكامل في القراءات ص٦٥٩، وزاد المسير ٩/ ٨٢.
(٥) البحر المحيط ٨/ ٤٥٥، والدر المصون ١٠/ ٧٥٤. واليماني هو ابن السميفع.
(٦) امرؤ القيس، ديوانه ص١٥.
(٧) البحر ٨/ ٤٥٥.
(٨) الكشاف ٤/ ٢٤١.
(٩) البحر ٨/ ٤٥٥.

وقالَ الحُذّاقُ: العاملُ فيه مضمرٌ يدلُّ عليه المصدر؛ أَيْ: يَرْجِعه يومَ تُبْلَى.

وأَجازَ ابنُ عطيّة[١]: أَنْ يكونَ العامِلُ فيهِ[٢] «لَقَادِرٌ»، ووجهه بما ملخصه: أَنّهُ إنّما خصّصَ هذا الوقتَ لأَنّه الأَهمُّ، وذلكَ لا ينفي التّعلُّقَ بغيرِهِ.

وهذه الوجوهُ على أَنّ ضميرَ ﴿رَجْعِهِۦ﴾ عائدٌ على ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾، وأَمّا إنْ كانَ عائداً على الماءِ فهو منقطعٌ مما قبله، والعامِلُ مقدّرٌ؛ أَيْ: اذكرْ يومَ.

﴿أَمْهِلْهُمْ﴾ [١٧]: لمَّا كَرَّرَ الأَمرَ توكيداً خالفَ بينَ اللّفظين، على أَنّ الأَوّلَ مُطلقٌ، وهذا الثّاني مُقَيَّدٌ بقولِهِ: ﴿رُوَيْدًۢا﴾.

وقرأَ ابنُ عبّاس[٣]: (مَهِّلْهُم): بفتحِ الميمِ وشَدِّ الهاءِ، موافقة للفظِ الأَمرِ الأَوّلِ.

﴿رُوَيْدًۢا﴾: (م): أَبو البقاء[٤]: نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ؛ أَيْ: إمهالاً رُوَيْداً. ورُوَيداً: تصغيرٌ لرَوْدٍ. وقيلَ: هو مصدرٌ محذوفُ الزِّيادةِ[٥]، والأَصلُ[٦]: إرْواداً[٧].

فهو مُصَغَّرٌ تصغيرَ ترخيمٍ، ويُستعمل مصدراً، نحو: رُوَيْدَ عمرٍو، بالإضافة؛ أَيْ: إمهال عمرٍو، كقولِهِ: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، ونَعْتاً

---

(١) المحرر الوجيز ٨/ ٥٨٦.
(٢) (مضمر... العامل فيه): ساقط من «د»، «س»، بسبب انتقال النظر.
(٣) المحتسب ٢/ ٣٥٤، وشواذ القراءات ص٥٠٩.
(٤) التبيان ٢/ ١٢٨٢.
(٥) «س»: (الرواية).
(٦) «م»: (فالأصل).
(٧) من التبيان، وفي الأصول الأربعة: إرواد. وبها ينتهي نصّ أبي البقاء.

لمصدرٍ، نحو: ساروا سيراً رُوَيْداً، وحالاً، نحو: سارَ القومُ رُوَيْداً، واسمَ فِعْلٍ[١].

(١) (فهو مصغّر... واسم فعل): ساقط من النسخ الثلاث «م»، «د»، «س». وينظر: البحر ٨/ ٤٥٣.

إعراب سورة الأَعلى[1]

﴿ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [١]: قِيلَ: بمعنى مُسَمَّى ربِّك، وقيلَ: على بابِهِ؛ أَيْ: نَزِّهْهُ عن أَنْ يُسمَّى بِهِ صنمٌ أَو وَثَنٌ، أَو عن أَنْ تذكرَهُ إِلّا وأَنتَ خاشِعٌ.

(م): أَبو البقاء[2]: وقيلَ: لفظة (اسم) زائدة، وقيلَ: في الكلامِ حذفُ مضافٍ؛ أَيْ: سَبِّحْ مُسمَّى [اسم] ربِّك. ذكَرَهما أَبو عليّ[3].

﴿ٱلْأَعْلَى﴾: يصحُّ أَنْ يكونَ صفةً لربِّك، فيكونُ مخفوضاً، أَو صفةً لاسم، فيكون منصوباً، لكنّ هذا إنّما يصحُّ على أَنْ يكونَ ﴿ٱلَّذِى﴾ [٢] مقطوعاً، على أَنَّهُ خبر مبتدأ محذوف، أَو منصوباً على: أَمدحُ. وأَمّا أَنْ يكونَ صفةً لربِّكَ فلا يجوزُ لِما يلزمُ عليه من الفَصْلِ بينَ الموصوفِ، وهو ﴿رَبِّكَ﴾، وصفتِهِ، وهو الذي بصفةِ غيره، وهو الأَعلى؛ لأَنَّهُ صفةٌ لاسمٍ، ولا يجوزُ، إذْ لو قُلتَ: (رأيتُ غلامَ هندٍ العاقلَ الحسنةِ) لم يجزْ.

﴿قَدَّرَ﴾ [٣]: الجمهورُ: بالتشديدِ، من القَدرِ والقضاءِ، أو من التقديرِ. والكسائيّ[4]: بتخفيفِ الدّالِ، مِن القُدرةِ، أَو من التقديرِ والموازنةِ.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٦، ٢٥٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٥١، والنكت في القرآن ٢/ ٧٢٥ ـ ٧٢٧، والكتاب الفريد ٦/ ٣٨١ ـ ٣٨٣، والدر المصون ١٠/ ٧٥٩ ـ ٧٦٤.

(٢) التبيان ٢/ ١٢٨٣، وفيه: ذكرهما أبو عليّ في كتاب الشعر.

(٣) الحسن بن أحمد الفارسي، ت٣٧٧هـ. (نزهة الألباء ص٣١٥، وإنباه الرواة ١/ ٢٧٣). ولم أقف على قولته في كتابه (إيضاح الشعر).

(٤) قراءة الكسائي ص١٣٢.

﴿غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [٥]: الغُثاءُ مُخفَّف الثّاءِ ومشدَّدها[١]: ما يُقدِّمُهُ السَّيْلُ على جانبِ الوادي من الحشيشِ والنّباتِ والقماشِ، قالَ امرؤ القيس[٢]:

كأَنَّ طَمِيَّةَ المُجَيْمِرِ غُدْوَةً   من السَّيْلِ والأَغثاءِ فَلْكَةُ مِغْزَلِ

ورواهُ الفَرّاءُ[٣]: والأَغثاء، على الجمعِ، وجمع (فُعال) على (أَفعال) غريبٌ.

والظّاهرُ أَنّ (أَحوى) صفة لغُثاء. وقيلَ: (أَحوى) حالٌ من ﴿ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [٤]؛ أَيْ: أَخرجَ المرعى أَحوى؛ أَيْ: للسوادِ من شدّةِ خُضْرَتِهِ، وحَسُنَ تأخيره للفواصِلِ.

﴿فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [٦]: الظّاهر أَنّ (لا) نافية. وقيلَ: ناهية، وتثبتُ الألفُ لتوافقِ رؤوسِ الآي.

(م): أبو البقاء[٤]: وقيلَ: الأَلفُ [٢٢٠أ] ناشئةٌ عن إشباعِ الفتحةِ.

﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [٧]: الظّاهر أَنّ هذا الاستثناءَ مقصودٌ؛ أَيْ: إلّا ما شاءَ اللهُ أَنْ تنساه بنسخٍ أَو إنْساء[٥].

وقالَ الفرّاءُ وجماعة[٦]: هو صلةٌ في الكلامِ على سنّةِ اللهِ في الاستثناء[٧]، وليسَ ثَمَّ شيءٌ أُبيحَ استثناؤهُ.

---

(١) «م»، «د»، «س»: (بتخفيف الثّاء وتشديدها)..
(٢) ديوانه ص٢٥. وفيه: من السيل والغُثاء. وطميّة: اسم جبل.
(٣) البحر ٨/ ٤٥٧، والدر المصون ١٠/ ٧٦٠.
(٤) التبيان ٢/ ١٢٨٣.
(٥) ينظر: الوسيط ٤/ ٤٧٠، وتفسير البغوي ٨/ ٤٠١، وفيهما: الإنساء: نوع من النسخ. وفي «س»: (استيثار).
(٦) البحر ٨/ ٤٥٩، والدر المصون ١٠/ ٧٦٢.
(٧) من البحر والدر، وفي النسخ الأربع: (الكلام).

وقالَ الشيخُ[(١)]: وأَخذَ ذلكَ الزّمخشريّ[(٢)]، فقالَ: الغَرَضُ به نفيُ النّسيان، كما يقولُ الرجلُ لصاحِبهِ: أَنتَ سَهِيمي[(٣)] فيما أملكُ إلّا ما شاءَ اللهُ، ولا يقصدُ استثناءَ شيءٍ، وهو من استعمالِ القِلّةِ في معنى النّفي. وألزمهما الشيخُ[(٤)] أَنْ يكونَ الاستثناء كلا استثناء، ولا يصحُّ.

قُلْتُ[(٥)]: فيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ النفي بالاستثناء أَبلغُ مِن مطلقِ النّفي؛ لأَنَّ استعماله في هذا المعنى مجازٌ، وهذا أبلغُ من الحقيقة، وكانَ المعنى: إلّا ما شاءَ اللهُ أَنْ ينساهُ، وليس ثَمَّ شيءٌ يشاءُ اللهُ أَنْ ينساهُ. فهذا ظاهر من كلام الزّمخشريّ، فلا يلزمُهُ ما أَلزمهُ، ويُقَوِّيه كونُهُ أسند إلى نفسِهِ، فلا بُدَّ له من مزيّةٍ على غيرِهِ، أَو يكون ذكر الاستثناء في الكلامِ على معنى التّبركِ، وهو ظاهرُ كلامِ الفرّاءِ. وقولُ الشّيخِ: إنّ الزّمخشريّ أَخذَ قولَ الفرّاءِ فليسَ بشيءٍ، بل هما معنيان متغايران، كما بيّناهُ.

﴿وَنُيَسِّرُكَ﴾ [٨]: معطوفٌ على ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ [٦]، وما بينهما اعتراضٌ.

﴿إِن نَّفَعَتِ﴾ [٩]: (إنْ) على بابِها، ولا حذفَ، والمعنى: على استبعادِ انتفاعِهم بالذكرى.

وقالَ الفرّاءُ[(٦)] والنّحاسُ[(٧)]: معناهُ: وإنْ لم تنفع، فاقتصرَ على القسم الواحد لدلالته على الثّاني. وقيلَ: (إنْ) بمعنى (إذْ).

---

(١) (وقال الشيخ): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٢) الكشاف ٤/٢٤٣، وفي «م»، «د»، «س»: ونحوه للزمخشري قال.

(٣) (سهيمي): ساقطة من «م»، «د»، «س».

(٤) «م»، «د»، «س»: (وألزما أن يكون).

(٥) (قلت... كما بيناه): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٦) البحر ٨/٤٥٩، والدر ١٠/٧٦٣.

(٧) إعراب القرآن ٥/٢٠٦. والنحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، ت٣٣٨هـ. (إنباه الرواة ١/١٠١، وطبقات المفسرين ٢/٦٧).

﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ﴾ [١٣]: ثُمَّ: للتراخي بينَ الرُّتبتين، وما بعدَها أَشَدُّ.

﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ [١٦]: الجمهورُ: بتاءِ الخطابِ.

(م): أبو البقاء[(١)]: أَيْ: قُل لهم ذلك. انتهى.

وأَبو عمرو[(٢)]: بياءِ الغيبةِ.

﴿ٱلصُّحُفِ﴾ [١٨]: الجمهورُ: بضمِّ الحاءِ، كالثّاني [١٩]. وعن أَبي [عمرو][(٣)]: بسكونها. وفي كتاب اللوامح، عنه: بسكونها فيهما، وهي لغة تميم[(٤)].

﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ [١٩]: الجمهورُ: بأَلفٍ وبياءٍ والهاء مكسورةٍ. وأبو رجاء[(٥)]: بحذفهما، والهاءُ مفتوحةٌ ومكسورةٌ معاً. وابنُ الزّبير[(٦)]: إبراهام: بأَلفينِ في كلِّ القرآنِ. ومالك بن دينار[(٧)]: إبراهَم: دونَ ياءٍ، وفتح الهاء. وعبد الرحمٰن بن أَبي بكر[(٨)]: كذلكَ، إلّا أَنَّهُ كسرَ الهاءَ في جميعِ القرآنِ.

قالَ ابنُ خالويه[(٩)]: وقد جاءَ: إبراهُم. يعني: بأَلفٍ، وضمِّ الهَاءِ.

---

(١) التبيان ٢/ ١٢٨٣.

(٢) مفردة أبي عمرو ص١٥٣، والتهذيب ص٧٩.

(٣) الكامل ص٦٦٠، والمحرر الوجيز ٨/ ٥٩٤.

(٤) البحر ٨/ ٤٦٠.

(٥) البحر ٨/ ٤٦٠. وفيه كذلك قراءة ابن الزبير، ومالك بن دينار، وعبد الرحمٰن بن أبي بكر.

(٦) عبد الله، صحابي، ت٧٣هـ. (أسد الغابة ٣/ ٢٤٢، والإصابة ٤/ ٨٩).

(٧) البصريّ، ت١٢٧هـ. (سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٦٢، وغاية النهاية ٢/ ٣٦).

(٨) الصِّدِّيق، صحابي، ت٥٢هـ. (أسد الغابة ١/ ٤٦٦، والإصابة ٢/ ٢٩١ و٣٢٥).

(٩) مختصر في الشواذ ص١٧٢.

إعراب سورة الغاشية(١)

﴿هَلْ أَتَىٰكَ﴾ [١]: قيلَ: بمعنى (قد).

﴿وُجُوهٌ﴾ [٢]: مبتدأ. وسوّغَ الابتداء به، وهو نكرةٌ، التفصيل.

(م): وجعل أَبو البقاءِ(٢): ﴿عَامِلَةٌ﴾ [٣] وصفاً لها، بما كانتْ عليه في الدّنيا، فيكون هذا أَيضاً مسوّغاً. قال: و﴿خَٰشِعَةٌ﴾: هو الخبر، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾: متعلق بالخبر.

ولم تتقدّم جملة صريحة بكونِ التّنوينِ في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ عوضاً منها، لكنْ تقدّمتْ جملةٌ مقدّرةٌ، وهي التي تنحل إليها لفظ ﴿ٱلْغَٰشِيَةِ﴾؛ أَيْ: التي غشيت، فالتنوينُ عوضٌ من هذه الجملة المقدّرة(٣).

﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [٣]: أَيْ: عاملةٌ في الدّنيا ناصبةٌ يومَ القيامةِ. والجمهورُ برفعهما. قلتُ: على أَنّهما خبرٌ بعدَ خبرٍ، أَو على الوصفِ، أَو خبر مبتدأ محذوف. [٢٢٠ب] انتهى.

وابنُ كثير، في روايةِ شِبْل(٤): بنصبهما على الذّمِّ.

﴿تَصْلَىٰ﴾ [٤]: الجمهورُ: بفتحِ التّاءِ. وأَبو عمرو وأَبو بكر:

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٧ ـ ٢٥٩، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٥٢، ٣٥٣، والكتاب الفريد ٦/ ٣٨٤ ـ ٣٩٠، والدر المصون ١٠/ ٧٦٥ ـ ٧٧٥.

(٢) التبيان ٢/ ١٢٨٤.

(٣) (ولم تتقدم . . . المقدرة): ساقط من «م»، «د»، «س». وينظر: البحر ٨/ ٤٦٢.

(٤) ابن عباد المكيّ، ت نحو ١٦٠هـ. (معرفة القراء ١/ ٢٧١، وغاية النهاية ١/ ٣٢٣). والقراءة في المحتسب ٢/ ٣٥٦، وشواذ القراءات ص٥١٠.

بضَمِّها[١]. وخارجة[٢]: بضمِّ التّاءِ، وفتحِ الصّادِ، مشدّد اللّامِ.

﴿إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾ [٦]: قالَ الخليل[٣]: نبتٌ أَخضرُ منتنُ الرائحةِ يرمي به البحرُ. وموضعه رفعٌ بدلاً مِن اسمِ ليسَ؛ أَيْ: الإطعام من ضريعٍ.

﴿لَّا يُسْمِنُ﴾ [٧]: أَجازَ الزّمخشريّ[٤]: أَنْ تكونَ الجملةُ في موضعِ جرٍّ صفة لضريع، وأَنْ تكونَ في موضعِ رفعٍ[٥] صفة لطعام.

ورُدَّ[٦] الثّاني: بأَنّ الطّعامَ منفيٌّ، و(لا يسمن) منفيٌّ، فلا يصحُّ تركيبُهُ، إذْ يصيرُ التّقديرُ: ليسَ لهم طعامٌ لا يُسمنُ ولا يُغني من جوعٍ إلّا مِن ضريعٍ.

قلتُ: في هذا الرّدِّ نظرٌ؛ لأَنَّ المعنى حينئذٍ ليسَ لهم طعامٌ غير مسمنٍ إلّا من ضريعٍ، و(لا) هنا مع الجملةِ بعدَها وصفٌ، فلا يمتنع أَنْ تقع بعدَ النّفي، كما تقولُ: (ليسَ في الدّارِ رجلٌ لا يعطي إلّا زيدٌ)، وإنّما يمتنعُ ذلك في (لا) العاطفة، نحو: (قامَ زيدٌ لا عمرو). انتهى.

ويصحُّ أَنْ تكونَ الجملةُ في موضعِ رفعٍ صفة للمحذوفِ المقدّر في: ﴿إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾، كما تقدّمَ.

وأَجازَ الزمخشريّ[٧] أَيْضاً: أَنْ يكونَ المرادُ: لا طعامَ لهم أَصلاً؛ لأَنَّ الضّريعَ ليسَ بطعامٍ للبهائم فضلاً عن الإنسِ؛ لأَنَّ الطّعامَ ما أَشبعَ أَو أَسمنَ، وهو منهما بمعزلٍ، كما تقولُ: (ليسَ لفُلانٍ ظِلٌّ إلّا الشّمسُ)، تريدُ نفي الظلِّ على التوكيد.

---

(١) السبعة ص٦٨١، والتيسير ص٥١٩.
(٢) مختصر في الشواذ ص١٧٢، وشواذ القراءات ص٥١٠.
(٣) العين ١/ ٢٧٠، وفيه: والضريع في كتاب الله: يبيس الشبرق. وينظر: المحكم ١/ ٢٥٠.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٤٦.
(٥) (رفع): ساقطة من «م».
(٦) البحر ٨/ ٤٦٣.
(٧) الكشاف ٤/ ٢٤٦.

قالَ الشّيخ[١]: فعلى هذا يكونُ الاستثناءُ منقطعاً، إذْ لم يندرج الكائنُ من الضّريعِ تحتَ لفظةِ (طعام)، إذْ ليسَ بطعامٍ، والظّاهرُ فيه الاتصال.

قلتُ: بل الظاهر من كلامه فيه الاتصال. والمعنى: إنْ كانَ الضّريعُ ممّا يمكنُ أَنْ يكونَ طعاماً فهو لهم، ولا يتأَتّى ما قصدَهُ مِن التّوكيدِ والمبالغةِ إلّا على معنى الاتصال، لا على معنى الانقطاع، فتأَمّلْهُ[٢].

﴿لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةٗ﴾ [١١]: نافع[٣]، وابن كثيرٍ، وأَبو عمرو: بتاءِ التّأنيثِ، مبنيّاً للمفعول، ورفع (لاغية): مفعولاً لم يُسَمّ فاعِلُهُ، وهو وصفٌ لموصوفٍ محذوفٍ؛ أَيْ: كلمة لاغية، أَو جماعة لاغِية، أَو يكونُ مصدراً؛ أَيْ: (لغو)، كالعاقبةِ. وابن كثير، وأَبو عمرو: كذلكَ، إلّا أَنّهم قرأوا: بالياءِ[٤]؛ لأَنَّ التّأنيثَ مجازي. والجَحْدرِيّ[٥]: بالياءِ، إلّا أَنَّهُ نصبَ (لاغية)، من قولكَ: (أَسمعت زيداً)؛ أَيْ: لا يسمعُ فيها أَحدٌ.

ونافع، في روايةٍ[٦]، وأَبو عمرو، بخلافٍ عنه[٧]، وباقي السّبعةِ: بتاءِ الخطابِ، والمخاطَبُ الرّسولُ ﷺ، أَو كلّ مخاطَب، أَو التّاء للتأنيثِ، وضمير الفاعل عائد على الوجوه. ونصب (لاغية) مفعولاً بهِ.

---

(١) البحر ٨/ ٤٦٣. و(قال الشيخ): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٢) (إذا لم يندرج. . . فتأمله): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٣) وقد تفرّد بذلك: «لا تُسْمَعُ فيها لاغيةٌ». (السبعة ص٦٨١، والتهذيب ص٣٦).

(٤) «لا يُسْمَعُ فيها لاغيةٌ». (مفردة ابن كثير ص١٠٦، ومفردة أبي عمرو ص١٥٣، والتيسير ص٤١٩).

(٥) عاصم بن أبي الصباح، ت١٢٨هـ. (معرفة القراء ١/ ٢١٠، وغاية النهاية ١/ ٣٤٩). وقراءته في البحر ٨/ ٤٦٣، والدر ١٠/ ٧٦٩.

(٦) في رواية خارجة. (السبعة ص٦٨١).

(٧) السبعة ص٦٨١، والبحر ٨/ ٤٦٣.

﴿ٱلۡإِبِلِ﴾ [١٧]: الجمهورُ: بكسرِ الباءِ، وتخفيفِ اللّامِ.

الأَصمعيّ[(١)]، عن أَبي عمرو: بإسكانِ الباءِ.

وابن عبّاس: بشدِّ اللّامِ، ورُوِيتْ عن أَبي عمرو، والكسائيّ[(٢)].

وعن قومٍ من أَهلِ اللّغةِ: أَنّها [السّحاب][(٣)].

والإِبلُ: لا واحدَ له من لفظِهِ، وهو مؤنّثٌ[(٤)]، ولذلكَ تدخلُهُ الهاءُ[(٥)] في التصغيرِ، قالوا: أُبَيْلَةٌ، وقالوا في الجمعِ: آبَالٌ. وقد اشتقوا مِن لفظِهِ، فقالوا: (تأَبَّلَ الرّجلُ)[(٦)]. وتعجَّبوا من هذا [٢٢١أ] الفعل على غيرِ قياسٍ، فقالوا: (ما آبَلَ زيداً)[(٧)].

وإِبِل: اسمٌ جاءَ على (فِعِل)، ولم يحفظ (س)[(٨)] ممّا جاءَ على هذا الوزنِ غيرَهُ.

﴿كَيۡفَ خُلِقَتۡ﴾: كيفَ: سؤالٌ عن حالٍ، والعامِلُ فيها: خُلِقَتْ، والجملةُ في موضعِ البدلِ من (الإبل)، إلّا أَنّ ﴿يَنظُرُونَ﴾ تعدَّى إليها على سبيلِ التّعليق، وإلى الإبلِ بواسطة (إلى). وقد تُبدلُ الجملةُ الاستفهامية من الاسمِ وليسَ فيه استفهام، نحو: (عرفتُ زيداً أَبو مَنْ هو) على أَصحِّ الأَقوالِ. على أَنّ العربَ أَدخلت (إلى) على (كيفَ)، فحُكِيَ عنهم: (انظر إلى كيفَ يصنعُ)، وإذا عُلِّقَ الفعلُ عمّا فيهِ الاستفهامُ لم يبقَ على حقيقتِهِ.

---

(١) عبد الملك بن قريب، ت٢١٦هـ. (نور القبس ١٢٥ ـ ١٧٠). وروايته في الكامل ٦٦٠هـ.

(٢) شواذ القراءات ص٥١١هـ.

(٣) مختصر في الشواذ ص١٧٢. (وعن قوم... السحاب): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٤) المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٥٣، وللمبرد ١١٠.

(٥) «م»، «د»، «س»: التاء. وينظر: تفسير القرطبي ٢٢/ ٢٥٢.

(٦) أي: كثرت إبلُهُ. وينظر: الغريب المصنف ٢/ ٥٣٠، واللسان والتاج (أبل).

(٧) أي: ما أكثر إبل زيد.

(٨) الكتاب ٢/ ٣١٥.

وقرأَ الجمهورُ: ﴿خُلِقَتْ﴾ بتاءِ التّأنيثِ مبنيّاً للمفعولِ. وكذا: ﴿رُفِعَتْ﴾ [١٨]، و﴿نُصِبَتْ﴾ [١٩]، و﴿سُطِحَتْ﴾ [٢٠].

وعليٌّ[١]: بتاءِ المتكلِّم منبيّاً للفاعِلِ، والمفعولُ محذوفٌ؛ أَيْ: خَلَقْتُها، ورفعتُها، ونَصَبْتُها، وسَطَحْتُها.

﴿سُطِحَتْ﴾: الجمهورُ: بالتخفيفِ. والحَسَنُ[٢]: بالتشديدِ.

﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [٢٢]: الجمهورُ: بالصادِ، وكسرِ الطّاءِ. وابنُ عامرٍ، في روايةٍ، وعن قُنْبل[٣]، وحفص: بالسينِ. وحمزة، في روايةٍ: بإشمامِ الزّاي. وهارون[٤]: بفتحِ الطّاءِ، على لغة تميم: في تعدية (سَيْطَرَ)، ويدلُّ عليه فعلُ المطاوعةِ، وهو: تَسَيْطَرَ.

وليسَ في كلامِهم على هذا الوزنِ إلّا: مُسَيْطِر، ومُهَيْمِن، ومُبَيْطِر، ومُبَيْقِر، أَسماء فاعلين من: سَيْطَرَ، وهَيْمَنَ، وبَيْطَرَ، وبَيْقَرَ.

وجاءَ: مُجَيْمِر، اسمُ وادٍ، ومُدَيْبِر. ويمكنُ أَنْ يكونَ أَصلُهما: مُدْبِر، ومُجْمِر، فصُغِّرا.

﴿إِلَّا مَن﴾ [٢٣]: الجمهورُ: بالاستثناء، فقيلَ: متصل، من ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾، وقيلَ: من ﴿فَذَكِّرْ﴾ [٢١]، وما بينهما اعتراضٌ. وقيلَ: منقطع.

---

(١) ابن أبي طالب، ت٤٠هـ. (تاريخ الخلفاء ١٩٨ ـ ٢٢١). وقراءته في المحتسب ٢/ ٣٥٦.

(٢) المحرر الوجيز ٨/ ٦٠٨، وتفسير القرطبي ٢٢/ ٢٥٢، والبحر ٨/ ٤٦٤. وليست في مفردته.

(٣) محمد بن عبد الرحمن، راوية ابن كثير، ت٢٩١هـ. (معرفة القراء ١/ ٤٥٢، وغاية النهاية ٢/ ١٦٥).

(٤) ابن موسى الأعور، ت نحو ١٧٠هـ. (تاريخ بغداد ١٤/ ٣، وغاية النهاية ٢/ ٣٤٨). وينظر في قراءات هذا الحرف: المحرر الوجيز ٨/ ٦٠٢، والبحر ٨/ ٤٦٤.

وقرأ زيد بن أسلم[(١)]: (أَلَا) حرف تنبيه واستفتاح.

﴿إِيَابَهُمْ﴾ [٢٥]: الجمهورُ: بتخفيفِ الياءِ، مصدر: آبَ إيَاباً، كقامَ قِياماً.

وأبو جعفر[(٢)]: بتشديدها، على أنّ (آبَ) بُنِيَ منه (فَيْعَل)، فجاءَ مصدرُه على (فِيعال)، أو: (فَوْعَل) كحَوْقَل، فجاءَ مصدرُه أيضاً على (فِيعال) كحِيقال، أو (فَعْوَل) كجَهْوَر، فجاءَ مصدرُه على (فَعْوال) كجَهْوار.

فأَصلُهُ على الأَوّلِ: إيْوابِ، وعلى الثّاني والثّالث: إوْوَاب، فقُلِبَت فيهما الواو الأُولى ياءً، لانكسارِ ما قبلها، فصار: (إيْواب) كالأَوّلِ، فاجتمعَ ياءٌ وواوٌ، وسبقت إحداهما بالسكون فقُلبتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَتِ الياءُ الأولى فيها، ولم يمنع الإدغام من القلب؛ لأَنَّ الواوَ والياءَ ليستا عينين من الفعل، بل الياء في (فَيْعل)، والواو في (فَوْعل) و(فَعْول) زائدتان.

وقالَ صاحبُ اللوامح[(٣)]، وتبعه الزّمخشريّ[(٤)]: أَصله: إوّاب، من أَوَّب، ككِذّاب من كذَّبَ، ثمّ قِيلَ: إيواب، فقُلبتِ الواو الأُولى ياءً لانكسارِ ما قبلها.

قالَ الزّمخشريّ[(٥)]: كدِيوان في دِوّان، ثمّ قُلبتِ الواو ياءً، وأُدغِمَ، كما تقدَّمَ.

---

(١) المدني، ت١٣٦هـ. (الكاشف ١/ ٣٣٦، وغاية النهاية ١/ ٢٩٦). وقراءته في مختصر في الشواذ ص١٧٢، وشواذ القراءات ص٥١١.

(٢) المبسوط ص٤٦٩، والمستنير ٢/ ٥٢٩، ومصطلح الإشارات ص٥٥٧.

(٣) البحر ٨/ ٤٦٥.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٤٨.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٤٨.

واعترضَ[١]: بأَنَّهُ لو كانَ (أَوّاب) لما انقلبتِ الواو الأُولى ياءً؛ لأَنَّ الواوَ إذا كانت موضوعة على الإدغامِ لم تُقلبْ ياءً لانكسارِ ما قبلها، كاخْرِوّاط: مصدر اخرَوَّط[٢]. وقالوه أيضاً في أوّاب، مصدر: أَوَّبَ؛ لأَنَّها لمّا وُضِعَتْ على الإدغام حَصَّنها ذلكَ مِن الإبدالِ [٢٢١ب] ولم تتأَثّرْ للكسرةِ. وتمثيلُهُ بديوان لا يصحُّ؛ لأَنَّهم لم ينطقوا بها مُدغمة، ولولا الجمعُ على دواوين لم يُعلم أنّ أَصلَ هذه الياء واو. وأَيضاً فقد نصّوا على شذوذ (ديوان) فلا يُقاس عليه[٣].

قلتُ: ما أَورَدَهُ على الزّمخشري وصاحب اللّوامح لا يردُّ عليهما، إذْ لا يلزمُ من قولهما: أَصله أَوّاب، وقوع الإدغام إلّا بناؤه عليه. والمعنى بقولهما: أَصلُهُ أَوّاب، موافقة أَنْ يجيءَ على هذا الأَصلِ.

وما ذكره الزّمخشريّ من (ديوان) فليسَ على وجه جائز، وإنّما هو تأسيسٌ بالنظيرِ لهُ مِن الشّذوذِ[٤].

وأَجازَ ابنُ عطية[٥]: أَنْ يكونَ من أَأْوَبَ، فيجيءُ مصدره: إئْواباً، سُهِّلَتِ الهمزةُ، وكانَ اللّازمُ في الإدغامِ يردُّها: إوّاباً، لكنْ استحسنتْ فيه الياء على غير قياسٍ.

واعترضَ[٦] قوله: فكانَ اللّازم، بأَنَّ اللّازمَ للإدغامِ أَنْ يكونَ إيّاباً؛ لأَنَّهُ قد اجتمعتْ ياء، وهي المُبدلةُ من الهمزةِ بالتسهيل، وواو، وهي عينُ الكلمة، واحداهما ساكِنةٌ، فقُلبتِ الواو ياءً، وتُدغمُ فيها الياء فيصيرُ إيّاباً.

(١) البحر ٨/ ٤٦٥. (٢) أي: أسرع.
(٣) بعدها في «م»، «د»، «س»: غيره.
(٤) (قلت... من الشذوذ): ساقط من «م»، «د»، «س».
(٥) المحرر الوجيز ٨/ ٦٠٣. (٦) البحر ٨/ ٤٦٥.

إعراب سورة الفجر(١)

﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ [١]: جوابه محذوفٌ، قدَّرَهُ الزّمخشريّ(٢): (لَيُعَذِّبَنَّ)، يدلُّ عليه قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [٦]، إلى قوله: ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾ [١٣].

وقيلَ: لَإِيابُهم إلينا وحسابُهم علينا، يدلُّ عليهِ آخرُ سورةِ الغاشيةِ.

وقيلَ: مذكورٌ، قالَ ابنُ الأَنْباريّ(٣): ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [١٤].

وقيلَ: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ﴾ [٥]، و(هل) بمعنى (إنّ). وليسَ بشيءٍ؛ لأَنَّ معناهُ حينئذٍ: القَسَمُ على تعظيمِ هذه الأقسام، فيبقى القَسَمُ في الحقيقةِ بلا جوابٍ.

وقرأَ أَبو الدّينار الأعرابيّ(٤): بتنوينِ: ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ [١]، ﴿وَٱلْوَتْرِ﴾ [٣]، و﴿يَسْرِ﴾ [٤].

وخرَّجَهُ ابنُ خالويه على تنوين القوافي وقفاً، كقولِهِ(٥):

أَقِلِّي اللّومَ عاذِلَ والعتاباً وقولي إنْ أَصَبْتُ لقد أَصاباً

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٩ ـ ٢٦٣، وللزجاج ٥/ ٣٢١ ـ ٣٢٥، وإعراب القرآن ٥/ ٢١٧ ـ ٢٢٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٥٤، ٣٥٥، والدر ١٠/ ٧٧٧ ـ ٧٩٥.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٤٩.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٩٧٦.

(٤) مختصر في الشواذ ص١٧٣، والبحر ٨/ ٤٦٧.

(٥) جرير، ديوانه ص٨١٣. وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٢٩٨، والمقتضب ١/ ٢٤٠، والخصائص ١/ ١٧١، والمنصف ١/ ٢٢٤، والإنصاف ص٥٢٧، وينظر فيه أيضاً: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٩.

وهذا أَحدُ الوجهينِ لهم في القوافي المُطلقةِ إذا لم يترنّموا، والآخرُ: الوقفُ، يقولونَ: العتابْ، وأَصابْ، كوقفهم على الكَلِمِ في الكلامِ لا في الشِّعْرِ(١).

﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [٢]: الجمهورُ: بتنوينِ (ليالٍ). وابنُ عبّاس(٢): بالإضافةِ. فضَبَطَهُ بعضُهم: وليالِ عشرٍ، بدونِ ياءِ آخرِهِ. وبعضُهم: بالياءِ، والمُرادُ: وليالي أيامٍ عشرٍ، فلمّا حُذِفَ الموصوف المعدود، وهو مذكّرٌ، حُذِفَ التّاءُ من عددِهِ.

﴿وَٱلْوَتْرِ﴾ [٣]: الجمهورُ: بفتحِ الواوِ، وسكونِ التّاءِ، وهي لغةُ قريش. وحمزة، والكِسائيّ: بكسرِ الواوِ، وهي لغةُ تميم.

واللّغتانِ في الفَرْدِ، فأَمَّا الذَّحْلُ(٣) فبالكسرِ لا غير.

وَحَكَى الأَصمعيّ(٤) فيه اللُّغتين، ويونس، عن أَبي عمرو: بفتحِ الواوِ، وكسرِ التّاءِ(٥).

﴿إِذَا يَسْرِ﴾ [٤]: (م): أَبو البقاءِ(٦): العامِلُ في (إذا) محذوفٌ؛ أَيْ: أُقسِمُ بهِ إذا يسري. انتهى.

الجمهورُ: يَسْرِ، بحذفِ الياءِ وَصْلاً ووَقْفاً. وابنُ كثير: بإثباتِها فيهما. ونافع، وأَبو عمرو بخلافٍ عنه: بإثباتها وَصْلاً، وحذفها وقفاً(٧).

---

(١) ينظر: شرح أبيات إصلاح المنطق ص٥٣١، والبحر ٨/ ٤٦٧.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٤٩، وتفسير القرطبي ٢٢/ ٢٥٧.
(٣) الذّحل: الحقد والثأر والعداوة. (٤) البحر ٨/ ٤٦٨.
(٥) شواذ القراءات ص٥١٢، والبحر ٨/ ٤٦٨.
(٦) التبيان ٢/ ١٢٨٥.
(٧) السبعة ص٦٨٣ ـ ٦٨٤، والتيسير ص٥٢١.

﴿بِعَادٍ ۝ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [٦، ٧]: الجمهورُ: بصرفِ (عادٍ)، على أَنَّهُ اسمٌ للحيِّ [٢٢٢أ] أَو للقبيلةِ[١]، ولوحظ فيه معنى الجنسين[٢]، أَو جاءَ على لُغَةِ مَنْ صَرَفَ هنداً، وكسرَ همزة (إِرَمَ) وفتحَ راءَهُ وميمَهُ، ممنوع الصرفِ للتأنيثِ والعَلَميةِ؛ لأَنَّهُ اسمٌ للقبيلةِ، و﴿إِرَمَ﴾: بدل من (عاد)، أَو عطف بيان له.

وإنّ كانَ ﴿إِرَمَ﴾ اسم مدينة، فهو على حذفِ مُضافٍ؛ أَيْ: بعادٍ أَهل إِرَم.

وقرأَ الحَسَنُ[٣]: (بِعادَ): غير مصروف، مضافاً إلى ﴿إِرَمَ﴾، فيجوز أَنْ يكون ﴿إِرَمَ﴾ أَباً أَو جَدّاً أَو مدينةً، والإضافة إليه بينة.

والضّحّاك[٤]: بفتحِ الدّالِ، وما بعدَها ممنوعي الصّرف، وإعراب[٥] ﴿إِرَمَ﴾ كإعرابِهِ في قراءةِ الجمهور.

وابنُ الزُّبير[٦]: بإضافةِ (عاد) إلى (أَرِم) مفتوح الهمزة، مكسور الرّاء، لغة في المدينة.

والضّحّاك[٧]: ﴿بِعَادٍ﴾ مصروفاً، وغير مصروف. أَرْم: بفتحِ الهمزةِ، وسكونِ الرّاءِ، تخفيف (أَرِم) بكسرِ الرّاءِ[٨].

وابنُ عبّاس[٩]: أَرَمَّ: فعلاً ماضياً؛ أَيْ: بَلِيَ. يقالُ: رَمَّ العظمُ، وأَرَمَّ؛ أَيْ: بَلِيَ. وأَرَمَّهُ غيرُهُ: مُعَدّى بالهمزةِ، من (رَمَّ) الثّلاثي.

---

(١) «د»: (للقبلية).

(٢) (ولوحظ... الجنسين): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٣) مفردته ٢٨٨، ومصطلح الإشارات ص٥٥٧.

(٤) البحر ٨/ ٤٦٩.

(٥) «م»، «س»: (وأعرب).

(٦) البحر ٨/ ٤٦٩.

(٧) البحر ٨/ ٤٦٩.

(٨) (والضحاك... الراء): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٩) المحتسب ٢/ ٣٥٨، وشواذ القراءات ص٥١٢.

و﴿ذَاتِ﴾ على هذهِ القراءات مكسورة التّاء صفة لإرَم، على أنّها اسمٌ، سواء كانَ اسم مدينة أو قبيلة.

قلتُ: وعلى أَنَّهُ فعلٌ، فيكون صفة لعادٍ، [والله أعلم]. انتهى.

وقرأَ ابنُ عبّاس[١] أيضاً: أَرَمَّ، فعلاً ماضياً، (ذاتَ): بنصبِ التّاءِ، مفعولاً بأَرَمَّ. وأَرَمّ على هذا بدل من فعل، أو تبيين له.

وقُرِئَ[٢]: بإضافةِ ﴿إِرَمَ﴾ إلى ﴿ذَاتِ﴾، والإرَمُ: العَلَمُ، فالمعنى: بعاد[٣] أعلام ذات العماد.

﴿لَمْ يُخْلَقْ﴾ [٨]: الجمهورُ: مبنيّاً للمفعول، ورفع (مثل) على أَنّهُ مفعول لم يُسمّ فاعله.

وقرأَ ابن الزّبير[٤]: مبنيّاً للفاعل، ونصب «مثلَها» مفعولاً بهِ.

وعنه[٥]: نخلق، بالنون، وضمير «مثلَها» عائد على المدينةِ.

﴿وَثَمُودَ﴾ [٩]: الجمهورُ: بمنعِ الصّرفِ. قلتُ: على أَنَّهُ اسمٌ للقبيلةِ، فامتنعَ للعَلَمية والتّأنيث. انتهى.

وابنُ وَثّاب[٦]: بالتنوينِ. قلتُ: على أَنَّهُ اسمٌ للحيِّ.

﴿جَابُواْ﴾: أَيْ: قَطَعُوا.

﴿ٱلَّذِينَ طَغَوۡاْ﴾ [١١]: صفةٌ لعاد وثمود وفرعون، أَو منصوبٌ على الذَّمِّ، أَو مرفوعٌ على إضمارِ (هم).

---

(١) شواذ القراءات ص٥١٢، والبحر ٨/ ٤٦٩.

(٢) البحر ٨/ ٤٦٩.

(٣) (بعاد): ساقطة من «د»، «س».

(٤) مختصر في الشواذ ص١٧٣، والبحر ٨/ ٤٦٩.

(٥) البحر ٨/ ٤٦٩.

(٦) يحيى الأسديّ الكوفي، ت١٠٣هـ. (معرفة القراء ١/ ١٥٩، وغاية النهاية ٢/ ٣٨٠). وقراءته في المحرر الوجيز ٨/ ٦٠٨، والبحر ٨/ ٤٦٩.

(م): وأَجازَ أَبو البقاءِ[١]: أَنْ يكونَ صفة لفرعونَ وأَتباعِهِ، واكتفى بذِكرِهِ عن ذِكرهم.

﴿سَوْطَ عَذَابٍ﴾ [١٣]: السَّوْطُ: آلةٌ للضربِ. قالَ بعضُ اللّغويين: هو مصدرٌ من: ساطَ يسوطُ، إذا خلطَ.

وقالَ اللّيثُ[٢]: ساطَهُ، إذا خَلَطَهُ بالسوطِ، ومنه[٣]:

أَحارِثُ إنّا لو تُساطُ دِماؤُنا تَزايَلْنَ حتّى لا يمسّ دَمٌ دَما

وقالَ أَبو زيد[٤]: (أَموالُهم سَوِيطةٌ بينهم)؛ أَيْ: مُختلِطةٌ[٥].

﴿لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [١٤]: اسمُ مكانٍ. وأَجازَ ابنُ عطيّة[٦]: أَنْ يكونَ اسم فاعل للمبالغةِ. وردَّ[٧]: بأَنّ الباءَ تمنعُ مِن ذلكَ، وليسَ موضع زيادتها.

﴿إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ﴾ [١٥]: العامِلُ في (إذا): فيقولُ، والنّيةُ بهِ التّأخيرُ؛ أَيْ: فيقول كذا وقتَ ابتلائِهِ.

والفاءُ في ﴿فَيَقُولُ﴾ لا تمنعُ أَنْ يعملَ ما بعدَها [٢٢٢ب] فيما قبلها وإنْ كانت داخلة في خبر المبتدأ، لمكانِ (أَمّا) التي فيها معنى الشّرط.

و﴿فَيَقُولُ﴾ [١٦] الثّاني: خبر عن مبتدأ مضمر بعد (أَمّا)[٨] ليقع التّوازن؛ أَيْ: وأَمّا هو.

---

(١) التبيان ٢/١٢٨٦.

(٢) ابن نصر بن سيار، صاحب الخليل. (مراتب النحويين ص٣١، وإنباه الرواة ٣/٤٢). وقوله في البحر ٨/٤٦٦.

(٣) للمتلمس في ديوانه ص١٦، وفيه: (تُشاط)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٤) سعيد بن أوس الأنصاريّ، ت٢١٥هـ. (مراتب النحويين ص٤٢، وتحفة الأديب ١/٣٦٨). وقوله في البحر ٨/٤٦٦. وينظر: إصلاح المنطق ص٥٥٠.

(٥) (وقال الليث... مختلطة): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٦) المحرر الوجيز ٨/٦١٠. (٧) البحر ٨/٤٧٠.

(٨) من «د». وفي الأصل، «م»، «س»: (ما).

(م): وجعلَ أَبو البقاء[١]: ﴿فَيَقُولُ﴾ جواب ﴿إِذَا﴾، وإذا وجوابها: خبر عن ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾.

قلتُ: وفيه نظر[٢].

﴿فَأَكْرَمَهُۥ﴾: (م): أَبو البقاء[٣]: معطوفٌ على ﴿ٱبْتَلَىٰهُ﴾.

﴿أَكْرَمَنِ﴾: ابن كثير[٤]: أَكرمني، وأَهانني: بالياءِ فيهما. ونافع[٥]: بالياء وصلاً، وحذفها وقفاً. وخَيَّرَ أَبو عمرو[٦] في الوجهين. وحذفَها الباقون فيهما وَصْلاً ووَقْفاً. ومَنْ حَذَفَها سكَّنَ النّونَ فيه.

﴿فَقَدَرَ﴾: الجمهورُ: بتخفيفِ الدّال. وابن عامر[٧]: بتشديدِها، وهما بمعنى: ضَيَّقَ، والتّضعيفُ للمبالغةِ.

﴿بَل لَّا تُكْرِمُونَ﴾ [١٧]: أَبو عمرو[٨]: بياءِ الغيبةِ فيه، وفي: ﴿تَحَٰٓضُّونَ﴾ [١٨]، ﴿وَتَأْكُلُونَ﴾ [١٩]، ﴿وَتُحِبُّونَ﴾ [٢٠].

والباقون: بتاءِ الخطابِ في الجميع.

«ولا يحضُّون»: (م): أَبو البقاء[٩]: مفعولُهُ محذوفٌ؛ أَيْ: لا يحضّونَ أَحداً، أَو: لا يحضّونَ أَنفسَهم. انتهى.

وقرأَ الكوفيّونَ[١٠]: تَحاضّونَ، بفتحِ التّاءِ، وبأَلفٍ، وأَصلُهُ:

---

(١) التبيان ٢/١٢٨٦.
(٢) (قلت: وفيه نظر): ساقط من «م»، «د»، «س».
(٣) التبيان ٢/١٢٨٦.
(٤) السبعة ص٦٨٤، والتيسير ص٥٢١، ومفردة قراءة ابن كثير المكي ص٢٧٠.
(٥) مفردة نافع ص٧٩، والجواهر المضية ٤١٦.
(٦) مفردة أبي عمرو ص١٥٤، ورواية أَبي عمرو ص٢٠٩.
(٧) التيسير ص٥٢٠.
(٨) مفردة أبي عمرو ص١٥٤هـ، ورواية أَبي عمرو ص٢٠٩.
(٩) التبيان ٢/١٢٨٦.
(١٠) السبعة ص٦٨٥، والمحرر الوجيز ٨/٦١١: وفيه قراءة الكسائيّ.

تتحاضُّونَ. وعن الكِسائيّ: كذلكَ، إلّا أَنَّهُ ضَمَّ التّاءَ؛ أَيْ: تُحاضونَ أَنفسَكُم.

وقد يكونُ بمعنى (فَعَلَ)؛ لأَنَّ (تَفاعَلَ)، و(فاعَلَ) يأتي بمعنى (فَعَلَ).

﴿عَلَىٰ طَعَامِ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى (إطعام)، كالعطاءِ بمعنى الإعطاءِ. أَو على حذفِ مُضافٍ؛ أَيْ: على بَذْلِ طعام.

﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [٢١]: حالٌ، كقوله: باباً باباً؛ أَيْ: مكرراً عليها الدّكّ.

﴿يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [٢٣]: يومئذٍ: بَدَلٌ من ﴿إِذَا﴾ [٢١]. قال الزّمخشريّ[١]: وعاملُ النّصبِ فيهما: يتذكَّرُ. وظاهره أَنَّ العاملَ في البدلِ هو العامِلُ في المُبدلِ منه. ونُسب إلى (س)[٢]. والمشهورُ خِلافُهُ، وهو أَنّ البدلَ على نِيّةِ تكرارِ العاملِ.

(م): وأَجاز أَبو البقاءِ[٣]: أَنْ يكونَ العاملُ في (إذا): يقولُ، وفي يومئذٍ: يتذكَّرُ.

﴿لَّا يُعَذِّبُ﴾ [٢٥]: الجمهور: لا يُعَذِّبُ، ﴿وَلَا يُوثِقُ﴾ [٢٦]: مبنيَّين للفاعل، وضمير ﴿عَذَابَهُۥٓ﴾ و﴿وَثَاقَهُۥٓ﴾ عائدٌ على الله، والمعنى: لا يَكِلُ عذابَهُ ولا وَثاقَهُ إلى أَحَدٍ، أَو: لم يعذب قط أَحد في الدنيا مِثْله. وضُعِّفَ هذا بأَنّ ﴿لَّا﴾ لنفي المستقبل. ويجوزُ أَنْ يكونَ الضّميرُ فيهما عائداً على الكافر؛ أَيْ: لا يعذّبُ أَحد من الزَّبانيةِ مثلَ ما يعذبونَ الكافِرَ، أَو: لا يعذبُ أَحد في الدّنيا عذاب الله الكافر. وضُعِّفَ هذا بلا، وبفعل ﴿يُعَذِّبُ﴾ في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، وهو ظرف مستقبل[٤].

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٥٣.
(٢) البحر ٨/ ٤٧١.
(٣) التبيان ٢/ ١٢٨٦.
(٤) البحر ٨/ ٤٧٢.

وقرأَ الكسائيّ(١)، وخارجة عن أَبي عمرو(٢): بفتحِ الذّالِ والثّاءِ، مبنيّين للمفعول؛ أَيْ: لا يُعَذَّبُ أَحدٌ، [ولا يُوثَقُ]، الضمير فيهما مضافٌ للفاعِلِ أَو للمفعولِ(٣)، وعذاب وُضِعَ موضع: تعذيب. وفي عَمَلِ ما وُضع لغيرِ المصدرِ عمل المصدر، كالعطاءِ والثّوابِ والكلامِ، خلافٌ: فالبصريون لا يجيزونَهُ، ويتأوّلونَ ما جاءَ منه على إضمارِ فِعْلٍ يدلُّ عليهِ اللّفظُ. والكوفيّون يقيسونَهُ(٤).

﴿يَٰٓأَيَّتُهَا﴾ [٢٧]: الجمهورُ: بتاءِ التّأنيثِ. وزيد بن عليّ(٥): يا أَيّها: بغيرِ [٢٢٣أ] تاءٍ. ولم يذكرْ أَنّها تُذكَّرُ إذا كانَ المنادى مؤنّثاً إلّا صاحبُ (البديع)(٦).

وهذه القراءةُ شاهدة له. وله وَجْهٌ: لأَنَّهُ كما لم تُثَنّ ولم تُجمع في نداءِ المثنّى والمجموع، فكذا لا تُؤنّثُ في نداءِ المؤنّثِ.

﴿رَاضِيَةً﴾ [٢٨]: (م): أَبو البقاءِ(٧): حال.

﴿فِي عِبَٰدِي﴾ [٢٩]: ابنُ عباس(٨): في عَبْدِي، بالإفرادِ. والمرادُ بهِ الجِنسُ، فيكونُ كقراءةِ الجمهورِ بالجمعِ.

---

(١) قراءة الكسائي ص١٣٣. ونسبت القراءة إلى النبي ﷺ. (قراءات النبيّ ص١٧٣).
(٢) الكامل في القراءات ص٦٦١. والزيادة من تفسير القرطبي ٢٢/ ٢٨٤.
(٣) العبارة في «م»، «د»، «س»: أي: لا يعذب أحد مثل عذاب الكافر، أو لا يعذب أحد عذاب الإنسان؛ أي: لا يحمله أحد، وعذاب وضع...
(٤) البحر ٨/ ٤٧٢، وفيه سطر ساقط.
(٥) شواذ القراءات ص٥١٣.
(٦) محمد بن مسعود الغزني، ابن الذّكي، ت نحو ٤٢١هـ. (بغية الوعاة ١/ ٢٣٢). وقوله في: البحر ٨/ ٤٧٢، والدر المصون ١٠/ ٧٩٤، واللباب في علوم الكتاب ٢٠/ ٣٣٤. ونقل عنه كثيراً أبو حيان في ارتشاف الضرب.
(٧) التبيان ٢/ ١٢٨٧.
(٨) مختصر في الشواذ ص١٧٣، والمحتسب ٢/ ٣٦٠. وفي شواذ القراءات ص٥١٣: عبيدي، وهو تحريف.

إعراب سورة البلد[١]

﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [١]: لا: نافية للقسم؛ أَيْ: لا أُقْسِمُ به وأَنتَ فيه، بل أُقسمُ بك. وقيلَ: زائدة، ومعناهُ: أُقسمُ، وجوابُ القسمِ: ﴿لَقَدۡ خَلَقۡنَا﴾ [٤].

﴿وَأَنتَ حِلُّۢ﴾ [٢]: جملة حالية مقارنة؛ أَيْ: وأَنتَ مُقْسَمٌ بهِ. وظاهرُ كلامِ[٢] الزّمخشريّ: اعتراضية؛ لأَنَّهُ قالَ[٣]: واعترضَ بأن وعده فتح مكّةَ، ثمّ قالَ: أينَ نظيرات (حِلّ) في معنى الاستقبال؟ قلتُ: قوله ﷻ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٞ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزّمر: ٣٠]، ومثلُهُ واسعٌ في كلامِ العربِ. تقولُ لمَنْ تَعِدُهُ الإكرام والحِباء: أَنتَ مُكَرَّمٌ مَحْبُوٌّ. وهو في كلامِ اللهِ أَوسعُ؛ لأَنَّ الأَحوالَ المُستقبلَةَ عنده كالحاضرة المُشاهدة.

واعترضه الشّيخُ[٤]: بأَنّ حَمْلَهُ على الجملة الاعتراضية لا يتعيَّنُ، قالَ: وقد ذكرنا أَوّلاً أنّها جملة حالية، وبَيَّنّا حسنَ موقعِها، وهي حالٌ مُقارنة لا مُقدَّرة ولا محكية، فليست من الإخبارِ بالمستقبلِ. وأَمّا سؤالُهُ وجوابُهُ فلا يسأَلُهُ مَنْ لهُ أدنى تعلّق بالنحو؛ لأَنَّ الإخبارَ قد يكونُ بالمستقبلاتِ، وأنّ اسمَ الفاعِلِ وما جرى مجراه حالة إسناده أَو الوصف

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٣ ـ ٢٦٦، وللأخفش ٢/ ٥٧٩، وللزجاج ٥/ ٣٢٧ ـ ٣٣٠، وإعراب القرآن ٥/ ٢٢٧ ـ ٢٣٣، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٥٦، والكتاب الفريد ٦/ ٣٩٩ ـ ٤٠٤، والدر المصون ١١/ ٥ ـ ١٢.

(٢) (مقارنة... كلام): ساقط من «م»، «د»، «س». ومكانه: وقال الزمخشري.

(٣) الكشاف ٤/ ٤٥٥. و(لأنه قال... الزمخشريّ بوجه): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٤) البحر ٨/ ٤٧٤.

به لا يتعيَّنُ حمله على الحالِ، بل يكونُ للماضي تارةً، وللحالِ أُخرى، وللمستقبل أُخرى، وهذا من مبادِئ علمِ النّحو.

قلتُ: لم يَدَّعِ الزّمخشريّ تعيين الاعتراض، وما ذكرَهُ من هذا المعنى الذي رتّبَ عليه الاعتراض بالجملةِ غير ما ذكرَهُ الشّيخُ من المعنى الذي رتَّبَ عليه الحال.

وأَمَّا سؤالُهُ عن نظيرِ الآيةِ في تحقيقِ الموعودِ بهِ فلا تعلّق لهذا بما اعترضَ به الشّيخُ من مجيء اسمِ الفاعِلِ للماضي والحال والاستقبال، ولم يُنكر الزّمخشريّ الإخبارَ بالمستقبلِ ولا استغربه، ولا يُناسبُ الاعتراضُ ما ذكره الزّمخشريّ بوجهٍ.

﴿وَمَا وَلَدَ﴾ [٣]: قالَ الفرّاء(١): (ما) هنا كما في قوله: ﴿مَا طَابَ لَكُم﴾ [النّساء: ٣].

وقالَ الزّمخشريّ(٢): كما في قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران: ٣٦]؛ أَيْ: بأَيِّ شيءٍ وضعتْ، يعني موضوعاً عجيبَ الشّأنِ.

وقيلَ: ما نافيةٌ، وتحتاجُ إلى تقديرِ موصولٍ؛ أَيْ: ووالد والذي ما وَلَدَ، والمرادُ بالوالدِ: الذي يُولدُ لهُ، وبالذي ما وَلَدَ: العاقِرُ، إلّا أنّ إضمارَ الموصولِ لا يجوزُ عند البصريين(٣).

﴿فِي كَبَدٍ﴾ [٤]: أَيْ: شِدَّة ومشقّة. وأَصلُهُ من: كَبِدَ الرّجلُ كَبَداً فهو أَكْبَدُ، إذا وجِعَتْهُ كَبِدُهُ وانتفختْ، ثمّ استُعملَ في كلِّ تعبٍ ومشقّةٍ. ومنه اشتُقَّتِ المُكابدةُ.

(م): أَبو البقاء(٤): ﴿فِي كَبَدٍ﴾: حال.

---

(١) معاني القرآن ٣/ ٢٦٣.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٥٥.
(٣) تفسير الرازي ٣١/ ١٨٢، وتفسير القرطبيّ ٢٢/ ٢٩١.
(٤) التبيان ٢/ ١٢٨٨.

﴿لُّبَدًا﴾ [٦]: الجمهور: بضمِّ اللّامِ، وفتحِ الباءِ مُخفَّفة. وأبو جعفر: بشدِّها. وزيد بن عليّ: بسكونِ [الباء]. ومجاهد: بضَمِّها(١).

﴿وَشَفَتَيْنِ﴾ [٩]: [٢٢٣ب] تثنيةُ شَفَةٍ، وأَصلُها: شَفَهَة، حُذِفَتْ منها الهاءُ، ويدلُّ عليه تصغيرُهم لها على: شُفَيْهَة، وجمعُها على: شِفاه. ولا تُجمعُ بالألفِ والتّاءِ، وإنْ كانَ فيها تاءُ التأنيثِ.

﴿فَلَا اقْتَحَمَ﴾ [١١]: قالَ الفرّاءُ(٢)، والزّجّاجُ(٣): (لا) للنفي، وذُكِرَتْ مرّةً واحدةً، والعربُ لا تكادُ تفردها مع الماضي بلْ تعيدُها، كقوله: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]، لكنّها أُفْرِدَتْ لدلالةِ آخرِ الكلامِ على تكْرارها؛ أيْ: فلا اقتحم العقبةَ ولا آمنَ، يدلُّ عليه: ﴿ثُمَّ كَانَ﴾ [١٧].

وقالَ الزّمخشريّ(٤): هي متكررةٌ في المعنى؛ لأَنَّ معنى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ﴾: فلا فَكّ رقبةً ولا أَطعمَ مسكيناً، أَلَا ترى أَنَّهُ فَسَّرَ اقتحامَ العقبةِ بذلك.

واعترضَهُ الشّيخُ(٥): بأَنَّهُ لا يتمُّ إلّا على قراءةِ مَنْ قرأَ: (فَكَّ) فعلاً ماضياً.

قُلتُ: بلْ يتمُّ على القراءتينِ، والتّفسير قد يكونُ من اللّفظِ، وقد يكونُ من المعنى، وقد صرّحَ الشّيخُ بعدَ ذلكَ بالتفسير، على قراءة الرفع.

وقيلَ: ﴿لَا﴾ للدعاءِ. وقيلَ: تحضيض بمعنى (أَلَا)، ولا يُعرفُ أَنّ

---

(١) ينظر في هذه القراءات: مختصر في الشواذ ص١٧٤، والمحتسب ٢/ ٣٦١، والمحرر الوجيز ٨/ ٦٢٠، ٦٢١، وشواذ القراءات ص٥١٤، والبحر ٨/ ٤٧٦.
(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٦٤.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٢٩.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٥٦.
(٥) البحر ٨/ ٤٧٦.

﴿لَآ﴾ وحدَها للتحضيضِ وليسَ معها الهمزةُ[١].

﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ [١٣]: ابن كثير، وأبو عمرو، والكِسائيّ[٢]: (فَكَّ) فِعلاً ماضياً بدلاً من ﴿ٱقْتَحَمَ﴾، و(رقبةً): نصباً مفعولاً بفكَّ. «أَو أَطعَمَ» [١٤]: فعلاً ماضياً.

(م): وجعلَ أَبو البقاءِ[٣] جملةَ (فكّ) تفسيرية لاقتحامِ العقبة. انتهى.

والباقون: ﴿فَكُّ﴾: مرفوعاً؛ أَيْ: هو فَكُّ، تفسير لاقتحام العقبة؛ أَيْ: وما أَدراكَ ما اقتحامُ العقبةِ؟ و﴿رَقَبَةٍ﴾: مجروراً بإضافةِ ﴿فَكُّ﴾ إليها. ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ﴾: مصدرٌ منوّنٌ معطوفٌ على ﴿فَكُّ﴾. و﴿أَوْ﴾: في قوله: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ﴾ للتنويعِ.

وقرأَ بعضُ التّابعين[٤]: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ كقراءةِ الباقين، (أَو أَطعمَ) كقراءةِ ابن كثير، والنَّحْوِيَّيْنِ[٥].

﴿ذِى مَسْغَبَةٍ﴾: الجمهورُ: بجرٍّ ﴿ذِى﴾ صفة ليوم. وعليٌّ[٦]: (ذا) بالألفِ، وقراءتُهُ في: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ﴾ كقراءةِ ابن كثير. ونصب (ذا) مفعولاً بأَطعمَ؛ أَيْ: إنساناً ذا مسغبةٍ. و﴿يَتِيمًا﴾ [١٥]: بدلاً منه، أَو صفة.

﴿ثُمَّ كَانَ﴾ [١٧]: ثُمّ: لتراخي الإيمان باعتبار عظمه في الفضيلةِ،

---

(١) البحر ٨/ ٤٧٦.

(٢) السبعة ص٦٨٦، والكتاب المختار ٢/ ٩٧٩، والتيسير ص٥٢٥.

(٣) التبيان ٢/ ١٢٨٨.

(٤) البحر ٨/ ٤٧٦.

(٥) النحويان: أَبو عمرو والكسائي. (المصطلحات والرموز للقراء ص٨).

(٦) ابن أبي طالب. سلفت ترجمته. وقراءته في المحرر الوجيز ٨/ ٦٢٣، والبحر ٨/ ٤٧٦.

لا للتراخي في الزّمانِ. وقيلَ: للتراخي في الزّمانِ(١). والمرادُ بالإيمان المتوفى عليه. وقيلَ: للتراخي في الذِّكْرِ(٢).

﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ [٢٠]: أَبو عمرو، وحفص، وحمزة: مهموزاً، مِنْ: آصَدْتُ البابَ؛ أَيْ: أَغلقتُهُ وأَطبقتُهُ. قيلَ: ويجوزُ أَنْ يكونَ من: أَوْصَدْتُ، وهمزَ على حَدِّ مَنْ قرأَ(٣): «بالسُّؤْقِ» [صَ: ٣٣]: مهموزاً.

والباقون: بغيرِ همزٍ، مِن: أَوصدتُ؛ أَيْ: أَغلقتُ أيضاً وأَطبقتُ. وقيلَ: يجوز أَنْ يكونَ مِن: آصدتُ، وسهّل الهمزة(٤).

---

(١) (وقيل... الزمان): ساقط من «م»، «د»، «س».
(٢) البحر ٨/ ٤٧٧.
(٣) وهو قُنبل، راوية ابن كثير. (التيسير ص٣٩٥ و٤٣٥).
(٤) ينظر في قراءات الآية: البديع ص٣٠١، والتذكرة ٢/ ٦٢٨، والتيسير ص٥٢٥، والبحر ٨/ ٤٧٧.

إعراب سورة والشّمس(١)

﴿وَٱلشَّمْسِ﴾ [١]: قَسَمٌ، والباقي معطوفٌ عليهِ.

قالَ الزّجّاجُ(٢): والجوابُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [٩]، وحُذِفَتِ اللّامُ للطولِ.

وقيلَ: الجوابُ محذوفٌ، تقديرُهُ: لَتُبْعَثُنّ(٣).

وقالَ الزّمخشريّ(٤): تقديره: لَيُدَمْدِمَنَّ اللهُ عليهم؛ أَيْ: على أَهلِ مكّةَ لتكذيبهم. وجعلَ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ تابعاً لقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [٨] على سبيلِ الاستطراد، وليسَ من جوابِ القسمِ في شيءٍ.

﴿وَضُحَىٰهَا﴾: الضُّحى: بُعَيْدَ طلوعِ الشّمسِ قليلاً، فإذا زادَ فهو الضَّحاءُ، بالمدِّ وفتحِ الضّادِ، إلى الزّوالِ(٥).

وما نُقِلَ عن المُبَرِّد(٦) [٢٢٤أ] أَنَّ الضُّحى مُشتقٌّ مِن الضَّحِّ، وهو نورُ الشّمس، والأَلفُ مقلوبة من الحاءِ الثّانية، وكذا الواو في ضَحْوَة، لا يَصحُّ لأَنّهما مادّتان مختلفتان، ليستْ إحداهما مشتقّة من الأُخرى.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٦ ـ ٢٧٠، وإعراب القرآن ٥/ ٢٣٥ ـ ٢٤٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٥٧، ٣٥٨، والنكت في القرآن ٢/ ٧٣٥ ـ ٧٣٧، والكتاب الفريد ٦/ ٤٠٥ ـ ٤١١، والدر المصون ١١/ ١٣ ـ ٢٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٣١.

(٣) تفسير القرطبي ٢٢/ ٣١٤.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٥٩.

(٥) المقصور والممدود لابن ولاد ص١٦٩، وللقالي ٣٣٣، ٣٣٤.

(٦) تفسير القرطبي ٢٢/ ٣٠٨. وفي البحر ٨/ ٤٧٨: لعله مختلق عليه؛ لأنّ المبرد أَجلّ من أن يذهب إلى هذا، وهاتان مادتان مختلفتان لا تشتقّ إحداهما من الأخرى.

﴿إِذَا جَلَّىٰهَا﴾ [٣]: استشكلَ الزّمخشريّ[١] نصبَ ﴿إِذَا﴾ بأنّ الواوات إنْ كانتْ عاطفة فتنصب بها، يعني ﴿إِذَا﴾، وتجرّ، يعني المقسمَ بهِ، فتقع في العطف على عاملين، وفي نحو قولك: (مررتُ أمسِ بزيدٍ واليوم عمرٍو). وإنْ كانتِ الواوات للقسم وقعتْ فيما اتّفقَ الخليل وسيبويه[٢] على استكراهه.

وأَجابَ: بأَنّ واو القسمِ مُطَّرَحٌ معها إبراز الفعلِ اطِّراحاً كليّاً، فكانَ لها شأنٌ خلافَ شأنِ الباءِ حيثُ أُبْرِزَ معها الفعلُ [وأُضمِرَ]، فكانتِ الواو قائمةً مقامَ الفعلِ، والباءُ سادّةً مسدَّهما معاً، والواوات العواطفُ نوائبُ عن هذه، يعني الواو التي للقسم[٣]، فحققن[٤] أَنْ يكنَّ عواملَ عملَ الفعلِ والجارِّ جميعاً، كما تقولُ: (ضربَ زيدٌ عَمْراً وبكرٌ خالداً) فترفعُ بالواوِ وتنصبُ، لقيامِها مقامَ (ضربَ) الذي هو عاملهما[٥].

واعترضَ الشّيخُ[٦] قوله أَوّلاً في واواتِ العطفِ: أَنّها تنصبُ وتجرُّ: بأَنّ حرفَ العطفِ على المختارِ لا يكونُ عاملاً بلِ العامِلُ في المعطوفِ هو العاملُ في المعطوفِ عليه. وقوله: فتقعُ في العطف على عاملين: بأَنَّهُ ليسَ كذلكَ، بل هو من باب عطف اسمين: مجرورٍ ومنصوبٍ، على اسمينِ: مجرورٍ ومنصوبٍ، كقولك: (امْرُرْ بزيدٍ قائماً وعمرٍو جالساً)، فلم ينُبْ حرفُ العطفِ منابَ عاملين، وقد أَنشدَ (س)[٧]:

فليسَ بمعروفٍ لنا أَنْ نردَّها ... صِحاحاً ولا مُسْتَنكَرٍ أَنْ تُعَقَّرا

---

(١) الكشاف ٤/٢٥٨، والزيادة منه. (٢) الكشاف ٤/٢٥٨، والبحر ٨/ ٤٨٠.

(٣) عبارة الكشاف: عن هذه الواو. والإيضاح من المؤلف.

(٤) كذا في الأصول الأربعة، والكشاف، والدر. وفي البحر: فحققهنّ. وهو أولى.

(٥) من الكشاف والبحر والدر. وفي الأصول: (عاملها).

(٦) البحر ٨/ ٤٨٠.

(٧) الكتاب ١/ ٣٢. والبيت للنابغة الجعدي، شعره: ص٥٠.

وهذا من عطفِ مجرورٍ ومرفوعٍ على مجرورٍ ومرفوعٍ.

وفي العطفِ على عاملينِ أربعةُ مذاهبَ، ونُسِبَ إلى (س) الجوازُ، وتمثيله بقولك: (مررتُ بزيدٍ أمسِ واليوم عمرٍو) ليسَ وِزان ما في الآية، بلْ وِزانُهُ: (مررتُ بزيدٍ أمسِ وعمرٍو اليومَ)، ونحنُ نُجيزُ هذا.

وقولُهُ: وإنْ جعلتها للقسمِ وقعت فيما اتّفقَ الخليلُ و(س) على استكراهِهِ، ليسَ كما ذكرَ، بلْ كلامُ الخليل يدلُّ على المنعِ، ونَصُّهُ في قوله[1]: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ١ ـ ٣]: الواوانِ الأَخيرتانِ ليستا بمنزلةِ الأُولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمّان الأسماءَ إلى الأَسماءِ في قولك: (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو)، والأُولى بمنزلةِ الباءِ والتاءِ.

وقولُهُ في واو القسمِ: إنّ إبرازَ الفعلِ مُطَّرَحٌ معها، ليسَ مُجمعاً عليه.

وقد أجازَ ابنُ كيسان[2] التّصريح بفعلِ القسمِ مع الواوِ، فتقولُ: أُقسِمُ، أَوْ أَحْلِفُ، واللهِ لزيدٌ قائمٌ.

قُلْتُ: اعتراضُهُ أَوّلاً عليهِ في الواو أَنّها تنصبُ وتجرُّ، ليسَ بذاك[3]؛ لأَنَّ الخِلافَ فيهِ شهيرٌ، وغايته أَنَّهُ ارتكبَ أَحدَ المذهبين، أَو نقولُ: تجوّزَ في نسبةِ العملِ لها، وهو في الحقيقةِ للعاملِ الذي وصلَ إلى ما بعدَها بوساطتِها.

واعتراضُهُ ثانياً عليه: بأَنَّهُ ليسَ مِن العطفِ على عاملينِ، فبيانُ أَنَّهُ

(١) ذُكرت الآية الأولى فقط في الأصول، والإضافة لازمة للإيضاح.
(٢) محمد بن أحمد، ت٢٩٩هـ. (تاريخ العلماء النحويين ص٥١، وإنباه الرواة ٣/ ٥٧). وقوله في البحر ٨/ ٤٨٠، والدر المصون ١١/ ١٧.
(٣) «س»: (كذلك).

منه: هو أَنَّ الناصبَ لـ﴿إِذَا﴾ أُقْسِمُ، وهذا عامِلٌ، والجارّ للشمس واو القسم، وهذا عامِلٌ آخرُ، فقد تحقَّقَ عاملان، وهذا كقولِهِ تعالى: [٢٢٤ب] ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١، ٢]، فقد عطفتِ الواو النّهارَ على اللّيلِ، والعامِلُ في الليلِ واو القسم، وعطفت ﴿إِذَا﴾ على ﴿إِذَا﴾، والعامِلُ في ﴿إِذَا﴾ المعطوف عليها أُقْسِمُ. ونظيرُهُ: (إنّ في الدّارِ زيداً والحجرةِ عَمْراً)، فقد عطفتِ الواو الحجرة على الدّار، والعاملُ في نظيره الواو في الآيةِ. وعطفت (عَمْراً) على (زيداً)، والعاملُ فيه (إنّ) نظير الفعل في الآية. وقد عدّوا هذا وأشباهه من العطفِ على عاملينِ.

ومذهبُ (س) وأَصحابه المنعُ، وما جاءَ عندهم منه فهو متأوّل.

وأَمّا البيتُ الذي ذكره عن (س) فقد يحتملُ أَنْ يكون: (أَنْ تعقّرا) مرفوعاً بمستنكرٍ، لا معطوفاً على: (أَن نردّها) الذي هو في موضعِ رفعٍ، فليس حينئذٍ[1]، من عطف [اسمين] مجرورٍ ومرفوعٍ على [اسمين] مجرورٍ ومرفوعٍ.

وقوله: ونسب إلى (س) جوازه. المشهور فيه عن (س) وأَصحابه المنعُ.

واعتراضُهُ عليهِ في المثالِ: بأَنَّهُ ليس وِزان ما في الآية صحيحٌ لو كانَ مرادُهُ من كلِّ وَجْهٍ، لكن يمكنُ أَنْ يكونَ مقصودُهُ التّمثيلَ بهِ في العطفِ على عاملينِ فقط، وهو كذلكَ.

واعتراضُهُ عليه في لفظة الاستكراه ليسَ بالقوي، وقد جرى التّسامحُ كثيراً بينَ العلماءِ في إطلاقِ المكروهِ على المنع.

---

(١) (حينئذ): ساقطة من «م»، «د»، «س».

ولم يذكرِ الزّمخشريّ ولا الشّيخُ عِلَّة المنعِ في كونِها ليستْ واو القسم. وذكرَ الشيخُ جمال الدين ابن الحاجب[١] ذلكَ بعدَ أَنْ ذكرَ أَوّلاً الاتّفاقَ على أَنّ الواو الأُولى للقسمِ، والخلاف في الثّانيةِ، والعِلّةُ في ذلكَ أَنّها لو كانتْ واوات قسم لكانتِ الأَقسامُ كلُّها مستقلة، فيحتاج كلٌّ منها إلى جوابٍ، وليسَ في الآية إلّا جوابٌ واحدٌ، وبأَنّ الواو الثّانية لو وضعت موضعها الفاء أَو «ثمّ» لكانَ المعنى على حالِهِ، وهما حرفا عطفٍ جزماً، فالواو كذلكَ.

واعتراضُهُ أَيضاً على قوله: إنّ إبرازَ الفِعلِ مُطَّرَحٌ مع الواو، فكأَنّ الواوَ نابتْ منابَ الفعلِ والباءِ، بأَنّ ذلكَ ليسَ مجمعاً عليه[٢]، واهٍ لأَنَّهُ بناء على المَهْيَع[٣] المعروف مِن أَنّ الواو لا يجوزُ إظهارُ القَسَمِ معها.

وقد قالَ الشّيخُ ابنُ الحاجب[٤] في جواب الزّمخشريّ: إِنَّهُ قُوَّةٌ منه واستنباطٌ لمعنى دقيق. لكنَّهُ اعترضَ عليهِ باعتراضٍ صحيحٍ، فقالَ ما معناه: أَنَّهُ لو كانَ المُسَوّغُ ما ذكرَهُ مِن أَنَّ واو القسمِ نابتْ منابَ الفعلِ والباءِ لكونها لا يجوزُ معها إظهارُ فعل القسم، لما جازَ العطفُ، حيثُ يكونُ القسمُ بالباءِ التي يظهرُ معها فعلُ القسمِ لوجودِ العاملينِ حقيقةً، فلا يجوزُ: أُقْسِمُ بالليلِ إذا يغشى والنّهار إذا تجلّى، حتّى قالَ الزّمخشريّ في تفسيره: إنّ السّؤالَ إنّما يلزمُ لو قيلَ هذا، لكنّ مثل هذا قد جاءَ صريحاً في قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ۝١٧ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٥ ـ ١٨]، فقد ذَكَرَ أَوّلاً الفعلَ، وهو أُقسمُ، وهو يعملُ نصباً، والباء التي تعملُ الجرّ، ثم

---

(١) عثمان بن عمر النحوي المالكي، ت٦٤٦هـ. (وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨، والطالع السعيد ص٢٢٨).

(٢) (عليه): ساقطة من «د»، «س».

(٣) المَهْيَع، كمَقْعَد: البيّن.

(٤) مغني اللبيب ص٦٣٤.

عطفَ بالواو في قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾، وفي قوله: ﴿وَٱلۡقَمَرِ﴾، فلم يتمّ له التّعليل. انتهى.

واستشكلَ الشّيخُ[1] أيضاً وقوعَ ﴿إِذَا﴾ [٢٢٥أ] بعدَ القسم مطلقاً؛ لأَنَّ ﴿إِذَا﴾ ظرف مستقبل، فلا بُدَّ له من العاملِ، والعامِلُ إمّا فعلُ القسمِ أَو غيره، لا جائز أَنْ يكونَ فعل القسم؛ لأَنَّهُ إنشاءٌ وزمانُهُ الحالَ، فلا يعملُ في ﴿إِذَا﴾ لأَنّها للاستقبالِ وإلّا لَزِمَ اختلاف زمان العامل والمعمول، وهو محالٌ، ولا جائز أَنْ يكونَ غيره؛ لأَنّه إمّا المقسمُ به وليس مما يعمل، لا سيما إنْ كانَ جزماً، وإمّا مضاف إلى المقسمِ بهِ حُذِفَ وأُقيمَ المقسمُ بهِ مقامَهُ، تقديرُهُ: وطلوع النّجم، ومجيء الليل، ولا يصحُّ أَيضاً لأَنّهُ معمولٌ لفعلِ الحالِ، وهو أُقسم، فلا يعملُ في الاستقبالِ؛ لأَنَّ زمانَ المعمولِ زمانُ العاملِ. وإمّا محذوفٌ مقدّرٌ قبلَ ﴿إِذَا﴾ يكونُ عاملاً فيها، تقديرُهُ: والنجم كائناً إذا هوى؛ لأَنَّهُ يحتاجُ أَيضاً كائناً إلى عامل، ولا يصحُّ أَنْ يكونَ معمولاً لفعلِ القسمِ، ولا للمقسمِ به، ولا لمضافٍ إلى القسم لما قدَّمناهُ.

وأَيضاً فقد يكونُ المقسمُ به جُثَّةً، وظروفُ الزّمانِ لا تكونُ أَحوالاً عن الجثث[2].

قلتُ[3]: والعجبُ من تخيُّلِ هذا الإشكالِ ويلزمه فساد مثل هذا التّركيب، مع صحته جزماً أَو بقاء ﴿إِذَا﴾ بلا عامل، وهو خلافُ إجماعهم، بل قد أَطبقوا فيما رأيتُ أنّ العاملَ في ﴿إِذَا﴾ الواقعة بعد القسم هو فعلُ القسمِ، والمعنى عليه صحيحٌ، وتقريره: أَنَّهُ قسمٌ مُعلَّقٌ

---

(١) البحر ٨/ ٤٨٠.

(٢) «س»: (الجثة).

(٣) (قلت): ساقطة من «م»، «د»، «س».

على شرط مستقبل، فيكونُ فعلُ القسمِ مستقبلاً، كما تقول: (أُقسمُ بالله إذا طلعتِ الشّمسُ)، فالقسمُ صحيحٌ عندَ طلوعها.

وإنّما يكونُ فعلُ القسمِ للحال إذا لم يكن معلّقاً على شرطٍ، غاية ما يقالُ: ما حكمه تعليق القسم على هذا الزّمان وسرّه إلى الله تعالى.

ولئنْ سلّمنا أَنَّهُ هنا للحالِ فيُختار أَنّ العاملَ في ﴿إِذَا﴾ مضافٌ مُقدَّر إلى المقسم به، كما قدَّره أُبَيّ[1]: وغشيان الليلِ إذا يغشى وهوِي النجم إذا هَوَى.

ولا يلزمُ من تقييدِ الغشيانِ بزمانه، والهوي أيضاً بزمانه، تقييد فعل القسم به، كما تقولُ: أُقسمُ بطلوع الشّمسِ إذا طلعتْ، ومعناه: أَنَّكَ أَقسمتَ الآنَ بالطلوعِ الكائنِ في زمانِهِ، ولا يلزمُ منه تقييد القَسَم بذلكَ الزّمان. وهذا معنى جَلِيٌّ جداً، وهذا هو الذي ينقدحُ في نفسي أَنّ المعنى عليه، وهو أَنَّ القسمَ الآنَ واقعٌ بالغشيانِ والطّلوعِ الكائنين في زمانهما، إلّا أَنَّ القسمَ واقعٌ في ذلكَ الزّمان، وإنْ كانتْ نصوصهم مقتضية لذلكَ مِن حيثُ أَنّهم قالوا: إنّ العاملَ في ﴿إِذَا﴾ فعلُ القَسَمِ، واللهُ أَعلمُ.

﴿وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [٥]: أَبو عُبَيْدة[2]، والطّبريّ[3]، وغيرهما: (ما) بمعنى الذي، قالوا: لأَنّ (ما) تقع على أُولي العلمِ وغيرهم.

والمُبرِّدُ[4]، والزّجّاجُ[5]: (ما) مصدرية، بناءً على أَنّ (ما) لا تقعُ على آحادِ أُولي العِلمِ. وضعَّفَهُ[6] الزّمخشريّ[7]، لقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾ [٨]،

---

(١) ابن كعب، سلفت ترجمته. (٢) مجاز القرآن ٢/ ٣٠٠.

(٣) أبو جعفر محمد بن جرير، ت٣١٠هـ. (تاريخ بغداد ٢/ ١٦٢، وطبقات المفسرين ٢/ ١٠٦). وقوله في تفسيره: ٢٤/ ٤٣٧.

(٤) ينظر: المقتضب ١/ ٤٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ١٢/ ٨٢٩٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٣٢. (٦) «س»: وضعفها.

(٧) الكشاف ٤/ ٢٥٨.

وما يؤدِّي إليه من فسادِ النَّظم. يُريدُ: لأَنَّ ضميرَ الفاعلِ في (أَلهمها) عائدٌ على (ما) فلا تكونُ مصدريّةً.

وأُجيبَ(١): بأَنَّ الضّميرَ حينئذٍ يكونُ عائداً على اللهِ تعالى، وهو مفهومٌ مِن سياقِ الكلامِ ولا يلزمُ عوده على (ما)، وإلزامه فساد النّظم على أنّها مصدرية ممنوع. واختارَ هو أَنْ تكونَ موصولةً، قالَ: وإنّما أُوثِرَتْ [٢٢٥ب] على (مَنْ) لإرادةِ معنى الوصفيةِ، كأَنَّهُ قيلَ: والسّماءِ والقادِرِ العظيم الذي بناها، ونفسٍ والحكيمِ الباهرِ الحكمةِ الذي سوّاها.

واعترضَ(٢): بأَنّ (ما) كـ(مَنْ) في أَنّهما لا يُوصفُ بهما، بخلافِ (الذي)، فلا امتياز في ذلكَ لـ(ما) عن (من).

قلتُ: الذي تخيَّلَهُ الزّمخشريّ، واللهُ أَعلمُ، أَنَّهُ إذا قيلَ: ومَنْ تعين أَنْ تكونَ للذاتِ؛ لأَنَّ (مَنْ) تقعُ على أُولي العلم. فإذا قيلَ: و(ما) لم تكن واقعة على الذاتِ؛ لأَنَّها غير موضوعة لأُولي العلمِ، وإذا لم تكنْ للذات فتكون واقعة على الوصفِ العظيمِ القائم بالذاتِ لكنّه لم يصرّح بالوصف؛ لأَنَّه لا يعتقدُ أَمراً زائداً(٣)، فلهذا قالَ: والقادر العظيم، وليسَ مراده الوصفية الاصطلاحية، واللهُ أَعلمُ.

﴿مَن زَكَّىٰهَا﴾ [٩]: ضميرُ الفاعِلِ في ﴿زَكَّىٰهَا﴾، وفي ﴿دَسَّىٰهَا﴾ [١٠] عائدٌ على (مَنْ). وقيلَ: عائدٌ على الله تعالى، وضميرها عائد على (مَنْ)، وأَنّث باعتبارِ المعنى؛ أَيْ: قد أَفلحتِ الفرقةُ التي زَكّاها اللهُ.

﴿دَسَّىٰهَا﴾: أَصْلُهُ: دَسَّسَ، فأُبْدِلَ مِن ثالثِ المُضَعَّفِ حرفَ عِلّةٍ، كقولهم: تَقَضَّى في: تَقَضَّضَ(٤).

---

(١) البحر ٨/ ٤٧٩. (٢) البحر ٨/ ٤٧٩.

(٣) «د»: أمر زائد.

(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن ص٣٣٦، وتفسير غريب القرآن ص٥٣٠.

﴿بِطَغْوَىٰهَآ﴾ [١١]: الباءُ سببيَّة. وقيلَ: الطَّغْوَى: العذابُ، فالباءُ للتعديةِ.

وقرأَ الجمهورُ: بفتحِ الطّاءِ، وهو مصدرٌ كالطُّغيانِ، قُلِبَتْ ياؤهُ واواً فَصْلاً بينَ الاسمِ والصِّفَةِ. قالوا فيها: خَزْيا، وصَدْيا، وفي الاسمِ: تَقْوَى(١).

وقرأَ الحَسَنُ(٢): بضمِّ الطّاءِ، وهو مصدرٌ كالرُّجْعَى، وقياسُهُ: طُغْيا، فشَذّوا.

﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ﴾ [١٢]: النّاصبُ لـ(إذْ): ﴿كَذَّبَتْ﴾ [١١].

(م): أَبو البقاءِ(٣): أَو لطَغْوَى.

﴿أَشْقَىٰهَا﴾: أَشْقَى: أَفْعَل، وهو مضافٌ إلى معرفةٍ، فيجوزُ أَنْ يُرادَ به المفرد وأَنْ يُرادَ به الجمع.

وأَطلقَ الزّمخشريّ(٤) في الإضافةِ في جوازِ الأَمرين، وجوازهما، وهو مُقَيَّدٌ بإضافتِهِ إلى المعرفةِ كما ذكرنا. وأَمّا إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ فإنّما يكونُ مفرداً على كلِّ حالٍ، كما إذا اقترنَ بـ(مِنْ).

﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ [١٣]: الجمهورُ: بنصبِ ﴿نَاقَةَ﴾ على التحذير؛ أَيْ: احذروا، وهو ممّا يجبُ إضمارُ عامِلِه؛ لأَنَّهُ عطفَ عليه ﴿وَسُقْيَٰهَا﴾، فصارَ بالعطفِ كالمكرّرِ في نحو: (الأَسدَ الأَسدَ).

وقرأَ زيد بن عليّ(٥): بالرفعِ، خبر مبتدأ مرفوع؛ أَيْ: همكم ناقةُ اللهِ.

---

(١) البحر ٨/ ٤٨١.
(٢) مفردته ص٢٨٨. وينظر: المحتسب ٢/ ٣٦٣.
(٣) التبيان ٢/ ١٢٩٠. وهو قول الزّمخشريّ في الكشاف ٤/ ٢٥٩.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٥٩.
(٥) شواذ القراءات ص٥١٥.

﴿فَدَمْدَمَ﴾ [١٤]: الجمهورُ: بميم بينَ الدّالينِ. وابنُ الزُّبير[١]: فدَهْدَم، بهاءٍ بينهما. والدَّمدمةُ: إهلاكٌ باستئصالٍ.

﴿وَلَا يَخَافُ﴾ [١٥]: نافع، وابنُ عامر: بالفاءِ[٢]. والباقون: بالواو.

ويحتملُ الضمير في ﴿يَخَافُ﴾ أَنْ يكونَ عائداً على اللهِ، أو على صالح.

وأَجازَ الزّجّاجُ[٣]، وأبو عليّ[٤] على قراءةِ الواوِ: أَنْ تكونَ للحالِ، والضميرُ عائدٌ على ﴿أَشْقَىٰهَا﴾؛ أَيْ: انبعثَ يعقرُها وهو لا يخافُ عُقْبَى فِعْلِهِ. وفيهِ بُعْدٌ لكثرةِ الفصلِ بينَ الحالِ وصاحبِها[٥].

---

(١) مختصر في الشواذ ص١٧٤.

(٢) السبعة ص٦٨٩، والتيسير ص٥٢٦: (فلا يخاف)، وهي كذلكَ في مصاحف المدينة والشام. (ينظر: فضائل القرآن ٣٢٩ و٣٣٢، والمصاحف ١/ ٢٥١، وهجاء مصاحف الأمصار ص١٠٢، والمقنع ص١٠٨، ومختصر التبيين ٥/ ١٣٠١، والجامع ص١٤٥).

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٣٣.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٦/ ٤٢٠.

(٥) البحر ٨/ ٤٨٢.

إعراب سورة اللّيل[1]

﴿يَغۡشَىٰ﴾ [١]: مفعولُهُ محذوفٌ، فيحتمل أَنْ يكونَ النّهار، كقوله: ﴿يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، أَو الشّمس، كقوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا﴾ [الشمس: ٤]، وقيلَ: الأَرضُ وما فيها.

﴿تَجَلَّىٰ﴾ [٢]: الجمهورُ: فعلاً ماضياً، وفاعِلُه ضميرُ النهارِ. [٢٢٦أ].

وقُرِئَ[2]: بتاءَين، وضميرُهُ عائدٌ على الشمس. وقُرِئَ[3]: بضمِّ التّاءِ، وسكونِ الجيمِ؛ أَيْ: الشّمس.

﴿وَمَا خَلَقَ﴾ [٣]: ما مصدريّة، أَو بمعنى: الذي.

(م): وزادَ أَبو البقاء[4] على أَنّها بمعنى الذي: أَنْ تكون كناية عن الله تعالى أَو عن المخلوق، ويكونُ (الذَّكَر) بدلاً من (ما) والعائدُ محذوفٌ. وهذا وهمٌ؛ لأَنَّ (الذَّكَرَ) منصوبٌ، و(ما) في موضعِ جرٍّ؛ لأَنَّها معطوفةٌ على المقسمِ بِهِ المجرورِ. انتهى.

وذكرَ الزّمخشريّ[5] عن الكسائيّ[6]: أَنَّهُ قرأَ: بجَرِّ (الذَّكَرِ)، وخُرِّجَ على أَنَّهُ بَدَلٌ مِن (ما)؛ أَيْ: والذي خَلَقَهُ اللهُ الذَّكَرِ.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧٣، وللزجاج ٥/ ٣٣٥ ـ ٣٣٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٥٩، ٣٦٠، والكتاب الفريد ٦/ ٤١٢ ـ ٤١٦، والدر المصون ١١/ ٢٧ ـ ٣٣.

(٢) شواذ القراءات ص٥١٦، والبحر ٨/ ٤٨٣.

(٣) شواذ القراءات ص٥١٦، والبحر ٨/ ٤٨٣.

(٤) التبيان ٢/ ١٢٩١.

(٥) الكشاف ٤/ ٤٦٠، ٤٦١.

(٦) مختصر في الشواذ ص١٧٤.

قالَ الشّيخُ[(١)]: وقد يُخَرَّجُ على توهم المصدرِ؛ أَيْ: وخَلْقِ الذَّكَرِ والأُنثى، كقولِهِ[(٢)]:

يـطـوفُ الـعُـفـاةُ بـأَبـوابِـهِ   كـمـا طـافَ بـالـبَـيْـعَـةِ الـرّاهِـبِ

بجرِّ الرّاهبِ على توهمِ النّطقِ بالمصدر؛ أَيْ: كطوافِ الرّاهبِ بالبيعةِ.

قُلْتُ: ولا حاجةَ إلى هذا التّوهمِ مع إمكانِ تخريجِهِ على البدلِ، كما ذكروه، وهو أَسهلُ.

وأَمَّا البيتُ فلا حجّةَ فيه، لاحتمالِ أَنْ تكونَ (ما) بمعنى: الذي، والرّاهب بدل من (ما)، كما في الآيةِ، وهو كمَنِ استدلَّ على الشّيءِ بنفسِهِ.

﴿وَمَا يُغْنِى﴾ [١١]: يجوزُ أَنْ تكونَ (ما) نافية، أَوِ استفهامية.

﴿تَلَظَّىٰ﴾ [١٤]: الجمهورُ: بتاءٍ واحدةٍ. والبَزِّيّ[(٣)]: بتاءٍ مشدّدةٍ. وزيد بن عليّ[(٤)]: بتاءَينِ.

﴿يَتَزَكَّىٰ﴾ [١٨]: الجمهورُ: مضارع تَزَكّى. وقُرِئَ[(٥)]: بإدغامِ التّاءِ في الزّاي، والجملةُ في موضعِ الحالِ.

وأَجازَ الزّمخشريّ[(٦)]: أَنْ تكونَ بدلاً من صلةِ الذي، فلا موضعَ لها من الإعرابِ.

---

(١) البحر ٨/ ٤٨٣.

(٢) بلا عزو في البحر، والدر المصون. وجاء في ديوان الأعشى ص٢١، وعجزه فيه: كطوف النصارى ببيت الوثنْ. ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٣) التذكرة ٢/ ٢٧٦، والتهذيب ص٦٣، ومفردة ابن كثير ص١١٥.

(٤) البحر ٨/ ٤٨٤، والدر المصون ١١/ ٣٠.

(٥) مختصر في الشواذ ص١٧٤.

(٦) الكشاف ٤/ ٢٦٢.

﴿تُجۡزَىٰٓ﴾ [١٩]: جاءَ مبنيّاً للمفعولِ لأَنَّهُ فاصلة، وأَصلُهُ: يجزيه إيّاها، أَو يجزيها إيّاه[1].

﴿إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ﴾ [٢٠]: الجمهورُ: بنصبِ الهمزةِ، وهو استثناء مُنقطع؛ لأَنَّهُ لم يدخلْ في: ﴿مِن نِّعۡمَةٖ﴾. وابنُ وثّاب[2]: بالرفعِ على البدلِ من موضع: ﴿مِن نِّعۡمَةٖ﴾؛ لأَنَّه رفعٌ، وهذا على لغة تميم، كقوله[3]:

أَضحتْ خَلاءً قِفاراً لا أَنيسَ بها إلّا الجآذِرُ والظِّلمانُ تختلِفُ

أَنشدَ ما بعدَ ﴿إِلَّا﴾ بالوجهينِ. وكقولِ الآخرِ[4] في الرفعِ:

وبلدةٍ ليسَ بها أَنيسُ إلّا اليعافيرُ وإلّا العِيسُ

وقرأَ ابنُ أَبي عبلة[5]: إلّا ابتِغَا، مقصوراً.

وأَجازَ الفرّاءُ[6]، وتبعَهُ الزّمخشريّ[7]، في نصبِ ﴿ٱبۡتِغَآءَ﴾: أَنْ يكونَ على المفعول له على المعنى. قالَ الفرّاءُ: على تأويلِ: ما أَعطيتكَ ابتغاءَ جزائِكَ بل ابتغاء وجهِ اللهِ. وقالَ الزّمخشريّ: لأَنّ معنى الكلام: لا يُؤتي مالَهُ إلّا ابتغاءَ وجهِ ربِّهِ[8].

﴿يَرۡضَىٰ﴾ [٢١]: الجمهورُ: بفتحِ الياءِ. وقُرِئَ[9]: بضمِّها مبنيّاً للمفعول؛ أَيْ: يُرْضَى فِعْله.

---

(١) (تجزى . . . إيّاه): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٢) مختصر في شواذ القرآن ص١٧٤.

(٣) بشر بن أبي خازم، ديوانه ص١٥٨، وفيه: إلّا الجوازئ. وهي الوحش. والجآذر: جمع جؤذر، وهو ولد البقر الوحشي. والظِلمان: الذكور من النَّعام.

(٤) جران العود، ديوانه ص٥٢. وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٣٣.

(٥) مختصر في الشواذ ص١٧٤.

(٦) معاني القرآن ٣/ ٢٧٢.

(٧) الكشاف ٤/ ٢٦٢.

(٨) «م»، «د»، «س»: وجه الله. وما في الأصل مطابق للكشاف.

(٩) البحر ٨/ ٤٨٤، والدر المصون ١١/ ٣٣.

إعراب سورة والضّحى(١)

﴿سَجَىٰ﴾ [٢]: أَدبرَ، وقيلَ: أَقبلَ. وقالَ الفرّاءُ(٢): أَظْلَمَ. وقالَ ابنُ الأعرابيّ(٣): اشتدَّ ظلامُهُ.

﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ [٣]: الجمهورُ: بتشديدِ الدّالِ. وأَبو حَيوة(٤): بتخفيفِها؛ أَيْ: ما ترككَ. وقد استغنتِ العربُ في الفصيحِ بـ(تَرَكَ) عن (وَدَعَ)، و(وَذَرَ) عن اسم فاعلهما بـ(تارك)، وعن اسمِ مفعولهما بـ(متروك)، وعن مصدرهما بـ(التّرك).

وسُمِعَ: وَذَرَ، ووَدَعَ. قالَ أَبو الأَسود(٥) في وَدَعَ:

ليتَ شِعْري عن خليلي ما الذي ... غالَهُ في الحبِّ حتى وَدَعَهْ

قُلْتُ: ومنه(٦):

وثُمَّ وَدَعْنا آل عمرٍو وعامرٍ ... فرائِسَ أَطرافِ المُثَقَّفَةِ السُّمْرِ

(١) ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٢٧٣ - ٢٧٥، وللزجاج ٥/ ٣٣٩، ٣٤٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٦١، والكتاب الفريد ٦/ ٤١٧ - ٤٢٠، والدر المصون ١١/ ٣٥ - ٤١.

(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٧٣.

(٣) محمد بن زياد، ت٢٣١هـ. (الفهرست ص٧٦، وإنباه الرواة ٣/ ١٢٨). وقوله في الدّر.

(٤) الكامل في القراءات ص٦٦٢. وأبو حيوة شريح بن يزيد الحضرمي، سلفت ترجمته.

(٥) الدؤلي، ديوانه ص٣٥٠. وينظر: دقائق التصريف ص٧٧ و٢٤٥، والمحتسب ٢/ ٣٦٤، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٤٠.

(٦) بلا عزو في الكشاف ٤/ ٢٦٣، وتفسير القرطبيّ ٢٢/ ٣٣٩، والبحر ٨/ ٤٨٥.

﴿وَمَا قَلَىٰ﴾: (م): أَبو البقاءِ[1]: الألفُ مبدلةٌ عن ياءٍ، لقولهم: قليتُهُ. انتهى.

واللّغةُ الشهيرة في مضارعه: يَقْلِي، وطيِّئ: يَقْلَى، بفتح اللّام. وحُذِفَ مفعول ﴿قَلَىٰ﴾ اختصاراً، وكذا في: آوَى، وهدَى، وأَغنَى[2]، للعِلْمِ أَنَّهُ ضميرُ المُخاطبِ.

﴿وَلَلْآخِرَةُ﴾ [٤]: اللّامُ لامُ الابتداءِ وَكّدَتْ مضمونَ الجملةِ.

وقالَ الزّمخشريّ[3] في: ﴿وَلَسَوْفَ﴾ [٥]: على إضمارِ مبتدأ؛ أَيْ: ولأَنْتَ سوفَ يُعطيكَ. وقالَ[4]: خُلِعَ من اللّامِ دلالتُها على الحالِ.

وقال أَبو عليّ[5]: ليستْ هذه اللّامُ هي التي في قولك: (إنَّ زيداً لقائمٌ)، بل هي التي في قولكَ: (لأَقومَنَّ)، و(سوف) نابَتْ عن أَحد نوني التّوكيد، فكأَنَّهُ قالَ: ولَيُعْطِيَنَّكَ.

وجوّزَ الشّيخُ[6]: أَنْ تكونَ اللامُ في: ﴿وَلَلْآخِرَةُ﴾، وفي: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ اللّامَ التي قيل فيها القسم، عَطَفَهما على جواب القسم، وهو قولُهُ: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾.

﴿فَـَٔاوَىٰ﴾ [٦]: الجمهورُ: رباعيّاً. وقُرِئَ[7]: ثلاثيّاً، بمعنى: رحم، تقولُ: أَوَيتُ لفلانٍ، رحمته، كقوله[8]:

---

(١) التبيان ٢/ ١٢٩٢.
(٢) في الآيات ٦، ٧، ٨.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٦٤. و(وقال الزمخشري... ما ودّعك): ساقط من «م»، «د»، «س».
(٤) ليس في المطبوع من الكشاف، وهو في الدر المصون ١١/ ٣٨.
(٥) الدر المصون ١١/ ٣٨، واللباب ٢٠/ ٣٨٥.
(٦) الدر المصون ١١/ ٣٨، ٣٩، ولم يرد في مطبوعة البحر المحيط.
(٧) أبو الأشهب العقيلي في المحرر الوجيز ٨/ ٦٤٠، والبحر ٨/ ٤٨٦.
(٨) بلا عزو في الحجة للقراء السبعة ٦/ ٨٧، والخصائص ١/ ٣٣٨، ومغني اللبيب ص٥١٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٢٢٥، وفيها جميعاً: أراني. وأَيَّة: رحمة.

أَوَانــي ولا كـفـرانَ لـلّـهِ أَيَّـةً   لنفسي قد طالبتُ غيرَ مُنيلِ

﴿فَلَا تَقْهَرْ﴾ [٩]: الجمهورُ: بالقافِ. وابنُ مسعود[١]: بالكافِ بدل القاف، وهي لغةٌ بمعنى قراءةِ الجمهورِ.

﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ [١١]: (م): أَبو البقاءِ[٢]: متعلِّقٌ بـ﴿فَحَدِّثْ﴾، ولا تمنعُ الفاءُ من ذلكَ؛ لأَنَّها كالزائدةِ. وفيهِ نَظَرٌ.

---

(١) مختصر في الشواذ ص١٧٥، وشواذ القراءات ص٥١٧. وفي معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٢٧٤: وهي في مصحف عبد الله: «فلا تكهر». وكذا جاء في الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢/ ٨٣٢٧.

(٢) التبيان ٢/ ١٢٩٢.

إعراب سورة الانشراح[1]

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [١]: الهمزةُ للاستفهامِ على معنى التّقرير. والمعنى: قدْ شرحنا، ولذلكَ عطفَ عليه الماضي، وهو ﴿وَوَضَعْنَا﴾ [٢]. ونظيرُه: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ﴾ [الشعراء: ١٨].

وقرأَ الجمهورُ: بجزمِ الحاءِ بلمِ الجازمة. وقرأَ أبو جعفر المنصور[2]: بفتحها. وخرَّجَهُ ابنُ عطية[3]: على أَنَّ الأصل: أَلم نشرحَن، بالنونِ الخفيفة، أَبدلَ منها أَلفاً ثمَّ حذَفَها تخفيفاً، كما أَنشده أَبو زيد[4] في نوادرِهِ[5]:

مِن أَيِّ يَوْمَيَّ مِن الموتِ أَفِرّ ... أَيومَ لم يُقْدَرَ أَمْ يومَ قُدِرْ

وقوله[6]:

اضْرِبَ عنكَ الهمومَ طارِقَها ... ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٥، ٢٧٦، وإعراب القرآن ٥/ ٢٥١ ـ ٢٥٣، والكتاب الفريد ٦/ ٤٢١ ـ ٤٢٣، والدر المصون ١١/ ٣٥ ـ ٤١. وهي سورة الشرح في المصحف الشريف.

(٢) عبد الله بن محمد، ت١٥٨هـ. (المعارف ٣٧٨، وتاريخ الخلفاء ص٢٥٩). وقراءته في المحتسب ٢/ ٣٦٦.

(٣) المحرر الوجيز ٨/ ٦٤٣.

(٤) سعيد بن أوس الأنصاري، ت٢١٥هـ. (تهذيب اللغة ١/ ٥، وإنباه الرواة ٢/ ٣٠).

(٥) النوادر في اللغة ص١٦٤. وهو لعلي بن أبي طالب في الحماسة للبحتري ص١٠٤ وينظر: وقعة صفين ص٣٩٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١٣٤.

(٦) النوادر ص١٦٥، وهو لطرفة في ديوانه ص١٦٥.

وقالَ: قراءة مرذولة[١].

وقالَ الزّمخشريّ[٢]: لعلّه بيَّنَ الحاءَ وأَشْبَعَها في مخرجها، فظَنَّ السّامعُ أَنَّهُ فتَحَها.

وخَرَّجَها الشّيخُ[٣]: على أَنّها لغةٌ لبعضِ العربِ نادرةٌ، حَكَى اللِّحيانيّ[٤] في نوادره عن بعضِ العربِ: أَنَّهم يجزمونَ بـ(لن)، وينصبونَ بـ(لم).

وقالَ أبو العباس أَحمد بن الحسين الموصليّ[٥] في كتاب «النهاية في النحو» من تأليفه. وقد ذكرَ أَنّ ما نُقِلَ عن العرب قسمان: مطّرد ونادر، وقالَ: والنّادِرُ ليسَ لكَ القياسُ عليه، كفتحِ نونِ التّثنيةِ وضَمِّها، وصرفِ جميعِ ما لا ينصرف، والنّصبِ بـ(لم). انتهى.

وقالتْ عائشة بنت الأَحجم[٦] تمدحُ المختار بن أَبي عبيد[٧]، وهو القائمُ بطلب ثأر الحسين بن عليّ[٨]:

قد كانَ سَمْكُ الهُدَى ينهدُّ قائمُهُ ... حتّى أُتيحَ لهُ المختارُ فانْعَمَدا

في كلِّ ما هَمَّ أَمضَى رأيَهُ قُدُماً ... ولم يُشاوِرَ في إقدامِهِ أَحَدا

فظاهِرُ قوله: ولم يشاورَ، أَنَّهُ منصوبٌ بـ(لم). ويحتملُ أَنها أَلحقت نونَ التّوكيد ثم حذفتها، [٢٢٧أ] كما تأوّلَهُ ابنُ عطية في القراءةِ[٩].

(١) في المحرر الوجيز: قراءة مردودة. (٢) الكشاف ٤/٢٦٦.
(٣) البحر ٨/٤٨٨، وفيه حكاية اللحياني.
(٤) علي بن حازم، عاصر الفرّاء. (مراتب النحويين ص٨٩، ونزهة الألباء ص١٧٦).
(٥) ابن الخباز، ت٦٣٧هـ. (نكت الهميان ص٩٦، وبغية الوعاة ١/٢٨٨).
(٦) البحر ٨/٤٨٨، والدر ١١/٤٥.
(٧) الثقفي، قتل ٦٧هـ. (تاريخ الإسلام ٢/٧٠٦، وسير أعلام النبلاء ٣/٥٣٨).
(٨) ابن أبي طالب، ت٦١هـ. (مقاتل الطالبيين ص٧٨، والإصابة ٢/٧٦).
(٩) (نادرة... القراءة): ساقط من «م»، «د»، «س».

﴿يُسْرًا﴾ [٥، ٦]: قيلَ: التكرارُ للتأكيد. وقيلَ: للتأسيس.

(م): أَبو البقاء[١]: لأَنَّ النكرةَ إذا أُريدَ تكريرها جيء بضميرِها، والعسرُ واحدٌ؛ لأَنَّ الأَلفَ واللّامَ تُوجِبُ تكريرَ الأَوَّلِ، ومِن هنا قِيلَ[٢]: (لن يغلبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ).

وقرأَ الجمهورُ: بتسكينِ سينِ العُسرِ ويُسر. وضمَّهما أَبو جعفر[٣].

﴿فَرَغْتَ﴾ [٧]: الجمهورُ: بفتحِ الرّاءِ. وأَبو السَّمَّال[٤]: بكسرِها، وهي لُغَةٌ.

وقالَ الزّمخشريّ[٥]: ليستْ بفصيحةٍ.

﴿فَانْصَبْ﴾: الجمهورُ: بسكونِ الباءِ خفيفةً. وقومٌ[٦]: بتشديدِها مفتوحةً، من الانصباب. وآخرونَ من الإماميةِ: بكسرِ الصّادِ[٧]؛ أَيْ: إذا فرغتَ مِن النّبوّةِ فانصِبْ خليفةً.

قالَ ابنُ عطية[٨]: وهي قراءةٌ شاذّةٌ ضعيفةُ المعنى لم تثبتْ عن عالِمٍ.

﴿فَارْغَبْ﴾ [٨]: الجمهورُ: من رغبَ، ثُلاثيّاً. وزيد بن عليّ[٩]: فرَغِّبْ، من: رَغَّبَ، مشدّد الغينِ[١٠].

---

(١) التبيان ٢/١٢٩٣.

(٢) موطأ الإمام مالك ٣/٦٣٣، وجامع الأُصول في أحاديث الرسول ٩/٤٩٧. وينظر: تفسير الطبري ٢٤/٤٩٥، والدر المنثور ١٥/٥٠٠.

(٣) المستنير ٢/٥٣٧.

(٤) قعنب بن أبي قعنب العدوي البصريّ. (غاية النهاية ٢/٢٧). وقراءته في: مختصر الشواذ ص١٧٥، والكامل ص٦٦٢.

(٥) الكشاف ٤/٢٦٧.

(٦) المحرر الوجيز ٨/٦٤٦.

(٧) المحرر الوجيز ٨/٦٤٦.

(٨) المحرر الوجيز ٨/٦٤٦.

(٩) البحر ٨/٤٨٩.

(١٠) «د»، «س»: (مشدداً والله أعلم).

إعراب سورة والتّين[١]

﴿سِينِينَ﴾ [٢]: الجمهورُ: بكسرِ السّينِ. وأبو رجاء[٢]: بفتحِها، وهي لغة بكر وتميم.

قالَ الزّمخشريّ[٣]: ونحوه: يَبْرون في جوازِ الإعرابِ بالواوِ والياء، والإقرارِ على الياءِ وتحريكِ النّونِ بحركات الإعراب.

وقرأ عمر بن الخطّاب[٤] رضي الله عنه: سِيناء، بكسرِ السِّينِ والمدِّ، وعنه: فتحها[٥] والمدّ.

وهو لفظٌ سريانيّ[٦] اختلفتْ به لُغاتُ العربِ.

وقالَ الأخفشُ[٧]: سِينين: شَجَرٌ، واحدُهُ: سِينينَةٌ..

﴿ٱلْأَمِينِ﴾ [٣]: فَعيلٌ للمبالغةِ؛ أَيْ: أَمِنَ مَنْ فيه، ومَنْ دَخَلَهُ، وما فيهِ مِن طيرٍ وحيوانٍ. أَو مِن أَمُنَ الرَّجلُ، بضمِّ الميم، أَمانةً، فهو أَمينٌ، وأَمانتُهُ حِفْظُهُ لمنْ دَخَلَهُ، كما يحفظُ الأَمينُ ما يُؤتمنُ عليه[٨]. ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى مفعول؛ أَيْ: المؤمنون مِن الغوائلِ.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٧، ٢٦٨، وللزجاج ٥/ ٣٤٣، ٣٤٤، والنكت في القرآن ٢/ ٧٤٣، ٧٤٤، والكتاب الفريد ٦/ ٤٢٤ ـ ٤٢٦، والدر ١١/ ٥١ ـ ٥٣.

(٢) شواذ القراءات ص٥١٨.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٦٨.

(٤) توفي ٢٣هـ. (أسد الغابة ٤/ ١٤٥، وتاريخ الخلفاء ص١٣٣). والقراءتان في البحر ٨/ ٤٩٠.

(٥) «م»، «د»، «س»: (بفتحها).

(٦) ينظر: المعرب ص٢٤٦.

(٧) معاني القرآن ٢/ ٥٨١.

(٨) (أَو من أمن... عليه): ساقط من «م»، «د»، «س».

﴿فِيٓ أَحۡسَنِ﴾ [٤]: أَحسنِ: صفةٌ لمحذوفٍ؛ أَيْ: في تقويمٍ أَحسنِ تقويمٍ.

(م): وأَعربَ أَبو البقاءِ[١] المجرورَ حالاً مِن الإنسانِ، قالَ: وأَرَادَ بالتقويم القَوامَ؛ لأَنَّ التقويمَ فِعْلٌ، وهو وصفٌ للخَالقِ لا للمخلوقِ. وأَجازَ أَنْ يكونَ التقديرُ: في أَحسنِ قَوامِ التّقويمِ، فحُذِف المضاف. وأَجازَ أَنْ تكونَ (في) زائدة؛ أَيْ: قَوَّمناهُ أَحسنَ تقويمٍ.

﴿أَسۡفَلَ﴾ [٥]: (م): أَبو البقاء[٢]: حال من المفعول، يريدُ: مفعول ﴿رَدَدۡنَٰهُ﴾. وأَجازَ أَنْ يكونَ نعتاً لمكانٍ محذوفٍ.

﴿سَٰفِلِينَ﴾: الجمهورُ: بالتنكيرِ. وعبد الله[٣]: السَّافِلينَ، بـ(ال).

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ﴾ [٦]: قِيلَ: منقطع، بناءً على أَنَّ معنى أَسفل سافلين بالهرمِ وذهولِ العقلِ. وقيلَ: متّصل، بناءً على أَنَّ معناهُ: في النّارِ على كُفرِهِ.

﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾ [٧]: (م): أَبو البقاءِ[٤]: (ما) استفهام على معنى الإنكارِ؛ أَيْ: ما الذي يحملكَ أَيُّها الإنسانُ على التّكذيبِ بالبعثِ.

---

(١) التبيان ٢/ ١٢٩٤.
(٢) التبيان ٢/ ١٢٩٤.
(٣) ابن مسعود. وقراءته في المحرر الوجيز ٨/ ٦٤٨، والبحر ٨/ ٤٩٠.
(٤) التبيان ٢/ ١٢٩٤.

إعراب سورة العلق(١)

﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [١]: قرأَ الجمهورُ: بهمزةٍ ساكنةٍ(٢). والأَعشى(٣)، عن أَبي بكر، عن عاصم: بحذفِها، كأَنَّهُ على قولِ مَنْ يُبدِلُ الهمزةَ بمناسبِ حركتِها، فيصير: قرا يقرا، كسَعَى يَسْعَى، فلمّا أَمَرَ منه قِيلَ: اقر، بحذفِ الأَلفِ، كما تقولُ: اسْعَ(٤). والظاهرُ تعلُّقُ الباءِ باقرأ، ومعناها: الاستعانةُ، ومفعولُ (اقرأ) محذوفٌ؛ أَيْ: اقرأْ ما يُوحَى إليكَ. [٢٢٧ب] وقِيلَ: ﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ هو المفعولُ، والباءُ زائدةٌ.

وقالَ الأَخفشُ(٥): الباء بمعنى (على)؛ أَيْ: اقرأْ على اسمِ اللهِ، كما قالوا في قوله: ﴿ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٤١]؛ أَيْ: على اسمِ اللهِ.

وقال الزّمخشريّ(٦): قلْ باسمِ ربِّك، النَّصْبُ على الحال؛ أَيْ اقرأْ مفتتحاً باسم ربِّك.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٨ ـ ٢٨٠، وللزجاج ٥/ ٣٤٥، ٣٤٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٦٤ ـ ٣٦٦، والكتاب الفريد ٦/ ٤٢٧ ـ ٤٣٢، والدر المصون ١١/ ٥٥ ـ ٦٢.

(٢) (ساكنة): مكررة في الأصل.

(٣) يعقوب بن محمد، ت بعد ٢٠٠هـ. (معرفة القراء ١/ ٣٣٢، وغاية النهاية ٢/ ٣٩٠). وقراءته في: مختصر في الشواذ ص١٧٦.

(٤) (قرأ الجمهور... اسع): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٥) البحر ٨/ ٤٩٢، والدر ١١/ ٥٦، وليس في كتابه معاني القرآن.

(٦) الكشاف ٤/ ٢٧٠. وفي «م»، «د»، «س»: مبتدئاً.

وقيل[١]: الاسمُ صِلَةٌ؛ أَيْ: اقرأْ بعونِ ربِّكَ.

﴿ٱلَّذِى خَلَقَ﴾: مفعولُ ﴿خَلَقَ﴾ محذوفٌ، إمّا اقتصاراً إذِ المقصود الإخبار بالاستبدادِ بالخَلْقِ، وإمّا اختصاراً وحذفَ للدلالةِ؛ أَيْ: خلق كلّ شيء[٢].

﴿مِنْ عَلَقٍ﴾ [٢]: جمعُ عَلَقَةٍ.

﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾ [٤]: مفعولا ﴿عَلَّمَ﴾ محذوفان، إذِ المقصود إسناد التّعليم إلى اللهِ تعالى، وقَدَّرَ بعضُهم: الذي علّم الخَطَّ بالقلمِ، وتُعزَى قراءة لابنِ الزُّبير[٣]، وهي على سبيلِ التّفسيرِ، لا أَنّها قرآنٌ، لمخالفتها سوادَ المصحفِ[٤].

﴿أَن رَّءَاهُ﴾ [٧]: (م): أَبو البقاءِ[٥]: مفعول له؛ أَيْ: يَطْغَى لذلكَ. انتهى.

ورَأَى هنا: من رؤيةِ القلبِ، وفاعِلُهُ ومفعولُهُ عائدانِ على الإنسان، وهذا جائزٌ في أَفعالِ القلوبِ، وفي: فقدَ، وعدمَ، بخلافِ غيرِها، فلا يجوزُ: زيدٌ ضَرَبَهُ، على أَنّ الضّميرينِ لزيدٍ.

وقرأَ الجمهورُ: بأَلفٍ بعدَ الهمزةِ، وهذه الأَلفُ لامٌ للفعلِ.

وقُنبل[٦]، بخِلافٍ عنه: بحذف الأَلفِ، كقولِهِ[٧]:

وصَّانيَ العَجَّاجُ فيمن وَصَّني

---

(١) أبو عبيدة في البحر ٨/ ٤٩٢. وينظر: مجاز القرآن ٢/ ٣٠٤.

(٢) (أي... شيء): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٣) مختصر في الشواذ ص١٧٦، والبحر ٨/ ٤٩٣.

(٤) (وتعزى... المصحف): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٥) التبيان ٢/ ١٢٩٥.

(٦) السبعة ص٦٩٢، والتيسير ص٥٢٨.

(٧) رؤبة في ملحقات ديوانه ١٨٧. وفيه: فيما. وفي الأصول الأربعة: الحجّاج. والصواب ما أثبتنا. وينظر: الخصائص ٢/ ٢٩٣ و٣١٧.

يُرِيدُ: وصّاني، فحذفَ الألفَ، وهي لامُ الفِعل.

وقد حُذِفَتْ في مضارع (رأى) في قولهم[١]: (أَصابَ النّاسَ جَهْدٌ، ولو تَرَ أَهلَ مكَّةَ)، ولا ينقاسُ.

﴿ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ [٨]: مصدرٌ على وزن (فُعْلَى)، وأَلفُهُ للتأنيثِ.

﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ [٩]: قالَ الزّمخشريّ[٢]: مفعولا ﴿أَرَءَيْتَ﴾: الذي ينهى مع الجملة الشّرطيّة، وجوابُ الشّرطِ محذوفٌ، تقديرُهُ: إنْ كانَ على الهدى أو أَمر بالتقوى أَلم يعلمْ، وإنّما حُذِفَ لذكرِهِ في جوابِ الشّرط الثّاني. وصحّ أَنْ يكونَ ﴿أَلَمْ يَعْلَم﴾ [١٤] جوابَ الشّرطِ، كما صحَّ في قولك: (إنْ أَكرمتُكَ أَتُكْرِمُنِي)، و(إنْ أَحسنَ إليكَ زيدٌ هل تُحسنُ إليه). و﴿أَرَءَيْتَ﴾ الثّانية متوسطة بينَ مفعولي ﴿أَرَءَيْتَ﴾ للتوكيدِ.

واعترضَ[٣] قولَهُ: إنّ مفعول ﴿أَرَءَيْتَ﴾ الثّاني الجملةُ الشّرطيّة، وقد تقدَّمَ أَنّ مفعولَها الثّاني لا يكونُ إلّا جملة استفهامية، وعلى ذلكَ جاءَ كثيراً في القرآن، كقوله: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ﴾، ثمّ قال: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ﴾ [النجم: ٣٣، ٣٥]، ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ [الواقعة: ٥٨، ٥٩]، ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا﴾، ثمّ قالَ: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾ [مريم: ٧٧، ٧٨]، ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ﴾، ثمّ قال: ﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ﴾ [الواقعة: ٦٨، ٦٩]. فعلى هذا تُحملُ هذه الآية، فمفعولها الأوّل: الذي، ومفعولُ: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [١١، ١٣] الثّانية والثالثة محذوف يعودُ على: الذي ينهى، فيهما، أَو على ﴿عَبْدًا﴾ في الثّانيةِ، وعلى: الذي ينهى، في الثّالثةِ، والجملة الاستفهامية، وهي: ﴿أَلَمْ يَعْلَم﴾ [١٤] توالى عليها ثلاثة[٤] طوالب: فتكون مفعولاً ثانياً

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٦٤.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٧١.
(٣) البحر ٨/ ٤٩٤، ٤٩٥.
(٤) «س»: تولى عليها ثالثة. وهو تحريف.

لأَرأَيتَ الأَخيرة، وحُذِفَ مع ﴿أَرَءَيْتَ﴾ الأُولى والثّانية لدلالة مفعول الثّالثة عليه. وليسَ طلب الأَفعال الثّلاثة للجملة الاستفهامية على طريقِ التّنازعِ؛ لأَنَّ الجملَ لا يصحُّ إضمارها، وإنّما ذلكَ من بابِ الحذفِ في غيرِ التنازع. وقولُهُ أَيضاً: إنّ الجملة الاستفهامية جواب الشرط، وهي بغيرِ فاءٍ، لم يجزه أَحدٌ، بل نصّوا على أَنَّهُ من مواضعِ وجوبِ الفاءِ، ولا يجوزُ حذفها إلّا ضرورة.

﴿إِن كَانَ﴾ [١١]: ضميرُ كانَ، و﴿كَذَّبَ﴾ [١٣]: عائدٌ على النّاهي. [٢٢٨أ] قاله الزّمخشريّ[١].

وقالَ ابنُ عطيّة[٢]: ضميرُ كانَ يعودُ على العبدِ المُصلي، وضميرُ إنْ كذَّبَ، يعودُ على النّاهي.

﴿لَنَسْفَعًا﴾ [١٥]: الجمهورُ: بالنونِ الخفيفةِ. وكُتِبَتْ بالأَلفِ اعتباراً بإبدالها أَلفاً في الوقفِ، وكثرَ ذلكَ حتى صارت رَويّاً، كقولِهِ[٣]:

ومهما تشأْ منه فزارةُ تَمْنَعا

وقوله[٤]:

يحسبه الجاهِلُ ما لم يَعْلَما

وعن أَبي عمرو[٥]: بالنونِ الشديدة. والسَّفْعُ: الجَذْبُ بشِدَّةٍ[٦].

---

(١) ينظر: الكشاف ٤/ ٢٧١.
(٢) المحرر الوجيز ٨/ ٦٥٤.
(٣) الكميت بن معروف في شعره: ص١٨١، وصدره:
(فمهما تشأْ منه فزارةُ تُعطكم)
ونُسب إلى غيره كما بيّنا في شعره: ص١٨٠.
(٤) اختلف في نسبته: للفقعسي، أو لمساور بن هند، أَو للعجاج، أو للدّبيري. ينظر: شرح أَبيات سيبويه ٢/ ٢٦٦، وخزانة الأَدب ١١/ ٤٠٩.
(٥) الكامل ص٦٦٢.
(٦) وهو قول المبرد في تفسير القرطبي ٢٢/ ٣٨٥.

﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [١٦]: الجمهورُ: بجرِّ الثّلاثةِ. وناصيةٍ: بدلُ نكرةٍ من معرفةٍ.

قالَ الزَّمخشريّ[(١)]: لأنّها وُصِفَتْ فاستقلّتْ بفائدةٍ.

وليسَ ما ذكرهُ شرطاً في بدلِ النّكرةِ من المعرفة عندَ البصريين، خلافاً لمَنْ شَرَطَهُ، ولا يُشترطُ فيها أيضاً أنْ تكونَ من لفظِهِ الأَوّلِ[(٢)]، خِلافاً لزاعمِهِ[(٣)].

وقرأ أَبو حيوة[(٤)]: بنصبِ الثّلاثةِ، على الشّتمِ.

والكسائيّ[(٥)]، في روايةٍ: برفعِها، على إضمارِ مبتدأ؛ أَيْ: هي ناصِيةٌ.

﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [١٨]: الجمهورُ: بالنونِ، مبنيّاً للفاعِلِ. وكُتِبَتْ بغيرِ واوٍ لأنّها تسقطُ وصلاً، لالتقاءِ السّاكنينِ.

وقرأ ابنُ أَبي عبلة[(٦)]: سيُدْعَى، مبنيّاً للمفعولِ، ورفع الزّبانية.

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٧٢.

(٢) (خلافاً... الأول): ساقط من «م»، (بسبب انتقال النظر).

(٣) البحر ٨/ ٤٩٥.

(٤) الكامل ص٦٦٢.

(٥) المحرر الوجيز ٨/ ٦٥٥.

(٦) شواذ القراءات ص٥١٨.

إعراب سورة القَدْر[1]

﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [١]: الضّميرُ عائدٌ على ما دلَّ عليهِ المعنى، وهو القرآنُ.

﴿وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [٤]: (م): أَجازَ أَبو البقاءِ[2]: أَنْ يكونَ (الروحُ) مبتدأ، و﴿فِيهَا﴾: الخبر. وأَنْ يكونَ معطوفاً على الفاعِل، وهو ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، و﴿فِيهَا﴾: ظرفٌ أَو حالٌ.

قلتُ: الوجهُ الأَوّلُ لا يتبادرُ إلى الذِّهن مع ما فيهِ مِن الإخبارِ بظرفِ الزّمانِ؛ لأَنَّ ﴿فِيهَا﴾ ضمير الليلة عن الجُثَّة، وهو الروحُ، إنْ كانَ جُثّة. وكذلكَ جعلُهُ حالاً في الوجه الثّاني؛ لأَنَّ ظروفَ الزّمانِ لا تكونُ أَخباراً عن الجُثَثِ[3]، ولا أَحوالاً منها.

﴿بِإِذْنِ رَبِّهِم﴾: (م): أَجازَ أَبو البقاءِ[4]: أَنْ تتعلّقَ الباءُ بـ﴿تَنَزَّلُ﴾، وأَنْ تكونَ حالاً.

﴿مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾: ﴿مِّن﴾: للسببِ؛ أَيْ: مِن أَجْلِ كلِّ أَمرٍ.

وقالَ أَبو حاتم[5]: ﴿مِّن﴾ بمعنى الباءِ؛ أَيْ: بكلِّ أَمرٍ.

والجمهورُ: بلفظِ ﴿أَمْرٍ﴾. وابنُ عباس[6] بلفظِ (امرئ)؛ أَيْ: من

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٠، ٢٨١، وللزجاج ٥/٣٤٧، ٣٤٨، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٦٧، والكتاب الفريد ٦/ ٤٣٣ ـ ٤٣٧، والدر المصون ١١/ ٦٣ ـ ٦٦.
(٢) التبيان ٢/١٢٩٦.
(٣) «س»: الجثة.
(٤) التبيان ٢/١٢٩٦.
(٥) البحر ٨/٤٩٧.
(٦) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٠، والمحتسب ٢/٣٦٨.

أَجلِ كلِّ إنسانٍ[1].

قلتُ: والمجرورُ مُتعلّقٌ بـ﴿تَنَزَّلُ﴾. انتهى.

وقيلَ: يتعلّقُ بـ﴿سَلَٰمٌ﴾، وقد تَمَّ الكلامُ عند قوله: ﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِم﴾.

ورُدَّ[2]: بأَنّ سلاماً لا يعملُ فيما قبلَهُ؛ لأَنَّ المصدرَ لا يتقدَّمُ عليهِ معمولُهُ.

﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾ [٥]: يجوزُ أَنْ يكونَ ﴿سَلَٰمٌ﴾ بمعنى التحية، و﴿هِيَ﴾ عائدٌ على الليلةِ، جُعلت سلاماً لكثرةِ السّلامِ فيها.

(م): وظاهر كلام أَبي البقاءِ[3]: أَنّ ﴿هِيَ﴾ عائد على ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾؛ أَيْ: هي مُسلِّمةٌ. ويجوز أَنْ يكونَ بمعنى السّلامةِ، (م): و﴿هِيَ﴾ عائدٌ على اللّيلةِ. قالَ أَبو البقاءِ: أَيْ: ليلةُ القَدْرِ ذاتُ تسليم. وأَجازَ أَبو البقاءِ على المعنيين في ﴿سَلَٰمٌ﴾ أَنْ تكونَ ﴿هِيَ﴾ مبتدأ، و﴿سَلَٰمٌ﴾ خبر مقدّم، وأَنْ ترتفع ﴿هِيَ﴾ بسلام، على قولِ الأَخفش.

قلتُ: إنّما قالَ هذا الأَخفشُ في اسمِ الفاعِلِ واسمِ المفعولِ والظرفِ والجارِ والمجرورِ، لا في المصدرِ، وقد تقدَّمَ أَنّ سلاماً مصدرٌ، إلّا أَنْ يكونَ توهمَ من تقديرِهِ باسمِ الفاعِلِ أَنَّهُ يجري مجرى اسمِ الفاعلِ في الاعتمادِ وعَدَمِهِ، وفيه نَظَرٌ.

﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ﴾: (م): أَجازَ أَبو [٢٢٨ب] البقاءِ: أَنْ يتعلَّقَ بـ﴿تَنَزَّلُ﴾، وأَنْ يتعلّقَ بـ﴿سَلَٰمٌ﴾. انتهى.

---

(١) (والجمهور... إنسان): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٢) البحر ٨/ ٤٩٧.

(٣) التبيان ٢/ ١٢٩٦، وكذا أقواله الأخرى في هذه السورة.

وقرأ الجمهورُ: بفتحِ لام مطلع. والكسائيّ[١]، وأَبو عمرو[٢]، بخِلافٍ عنه: بكسرِها، فقيل: مصدران في لغةِ تميم.

(م): أَبو البقاءِ: وقيلَ: الفتحُ أَقيسُ. انتهى.

وقيلَ: المصدرُ بالفتحِ، والموضعُ بالكسر عندَ أَهلِ الحِجازِ.

(١) قراءة الكسائي ص١٣٤.

(٢) البحر ٨/ ٤٩٧.

إعراب سورة القَيِّمة[1]

﴿مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [١]: (م): أَبو البقاء[2]: حال من الفاعلِ في ﴿كَفَرُوا۟﴾.

﴿وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾: الجمهورُ: بالياءِ، مجروراً بالعطف على ﴿أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾. وقُرِئَ[3]: بالواوِ، مرفوعاً بالعطفِ على ﴿ٱلَّذِينَ﴾.

﴿مُنفَكِّينَ﴾: (م): أَبو البقاءِ: خبرُ كان. انتهى.

ومُنفكّين: اسمُ فاعل من انفكَّ، وهي التّامة وليستْ الدّاخلة على المبتدأ والخبر. وقالَ بعضُهم: هي النّاقصة، وقدَّرَ منفكّين عارفينَ أَمر محمد ﷺ.

ورُدَّ[4]: بأَنَّ خبر كانَ لا يجوزُ حذفُهُ اقتصاراً ولا اختصاراً، نَصَّ عليه الأَصحابُ. وقولُهُ[5]:

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨١، ٢٨٢، وللزجاج ٥/٣٤٩، ٣٥٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٦٨ ـ ٣٧٠، والنكت في القرآن ٢/ ٧٥٠ ـ ٧٥٢، والكتاب الفريد ٦/٤٣٨ ـ ٤٤٢، والدر المصون ١١/٦٧ ـ ٧٢. وهي سورة البيِّنة في المصحف. وتُسمى أَيضاً: البريَّة، ولم يكن. (الإتقان ٢/٣٦٦).

(٢) التبيان ٢/١٢٩٧. وكذا في المواضع السبعة الآتية لأبي البقاء.

(٣) الأعمش وإبراهيم في تفسير القرطبي ٢٢/٤٠٩.

(٤) البحر ٨/٤٩٨.

(٥) الشمردل في شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٣١٦، وحارثة بن بدر في شعره: ص٣٤٧، وتمام البيت:

لهفي عليك للهفة من خائف   يبغي جوارك..............

حـــيـــنَ لـــيـــسَ مـــجـــيـــرُ

فحُذِف الخبرُ؛ أَيْ: في الدّنيا، ضرورةً عندهم.

﴿رَسُولٌ﴾ [٢]: الجمهورُ: بالرفعِ، بدلاً من ﴿ٱلْبَيِّنَةُ﴾.

(م): أَبو البقاءِ: أَو خبرُ مبتدأ محذوف. انتهى.

وأُبَيٌّ[١]: بالنصبِ، حالاً مِن ﴿ٱلْبَيِّنَةُ﴾.

﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾: (م): أَجازَ أَبو البقاءِ: أَنْ يتعلّقَ برسولٍ، وأَنْ يكونَ حالاً منه، أَو من صُحُف؛ أَيْ: يتلو صُحُفاً مطهّرةً مُنزلةً من الله.

﴿يَتْلُوا۟﴾: (م): أَجازَ أَبو البقاء: أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً من الضّميرِ في الجارِّ، يعني: من الله. وهذا على أَنّ ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ حال من ﴿رَسُولٌ﴾، لا مِن صحفٍ، وأَنْ تكونَ صفة لرسول، وعلى هذا يجوزُ أَنْ يكونَ ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ حالاً من صحف.

﴿فِيهَا كُتُبٌ﴾ [٣]: (م): أَبو البقاء: الجملةُ نعتٌ لصُحُفٍ.

﴿مُخْلِصِينَ﴾ [٥]: (م): أَبو البقاء: حال. انتهى.

والجمهورُ: بكسرِ اللّامِ، و﴿ٱلدِّينَ﴾: منصوبٌ، على أَنَّهُ مفعول باسمِ الفاعلين، وهو ﴿مُخْلِصِينَ﴾.

والحَسَنُ[٢]: بفتحِها. و﴿ٱلدِّينَ﴾ على هذا منصوبٌ على المصدرِ من معنى: ﴿لِيَعْبُدُوا۟﴾، [أَيْ: ليدينوا اللهَ بالعبادةِ الدين، أَو منصوب على إسقاط (في)؛ أَيْ: في الدّين.

﴿حُنَفَآءَ﴾: (م): أَبو البقاء: حال أُخرى، يعني[٣]: والأُولى

---

(١) مختصر في الشواذ ص١٧٦.

(٢) مفردة الحسن البصري ص٢٨٩، ومصطلح الإشارات ص٥٦٣.

(٣) (يعني): ساقطة من «د»، «س».

﴿مُخْلِصِينَ﴾، وصاحبهما: ضمير الفاعل في ﴿لِيَعْبُدُوا﴾]. أو حال من الضمير في ﴿مُخْلِصِينَ﴾.

﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾: الجمهورُ: بإضافة ﴿دِينُ﴾ إلى ﴿ٱلْقَيِّمَةِ﴾، على تقدير: دين الأُمّة القيِّمة؛ أيْ: المستقيمة. أو الكتب القيِّمة، وكأَنَّهُ لمّا تقدَّمَ لفظ (قيِّمة) نكرة، كانتِ الألفُ واللّامُ في ﴿ٱلْقَيِّمَةِ﴾ للعهدِ، كقوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦].

وقرأ عبد الله[١]: وذلكَ الدينُ القيِّمةُ، بتعريفِ الدين، ورفع القيِّمة صفة له، والهاءُ فيه للمبالغة، أو على تأويل أنّ الدين بمعنى المِلَّة، كقولِهِ[٢]:

ما هذه الصَّوْتُ

أَيْ: ما هذه الصَّيْحَةُ؟

﴿فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ﴾ [٦]: (م): أَبو البقاءِ[٣]: ﴿فِى نَارِ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾. و﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾: حال من الضّمير في الخبرِ.

﴿ٱلْبَرِيَّةِ﴾: نافع، وابن عامر[٤]: بالهمزِ، مِن: بَرَأَ، بمعنى: خَلَقَ. والجمهورُ: بشدِّ الياءِ، فيحتمل أَنْ يكونَ أَصلُهُ الهمزَ، ثمّ سُهِّلَ بالإبدالِ وأُدغمَ[٥].

---

(١) المحرر الوجيز ٨/ ٦٦٤. وجاءت غلطاً في مختصر في الشواذ ص١٧٧.

(٢) رويشد بن كثير الطائي في الحماسة ١/ ١٠٢، وشرح المرزوقي ١/ ١٦٦، وتمام البيت:

يا أيّها الراكب المزجي مطيته ... سائل بني أسد............

(٣) التبيان ٢/ ١٢٩٧، ١٢٩٨.

(٤) السبعة ص٦٩٣، والكتاب المختار ٢/ ٩٨٥.

(٥) «م»، «د»، «س»: بالإدغام ثمّ أُبدل.

(م): أَبو البقاء[١]: وهي فَعِيلَةٌ بمعنى مفعولة، وهي صِفَةٌ غالبةٌ لأَنّها لا يُذكرُ معها الموصوف. انتهى.

ويُحتملُ أَنْ تكونَ قراءةُ غيرِ الهمزِ من البَرَى[٢]، وهو التُّرابُ.

قالَ ابنُ عطية[٣]: وهذا الاشتقاقُ يجعلُ الهمزَ خَطَأً، وهو اشتقاقٌ غير مرضيٍّ.

ومنعَ الشّيخُ[٤]: أَنْ يكونَ خَطَأً؛ لأَنَّ القراءَتين قد تختلفانِ[٥] في الاشتقاقِ، كقوله تعالى: «أَو نَنْسَأُها»[٦]، ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾[٧] [البقرة: ١٠٦].

﴿خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [٧]: الجمهورُ: ﴿خَيْرُ﴾ مقابل (شرٌّ).

وقُرِئَ[٨]: خِيارُ، جمع: خَيِّر، كجَيِّد وجِياد.

---

(١) التبيان ٢/ ١٢٩٨.

(٢) مقصور يُكتب بالياء. (المقصور والممدود لابن ولاد ص٦٠، وللقالي ص١١٤).

(٣) المحرر الوجيز ٨/ ٦٦٤.

(٤) البحر ٨/ ٤٩٩.

(٥) هنا تنتهي ورقة ٢٢٨ب من الأصل، وبعدها ورقة ساقطة، واعتمدنا على نسخة «م» فيها (ق٢٩٢ب).

(٦) بفتح النون الأُولى والسين، وهمزة ساكنة بعدها: وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو. (السبعة ص١٦٨، والتيسير ص٢٣١، ومفردة ابن كثير ص٤٠، ومفردة أبي عمرو ص٧٨).

(٧) بغير همزٍ، مع ضمّ النون، وكسر السين: وهي قراءة باقي السبعة. (السبعة، والتيسير، كما سلف).

(٨) عامر بن عبد الواحد في: مختصر في الشواذ ص١٧٧، والمحتسب ٢/ ٣٦٩ وفيه: قال عامر بن عبد الواحد: سمعت إماماً لأهل مكّة يقرأ: (أُولئك هم خِيَارُ البَرِيّةِ).

إعراب سورة الزّلزلة[(١)]

﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ [١]: العاملُ في ﴿إِذَا﴾ مضمرٌ يدلُّ عليه مضمونُ الجملةِ الآتيةِ، تقديرُهُ: يُحشرون، وقيلَ: اذكُرْ.

وقالَ الزّمخشريّ[(٢)]: ﴿تُحَدِّثُ﴾ [٤].

﴿زِلْزَالَهَا﴾: الجمهور: بكسرِ الزّاي. والجَحْدريّ[(٣)]: بفتحِها.

قالَ ابنُ عطيّة[(٤)]: وهو مصدرُ كالوَسْواس.

وقال الزّمخشريّ[(٥)]: المكسورُ مصدرٌ، والمفتوحُ اسمٌ. وليسَ في الأَبنيةِ: (فَعلال) بالفتحِ إلّا في المضاعفِ.

وجعلَ غيرُه المفتوحَ مصدراً، وهو ابنُ عطيّة.

قِيلَ: وقد يجيءُ المفتوحُ بمعنى اسمِ الفاعلِ، كفَضْفَاض، في معنى: مُفَضْفِض، وصَلصال، في معنى: مُصَلْصِل.

وقولُهُ: وليسَ في الأَبنيةِ، استظهرَ عليه[(٦)] بقولهم: (ناقةٌ خَزْعال) بفتحِ الخاءِ، وليسَ بمضاعف.

﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ﴾ [٤]: يوم إذ زُلزلت وأَخرجت تُحدِّث. ويومئذٍ بدلٌ

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٣، ٢٨٤، وللزجاج ٥/ ٢٧٥، ٢٧٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٧١، ٣٧٢، والكتاب الفريد ٦/ ٤٤٣ ـ ٤٦٦، والدر المصون ١١/ ٧٣ ـ ٧٩.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٧٦.

(٣) مختصر في الشواذ ص١٧٧.

(٤) المحرر الوجيز ٨/ ٦٦٧.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٧٥.

(٦) البحر ٨/ ٥٠٠. وناقة خَزْعال: فيها ظَلْعٌ.

من ﴿إِذَا﴾ فيعمل فيه العامِلُ في المبدلِ منه، والعاملُ مكرّرٌ على الخلاف.

(م): وأَجازَ أَبو البقاءِ[١] أَنْ يكونَ العاملُ في ﴿إِذَا﴾: اذكرْ، وفي ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: تُحدِّثُ. وعلى هذا لا تكونُ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بَدَلاً من ﴿إِذَا﴾. انتهى.

وتُحدِّث هنا تتعدَّى إلى اثنينِ، والأَوّلُ محذوفٌ؛ أَيْ: تُحدِّثُ النّاسَ، وليست بمعنى اعلم المنقولة من (علم) المتعدية إلى اثنين، فتتعدَّى بالباءِ.

(م): وأَجاز أَبو عليّ في الحجّة[٢]: أَنْ يكونَ ضميرُ الفاعِلِ في ﴿تُحَدِّثُ﴾ للغائبِ؛ أَيْ: تُحدِّثُ هي؛ أَيْ: الأرضُ، وأَنْ تكونَ للمخاطِبِ؛ أَيْ: تُحدِّثُ أَنتَ أَيُّها الإنسانُ.

﴿بِأَنَّ رَبَّكَ﴾ [٥]: الباءُ سَبَبِيّةٌ، وتتعلّقُ بـ﴿تُحَدِّثُ﴾.

وأَجازَ الزّمخشريّ[٣]: أَنْ يكونَ ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ﴾ [٥] بدلاً[٤] من ﴿أَخْبَارَهَا﴾، كأَنَّهُ قِيلَ: يومئذٍ تُحدِّثُ بأَخبارِها بأَنّ ربَّكَ أَوحى لها؛ لأَنَّكَ تقولُ: حدَّثْتُهُ كذا، وحدَّثْتُهُ بكذا.

واعترضَ[٥]: بأَنَّ الفعلَ إذا كانَ يتعدَّى تارةً بنفسه وتارةً بحرفِ الجرِّ، فلا يجوزُ في تابعِهِ إلّا [٢٩٣أ] الموافقة في الإعرابِ، فلا يجوزُ: استغفرتُ الذّنبَ العظيمِ: بنصبِ الذّنبِ وجرِّ العظيمِ، لجواز أَنّكَ تقولُ:

(١) التبيان ٢/١٢٩٩.
(٢) في إيضاح الشعر ص٢٢٦، وليس في الحجة.
(٣) الكشاف ٤/٢٧٦.
(٤) من الكشاف، وفي الأُصول الثلاثة: (بدل).
(٥) البحر ٨/٥٠١.

من الذّنبِ. ولا استغفرتُ من الذّنِب العظيمَ: بجرِّ الذّنبِ ونَصبِ العظيمِ، لجوازِ أنَّكَ تقول: الذّنب، وإنّما ذلكَ إذا كانَ حرفُ الجرِّ زائداً، نحو: ما رأيتُ مِن رجلٍ عاقِلاً، بجرِّ (عاقل) على اللّفظِ، ونصبهِ على الموضعِ. ولا يجوزُ: ما رأيتُ رجلاً عاقلٍ: بنصبِ رجل، وجرِّ عاقل، لجوازِ دخولِ (مِن) على رجل. وإنْ وَرَدَ شيءٌ من ذلكَ فبابُهُ الشّعرُ.

قلتُ: ما أجازَهُ الزّمخشريّ من إبدال: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ﴾ من ﴿أَخْبَارَهَا﴾ على معنى: تُحدِّثُ بأخبارِها، فهو جارٍ على التّوهم، وقد خرَّج عليه الفارسيّ مواضعَ، وجاءَتْ عليهِ أيضاً بعضُ قراءاتٍ[١]، كقراءةِ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠]: بنصبِ: فأصَّدَّقَ، وجزمِ: أكنْ[٢]. فلا ينبغي أنْ ينكرَ عليهِ مثل هذا.

وأجازَ أبو البقاءِ[٣] البدلَ على أنَّ الباءَ زائدةٌ في ﴿بِأَنَّ﴾، فالزّمخشريّ أجازَ البدلَ على تقديرِ وجودِ الباءِ في ﴿أَخْبَارَهَا﴾، وأبو البقاءِ على تقدير عدمها من ﴿بِأَنَّ﴾، فهما[٤] وَجْهانِ.

﴿أَوْحَىٰ لَهَا﴾: المشهورُ أنّ ﴿أَوْحَىٰ﴾ يتعدّى بـ(إلى)، وعُدِّي هنا باللامِ مراعاةً للفواصِلِ. قالَ العجّاجُ[٥] يصفُ[٦] الأرضَ:

أَوْحَى لها القَرارَ فاستقرَّتِ
وشَدَّها بالرّاسياتِ الثُّبَّتِ

---

(١) «س»: (من قراءات).
(٢) وهي قراءة السبعة غير أبي عمرو. (السبعة ص٦٣٧، والتيسير ص٤٨٧). وقرأ أبو عمرو: وأكونَ، بواو بعد الكاف، ونصب النّون. (مفردة أبي عمرو ص١٤٦).
(٣) التبيان ٢/١٢٩٩.
(٤) «د»: (فيهما).
(٥) ديوانه ١/٤٠٨.
(٦) «د»: نصب.

وقيلَ: المُوحى إليه محذوفٌ؛ أَيْ: أَوحى إلى ملائكته المصرفين أَنْ تفعلَ في الأَرضِ تلكَ الأَفعالَ، واللامُ في ﴿لَهَا﴾ لامُ السَّبَبِ.

(م): وقالَ أَبو البقاءِ[1]: ﴿لَهَا﴾ بمعنى: إليها.

﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ﴾ [٦]: يومئذ منصوب بـ﴿يَصْدُرُ﴾.

(م): أَبو البقاء: أَو على تقديرِ: اذكرْ، أَو بَدَل.

﴿أَشْتَاتًا﴾: (م): أَبو البقاءِ: حال، والواحد: شَتٌّ.

﴿لِّيُرَوْا﴾: (م): أَبو البقاءِ: اللام تتعلّقُ بـ﴿يَصْدُرُ﴾. انتهى.

والجمهورُ: بضمِّ الياءِ، مبنيّاً للمفعول. ونافع[2] في روايةٍ: بفتحها، مبنياً للفاعل.

﴿خَيْرًا﴾ [٧]: الظّاهرُ أَنّ خيراً منصوبٌ على التّمييز، وكذا ﴿شَرًّا﴾ [٨] بعده. وقيلَ: كلاهما بَدَلٌ مِن ﴿مِثْقَالَ﴾.

﴿يَرَهُۥ﴾: الجمهورُ: بفتحِ الياءِ؛ أَيْ: يرى خيراً. وابنُ عبّاس[3] [٢٩٣ب] بضمِّها.

وقرأَ هشام[4]، وأَبو بكر: بسكونِ الهاءِ فيهما.

وأَبو عمرو[5]: بضمِّهما مُشبعتين.

والباقون: بإشباعِ الأُولى، وسكونِ الثانية.

وإسكانُ الهاءِ في الوصلِ لغة حكاها الأَخفش، ولم يحكها (س)، وحكاها الكسائي عن بني كِلابٍ، وبني عَقِيل[6].

---

(١) التبيان ٢/١٢٩٩، وكذا المواضع الثلاثة الآتية.

(٢) البحر ٨/٥٠٢.

(٣) مختصر في الشواذ ص١٧٧.

(٤) ابن عمار، راوية ابن عامر، ت٢٤٥هـ. (معرفة القراء ١/٣٩٦، وغاية النهاية ٢/ ٣٥٤). والقراءة في السبعة ص٦٩٤.

(٥) السبعة ص٦٩٤.

(٦) البحر ٨/٥٠٢.

وقرأ عِكْرِمة[١]: يَرَاهُ، بإثباتِ الألفِ[٢]، على لغةِ مَنْ يجزمُ بحذفِ الحركةِ المقدرة[٣]، حكاها الأَخفشُ[٤]، أَو على تَوَهُّمِ أَنّ (مَنْ) موصولةً لا شرطيّة، كما قيلَ في قراءةِ: «يتَّقي ويَصْبِرْ» [يوسف: ٩٠]: بإثباتِ ياءِ (يتّقي)، وجزمِ (يصبرْ)[٥].

والرؤيةُ بصريّةٌ، وقيلَ: بمعنى الإضافة.

---

(١) شواذ القراءات ص٥٢٠.
(٢) فيهما.
(٣) في حروف العلة.
(٤) البحر ٨/ ٥٠٢.
(٥) وهي قراءة ابن كثير. (السبعة ص٣٥١، ومفردة ابن كثير ص٦٢).

إعراب سورة العاديات(١)

﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ [١]: والعادياتِ: قَسَمٌ، والموصوفُ محذوفٌ، والأكثر على أَنَّهُ الخيلُ. و﴿ضَبْحًا﴾: منصوبٌ على المصدرِ بإضمارِ فعلٍ؛ أَيْ: يضبحنَ ضَبْحاً، أو على أَنَّهُ في موضعِ الحالِ؛ أَيْ: ضابحات، أو على المصدرِ من معنى العادياتِ، على قولِ أبي عُبيدة(٢): إنّ الضَّبْحَ العَدْوُ الشّديدُ.

قالَ الزّمخشريّ(٣): أو بالعادياتِ، كأَنَّهُ قالَ: والضّابحات؛ لأَنَّ الضَّبْحَ يكونُ معه العَدْوُ.

واعترضَهُ الشّيخُ(٤): بأَنَّ الضَّبْحَ إذا كانَ مع العَدْوِ فلا تكونُ العاديات بمعنى الضّابحات، فلا ينبغي أَنْ يُفَسَّر بهِ.

قُلْتُ: ولا يلزمه الاعتراض؛ لأَنَّ مرادَهُ، واللهُ أعلمُ، أَنَّ الضَّبحَ يلزمُهُ العَدْو فاستعملَ اسمَ اللّازمِ في الملزومِ، وهو الضَّبْحُ. انتهى.

والضَّبْحُ: تصويتٌ جَهِيرٌ عندَ العَدْوِ الشّديدِ، ليسَ بصهيلٍ ولا رُغاءٍ ولا نُباحٍ(٥).

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٢٨٤ ـ ٢٨٦، وللزجاج ٥/ ٢٧٧ ـ ٢٧٩، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٧٣، والكتاب الفريد ٦/ ٤٤٧ ـ ٤٥١، والدر المصون ١١/ ٨١ ـ ٩٢.

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٣٠٧.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٧٧.

(٤) البحر ٨/ ٥٠٤.

(٥) المحرر الوجيز ٨/ ٦٧٢، ونقله أبو حيان نصّاً من غير إشارة في البحر ٨/ ٥٠٢.

﴿قَدۡحٗا﴾ [٢]: (م): أَبو البقاءِ[١]: مصدرٌ مؤكّدٌ؛ لأَنَّ الموريَ القادِحُ.

﴿صُبۡحٗا﴾ [٣]: (م): أَبو البقاءِ: ظرفٌ.

﴿فَأَثَرۡنَ﴾ [٤]: معطوفٌ على اسم الفاعِلِ الواقع صِلَة لـ(أَل)؛ لأَنَّهُ في معنى الفعل، وتقديرُهُ: واللاتي عَدَوْنَ فأَوْرَيْنَ فَأَغَرْنَ [٢٢٩أ] فَأَثَرْنَ[٢].

وعبارةُ الزّمخشريّ[٣]: معطوفٌ على الفعل الذي وُضِعَ اسم الفاعلِ موضعه.

وقرأَ الجمهورُ: بتخفيفِ الثّاءِ، وكذا في سِينِ: وَسَطْنَ[٤].

وأَبو حَيوة[٥]: بشدِّهما. وقتادة[٦]: بشدِّ السِّينِ.

ووجَّهَ الزّمخشريّ[٧] تشديدَ (أَثَّرنَ) على أَنَّهُ بمعنى: أَظهرنَ؛ لأَنَّ التّأثيرَ فيه معنى الإظهارِ، أَو قلب ثوَّرْنَ إلى وثّرنَ، وقلب الواو همزة. وهذا فيه تكلُّفٌ بعيدٌ.

ووَجَّهَ تشديدَ (وسَّطنَ) على أَنَّهُ للتعديةِ، والباء في ﴿بِهِۦ﴾ مزيدة للتوكيدِ، كقولِهِ[٨]: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥]، وهي مبالغةٌ في (وَسَطْنَ).

واعترضَ[٩]: بأَنَّهم نقلوا أَنّ (وسط) مُخَفَّفاً ومُثقَّلاً بمعنى واحد[١٠]، وضميرُ ﴿بِهِۦ﴾ في قوله: ﴿فَأَثَرۡنَ بِهِۦ﴾ عائدٌ على القَدْحِ[١١]،

---

(١) التبيان ٢/ ١٣٠٠. وكذا أقواله في المواضع الآتية.
(٢) هنا ينتهي السقط في الأصل. (٣) الكشاف ٤/ ٢٧٨.
(٤) من قوله تعالى في الآية (٥): «فَوَسَطْنَ به».
(٥) البحر ٨/ ٥٠٤.
(٦) ابن دعامة السدوسي، ت١١٧هـ. (المعارف ٤٦٢، وطبقات المفسرين ٢/ ٤٣). وقراءته في شواذ القراءات ٥٢١.
(٧) الكشاف ٤/ ٢٧٨. (٨) (كقوله): ساقطة من «د».
(٩) البحر ٨/ ٥٠٤. (١٠) بعدها في البحر: وأَنّهما لغتان.
(١١) كذا في الأَربعة الأصول، وفي البحر، والدّر: على الصّبح.

و﴿بِهِۦ﴾ الثّاني عائدٌ عليه، أو على النّقعِ؛ أَيْ: وَسَطْنَ بالنقعِ الجمعَ، فتكونُ الباءُ للتعدية، أو يكونُ ﴿بِهِۦ﴾ في موضع الحال؛ أَيْ: وَسَطْنَ ملتبسات بالنقعِ جَمْعاً مِن الأَعداءِ. ووسطه بمعنى توسّطه.

﴿لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [٦]: أَبو البقاءِ: ﴿لِرَبِّهِۦ﴾يتعلّق بـ (كنود)؛ أَيْ: كفورٌ لنعم ربِّه.

﴿لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ﴾ [٨]: قالَ الفرّاءُ[١]: نَظْمُ الآيةِ أَنْ يُقالَ: وأَنَّهُ لشديدُ الحبِّ للخيرِ، فلمّا تقدَّمَ الحبُّ قالَ: ﴿لَشَدِيدٌ﴾، وحذف من آخرِهِ ذِكْرَ الحبِّ؛ لأَنَّهُ قدْ جَرَى ذِكْرُهُ، ولرؤوس الآي، كقولِهِ تعالى: ﴿فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، كأَنَّهُ قالَ: في يومٍ عاصفِ الرِّيحِ.

وقالَ غيرُهُ: اللّامُ للعِلّةِ؛ أَيْ: لأَجلِ حبِّ المالِ لبخيلٌ.

﴿يَعْلَمُ﴾ [٩]: مفعولُهُ محذوفٌ، وهو العامِلُ في ﴿إِذَا﴾؛ أَيْ: أَفَلا يعلمُ مآلَهُ ﴿إِذَا﴾.

وقالَ الحَوْفيّ[٢]: ﴿إِذَا﴾ ظرفٌ مضافٌ إلى ﴿بُعْثِرَ﴾، والعامِلُ فيهِ ﴿يَعْلَمُ﴾.

ولا يظهرُ؛ لأَنَّ المعنى: أَفَلا يعلمُ الآنَ[٣].

وقيلَ: العاملُ ما دَلّ عليه مضمونُ الجملةِ، وهو قولُهُ: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [١١]؛ أَيْ: يجزيهم ﴿إِذَا بُعْثِرَ﴾ ولا يعملُ (خبير) في ﴿إِذَا﴾، سواء كُسِرَتْ إنّ أو فُتحت؛ لأَنَّ ما بعدَ المكسورةِ لا يعملُ فيما قبلها، وإنْ كانتْ مفتوحة فخبير داخل في صِلة أَنْ المصدرية، فلا يعملُ

(١) معاني القرآن ٣/ ٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) علي بن إبراهيم أبو الحسن، ت٤٣٠هـ. (إنباه الرواة ٢/ ٢١٩، وطبقات المفسرين ١/ ٣٨١). وقوله في البحر ٨/ ٥٠٥، والدر ١١/ ٩٠.

(٣) البحر ٨/ ٥٠٥.

أَيضاً فيما قبلها[١].

﴿بُعْثِرَ﴾: الجمهورُ: بالعينِ مبنيّاً للمفعول. وعبد الله[٢]: بالحاءِ. ونصر بن عاصم[٣]: ﴿بَعْثَرَ﴾، مبنيّاً للفاعل.

﴿وَحُصِّلَ﴾ [١٠]: الجمهورُ: مبنيّاً للمفعولِ. وابنُ يَعْمر[٤]: مبنيّاً للفاعِل. وعنه: مبنيّاً للفاعلِ، خفيفَ الصّادِ.

﴿إِنَّ﴾ [١١]: الجمهورُ: بكسرِ الهمزةِ وباللام في ﴿لَّخَبِيرٌ﴾، والجملةُ مستأنفةٌ، والعاملُ في ﴿بِهِمْ﴾ وفي ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: ﴿لَّخَبِيرٌ﴾، على تضمينه معنى المجاز؛ لأَنَّهُ تعالى خبيرٌ دائماً.

وقرأَ أَبو السّمّالِ، والحجّاجُ[٥]: بفتحِ الهمزةِ، وإسقاطِ اللّامِ، فتكونُ أَنَّ ومعمولاها سدَّ مسدَّ مفعولي علمت.

وعلى هذا فيظهر أَنّ علم في قراءةِ الجمهورِ معلّقةٌ بإنّ المكسورةِ مع اللّامِ؛ لأَنَّ قراءةَ الفتحِ تقتضي أنّ ليعلم تعلُّقاً[٦] بالجملةِ.

(١) (ولا يعمل خبير... قبلها): ساقط من «م»، «د»، «س».
(٢) ابن مسعود: مختصر في الشواذ ص١٧٨.
(٣) الليثي، ت نحو ٩٠هـ. (إنباه الرواة ٣/ ٣٤٣، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٦). وقراءته في مختصر في الشواذ ص١٧٨.
(٤) اختلف في سنة وفاته فهي ٨٣هـ في نور القبس ص٢٢، وقبل سنة ٩٠هـ في معرفة القراء ١/ ١٦٢، وغاية النهاية ٢/ ٣٨١، و١٢٩هـ في أخبار النحويين البصريين ٤٠، وإنباه الرواة ٤/ ١٨. والقراءتان في البحر ٨/ ٥٠٥.
(٥) ابن يوسف الثقفي، ت٩٥هـ. (وفيات الأعيان ٢/ ٢٩، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٣٤٣). والقراءة في: مختصر في الشواذ ص١٧٨، والبحر ٨/ ٥٠٥.
(٦) «د»، «س»: معلقاً.

إعراب سورة القارعة(١)

﴿ٱلْقَارِعَةُ ① مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [١، ٢]: الجمهورُ: بالرفعِ فيهما، وإعرابُهُ كإعرابِ قوله: ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾ [الواقعة: ٨]، وقد تقدَّمَ.

وقرأَ عيسى(٢): بنصبهما على إضمارِ فِعْلٍ؛ أَيْ: اذكروا القارعةَ، و﴿مَا﴾: زائدة للتوكيد، [٢٢٩ب] والقارعة: تأكيد لفظي للأَوّلِ.

﴿يَوْمَ يَكُونُ﴾ [٤]: الجمهورُ: بنصب يوم.

قالَ ابنُ عطيّة(٣): وهو ظرفٌ، العاملُ فيه: القارعةُ.

واعترضَ(٤): بأَنَّهُ إنْ أَرَادَ اللّفظَ الأَوّلَ فلا يجوزُ الفصل بينَ العاملِ، وهو في صلة (أل)، والمعمولِ بالخبرِ(٥)، وذلكَ لا يجوزُ. وكذلكَ لو صار القارعة عَلَماً للقيامةِ لا يجوزُ أَيضاً. وإنْ أرادَ الثّاني والثّالث فلا يلتئمُ معنى الظّرفِ معه(٦).

وقالَ الزّمخشريّ(٧): ينتصبُ بمضمرٍ دلّتْ عليه القارعة؛ أَيْ: تقرعُ يومَ يكونُ.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٦، ٢٨٧، وللزجاج ٥/ ٣٥٥، ٣٥٦، وإعراب ثلاثين سورة ١٥٩ ـ ١٦٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٧٤، والكتاب الفريد ٦/ ٤٥٢، ٤٥٣، والدر المصون ١١/ ٩٣ ـ ٩٦.

(٢) المحرر الوجيز ٨/ ٦٧٧، والبحر ٨/ ٥٠٦، والدر المصون ١١/ ٩٤.

(٣) المحرر الوجيز ٨/ ٦٧٧.

(٤) البحر ٨/ ٥٠٦.

(٥) «م»، «د»، «س»: وهو في صلة أن والمعمول. و(بالخبر): ساقطة منها جميعاً.

(٦) «م»، «د»، «س»: (فلا يعطيه المعنى).

(٧) الكشاف ٤/ ٢٧٩.

وقالَ الحَوْفيّ(١): تأتي يومَ يكونُ.

وقيلَ: اذكر يومَ.

وقرأ زيد بن عليّ(٢): برفعِ ﴿يَوْمَ﴾، خبر مبتدأ محذوف؛ أيْ: وقتها يومُ.

﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [٩]: الجمهورُ: بضمِّ الهمزةِ. وطَلْحَةُ(٣): بكسرِها.

قالَ ابن خالويه(٤): وحَكَى ابنُ دريد(٥): أنَّها لغةٌ.

وأَمَّا النّحويون فيقولونَ: لا يجوز كسرُ الهمزةِ إلّا أَنْ تتقدَّمها كسرةٌ أَو ياء.

ومعنى (أُمّه): مأواه. وقيلَ: على حذفِ مضافٍ؛ أَيْ: فأُمُّ رأسِهِ. وقيلَ: هو تفاؤلٌ بشرٍّ، وإذا دَعوا بالهلكة قالوا(٦): (هَوَتْ أُمُّهُ).

﴿مَا هِيَهْ﴾ [١٠]: الهاءُ للسّكْتِ، وحذفها للوصل ابنُ أبي إسحاق(٧)، وأثبتها الجمهورُ.

﴿نَارٌ﴾ [١١]: خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أيْ: هي نارٌ.

---

(١) البحر ٨/٥٠٦. وقوله: ساقط من «م»، «د»، «س».
(٢) شواذ القراءات ص٥٢٢.
(٣) ابن مصرّف الكوفي، ت١١٢هـ. (معرفة القراء ١/٢١١، وغاية النهاية ١/٣٤٣). والقراءة في شواذ القراءات ٥٢٢.
(٤) إعراب ثلاثين سورة ص١٦٣.
(٥) محمد بن الحسن، ت٣٢١هـ. (مراتب النحويين ٨٤، وإنباه الرواة ٣/٩٢). وقوله في كتابه: جمهرة اللغة ١/٦٠.
(٦) الأمثال لأبي عبيد ص٧٠، وجمهرة الأمثال ٢/٣٥٤.
(٧) البحر ٨/٥٠٧.

إعراب سورة التكاثر[1]

﴿أَلۡهَىٰكُمُ﴾ [١]: الجمهورُ: على الخبر. وابنُ عباس[2]: بالمدِّ على الاستفهام. والكسائيّ[3]، في روايةٍ: بهمزتينِ. ومعنى الاستفهام: التوبيخُ والتّقرير.

﴿ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ [٤]: الجمهورُ: على أَنَّ تكرارَ هذه الجملةِ للتوكيد.

وقالَ الزّمخشريّ[4]: التّكرارُ توكيدٌ للردعِ والإنذارِ، و﴿ثُمَّ﴾: للدلالةِ على أَنَّ الإنذارَ الثّاني أَبلغُ مِن الأَوّلِ وأَشَدُّ، كما تقولُ للمنصوحِ: أَقولُ لكَ ثُمَّ أقولُ لكَ لا تفعلْ.

﴿لَوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [٥]: جوابُ ﴿لَوۡ﴾ محذوفٌ لدلالةِ ما قبلَهُ عليه، وهو: ﴿أَلۡهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾: أَيْ: لو تعلمونَ لما أَلهاكُمُ التّكاثرُ.

(م): وقدَّرهُ أَبو البقاءِ[5]: لرجعتم عن كفركم.

﴿عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ﴾: مِن إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِهِ.

﴿لَتَرَوُنَّ﴾ [٦]: ابنُ عامر، والكسائيّ[6]: بضمِّ التّاءِ. والباقون: بالفتحِ.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٧، ٢٨٨، وللزجاج ٥/ ٣٥٧، ٣٥٨، وإعراب ثلاثين سورة ١٦٥ ـ ١٧٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٧٥، ٣٧٦، والكتاب الفريد ٦/ ٤٥٤ ـ ٤٥٦، والدر المصون ١١/ ٩٧ ـ ٩٩.

(٢) مختصر في الشواذ ص١٧٨.

(٣) أَأَلهاكم. (مختصر في الشواذ ص١٧٨).

(٤) الكشاف ٤/ ٢٨١.

(٥) التبيان ٢/ ١٣٠٢.

(٦) السبعة ص٦٩٥، والبديع ص٣٠٤، والتيسير ص٥٣١.

وابنُ كثير[١] في رواية، وعاصم[٢] في روايةٍ: بفتحها في ﴿لَتَرَوُنَّ﴾، وضمّها في ﴿لَتَرَوُنَّهَا﴾ [٧]. ومجاهد[٣]: بضمِّهما.

وأبو عمرو[٤]، بخلاف [عنه]: يهمز[٥] الواوينِ استثقالاً للضمة عليهما، كما همزوا في[٦]: «وُقِّتَتْ» [المرسلات: ١١]. وكانَ القياسُ أَنْ لا تهمز لأَنّها حركةٌ عارضةٌ لالتقاءِ السّاكنين فلا يُعتدُّ بها، لكنّها لمّا لزِمَتْ في الكلمةِ[٧] أَشبهتِ الحركةَ الأَصليةَ فهُمِزَتْ. وقد همزوا من الحركةِ العارضةِ ما يزولُ في الوقفِ، نحو: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [البقرة: ١٦]، فهمزُ هذِهِ أَولى[٨].

(م): أَبو البقاءِ[٩]: هو من رؤيةِ العينِ، نُقِلَ بالهمز فتعدَّى إلى [٢٣٠أ] اثنين.

﴿عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾: (م): أَبو البقاء[١٠]: مصدر على المعنى؛ لأَنَّ (رأى) و(عايَنَ) بمعنى.

---

(١) البحر ٨/٥٠٨. (٢) البحر ٨/٥٠٨.

(٣) مختصر في الشواذ ص١٧٩.

(٤) مختصر في الشواذ ص١٧٩، وشواذ القراءات ص٥٢٣.

(٥) «د»، «س»: (بهمز).

(٦) قرأ بالواو أبو عمرو وحده من السبعة. (مفردة أَبي عمرو ص١٥٠، ورواية أبي عمرو ص٢٠٤). والباقون: بالهمز. (السبعة ص٦٦٦، والتيسير ص٥٠٦).

(٧) «د»، «س»: (الحركة).

(٨) ينظر: الدر المصون ١/١٥١، ١٥٢. (٩) التبيان ٢/١٣٠٢.

(١٠) التبيان ٢/١٣٠٢.

إعراب سورة العصر[(١)]

﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ [١]: الجمهورُ: بسكونِ الصّادِ، وكذا باء الصّبْرِ. وقرأ سلام[(٢)]: بكسرهما.

قالَ ابنُ عطيّة[(٣)]: وهذا لا يجوزُ إلّا في الوقفِ، على نقل الحركةِ. ورُوِيَ عن أَبي عمرو: بكسرِ الباءِ إشماماً، قالَ: وهذا أَيضاً لا يكونُ إلّا في الوقفِ.

وفي الكامِل[(٤)] للهُذَليّ[(٥)]، عن أَبي عمرو: كَسْرُ ما قبلَ السّاكنِ في: العَصْر، والصّبْر، و﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ [١]، ﴿وَٱلْوَتْرِ﴾ [الفجر: ٣].

وابنُ خالويه[(٦)]: بنَقْلِ الحركةِ في ﴿بِٱلصَّبْرِ﴾ عن أَبي عمرو.

وصاحبُ اللّوامحِ[(٧)] عن عيسى البصرةِ[(٨)]: بنقلِ حركةِ الرّاءِ إلى

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٥٩، ٣٦٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٧٧، والكتاب الفريد ٦/ ٤٥٧، ٤٥٨، والدر المصون ١١/ ١٠١ ـ ١٠٣.

(٢) ابن سليمان الطويل، أبو المنذر، ت١٧١هـ. (معرفة القراء ١/ ٢٧٧، وغاية النهاية ١/ ٣٠٩). والقراءة في السبعة ص٦٩٦.

(٣) المحرر الوجيز ٨/ ٦٨٦.

(٤) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ص٦٦٢، ٦٦٣.

(٥) أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة المغربي، ت٤٦٥هـ. (معرفة القراء ٢/ ٨١٥، وغاية النهاية ٢/ ٣٩٧).

(٦) مختصر في الشواذ ص١٧٩.

(٧) أبو الفضل الرازي، سلفت ترجمته. والقراءة في البحر ٨/ ٥٠٩.

(٨) ابن عمر الثقفي البصري، ت١٤٩هـ. (مراتب النحويين ص٢١، ومعرفة القراء ١/ ٢٧٠).

الباءِ، [لئلا يحتاج إلى أَنْ يأتي ببعضِ الحركةِ في الوقفِ وإلى أَنْ يُسكِّنَ فيجمع بين ساكنين]، وذلكَ لغةٌ شائعةٌ وليستْ بشاذّةٍ [بل مستفيضة]، وبذلك[1] دلالةٌ على الإعراب، وانفصالٌ من التقاء السّاكنين، وتأديةُ[2] حقِّ الموقوفِ عليهِ من السّكونِ. انتهى.

ومنه قوله[3]:

أَنـا جـريـرٌ كُـنْـيَـتـي أبـو عَـمِـرْ
أَضربُ بالسّيفِ وسَعْدٌ في القَصِرْ

يُريدُ: أبو عَمْرو، والقَصْر.

﴿خُسُرٍ﴾ [٢]: الجمهورُ: بسكونِ السّينِ. وأَبو بكر عن عاصم[4]: بضمِّها.

---

(١) من «م»، «د»، «س». وفي الأصل: (وفيها).
(٢) «م»، «د»، «س»: وبأنه.
(٣) بلا عزو في مختصر في الشواذ ص١٧٩، والإنصاف ص٥٩١، والبحر ٨/ ٥٠٩، والدر المصون ١١/ ١٠٢.
(٤) مختصر في الشواذ ص١٧٩، وتفسير القرطبي ٢٢/ ٤٦٥.

إعراب سورة الهُمزة[1]

﴿هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [١]: الجمهوُر: بفتحِ ميمهما. و(فُعَلَة): من أَبنيةِ المبالغةِ، كنُوَمَة وسُخَرَة وضُحَكَة[2]. والباقون: بسكونهما.

وهو المَسْخَرَةُ الذي يأتي[3] بالأَضاحيكِ، فيُضحَك منه ويُشتمُ ويُهمزُ ويُلمزُ.

﴿ٱلَّذِى جَمَعَ﴾ [٢]: الذي: بدلٌ، أَو منصوب بأَذمّ، أَو مرفوع بإضمارِ (هو).

وقرأَ ابنُ عامر، وحمزة، والكسائي: «جَمَّعَ»: بتشديدِ الميمِ. والباقون: بتخفيفِها[4].

﴿وَعَدَّدَهُۥ﴾: الجمهورُ: بشدِّ الدّالِ الأُولى؛ أَيْ: أَحصاهُ وحافظَ عليه. وقيلَ: جَعَلَهُ عدَّةً لطوارقِ الدّهرِ.

والحسنُ[5]: بتخفيفِها؛ أَيْ: ضَبَطَ عَدَدَهُ.

﴿يَحْسَبُ﴾: (م): أَعربَهُ أَبو البقاءِ[6]: حالاً من الضّميرِ في ﴿جَمَعَ﴾.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٩ ـ ٩٢١، وللزجاج ٥/ ٣٦١، ٣٦٢، وإعراب ثلاثين سورة ص١٧٨ ـ ١٨٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٧٨، ٣٧٩، والدر المصون ١١/ ١٠٥ ـ ١٠٨.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٢٤٧.

(٣) (يأتي): ساقطة من «س».

(٤) السبعة ص٦٩٧، والتيسير ص٥٣٢.

(٥) مفردة الحسن البصري ص٢٨٩، ومصطلح الإشارات ص٥٦٥.

(٦) التبيان ٢/ ١٣٠٣.

﴿كَلَّا﴾ [٤]: رَدْعٌ لهُ عن حسبانِهِ[١].

﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾: فيه ضميرُ الواحدِ[٢].

وعن أَبي عمرو[٣]: (لَيُنْبَذانِّ) بالألفِ، ضمير الاثنين؛ أَيْ: الهُمَزَةُ ومالُهُ.

وعن الحَسَن[٤]: (لَيُنْبَذُنَّ): بضمِّ الذّالِ؛ أَيْ: هو وأَنصارُهُ.

﴿فِي ٱلْحُطَمَةِ﴾: هذه قراءةُ الجمهور.

وقرأ زيد بن عليّ[٥]: في الحاطمةِ.

﴿نَارُ ٱللَّهِ﴾ [٦]: خبر مبتدأ محذوف؛ أَيْ: هي نارُ اللهِ.

﴿ٱلَّتِى تَطَّلِعُ﴾ [٧]: (م): أَبو البقاءِ[٦]: مرفوع على النّعت، أَو خبر مبتدأ محذوف، أَو في موضع نصب[٧] بأَعني.

﴿ٱلْأَفْـِٔدَةِ﴾: (م): أَبو البقاءِ: جمعُ قِلَّةٍ استُعملَ في موضعِ الكَثْرَةِ.

﴿فِى عَمَدٍ﴾ [٩]: حمزة، والكسائيّ، وأَبو بكر: بضمَّتينِ، جمع عمود.

وهارون[٨]، عن أَبي عمرو: بضمِّ العينِ، وسكونِ الميمِ.

والباقون: بفتحهما[٩].

---

(١) (كلا . . . حسبانه): ساقط من «م»، «د»، «س».
(٢) «م»، «د»، «س»: الجمهور بفتح الهمزة وفيه.
(٣) البحر ٨/ ٥١٠، والدر المصون ١١/ ١٠٧.
(٤) مفردة الحسن البصري ص٢٨٩، ومصطلح الإشارات ص٥٦٥.
(٥) في الموضعين. (البحر ٨/ ٥١٠).
(٦) التبيان ٢/ ١٣٠٣. وكذا في الموضعين الآتيين.
(٧) من «م»، «د»، «س»: (والتبيان). وفي الأصل: (أو منصوب بأعني).
(٨) ابن موسى، سلفت ترجمته. والقراءة في مختصر الشواذ ص١٧٩.
(٩) السبعة ص٦٩٧، والكتاب المختار ٢/ ٩٩٣.

وهو اسمُ جمعٍ، واحده: عمود. وقالَ الفرّاءُ[١]: جمعُ عمود، كما قالوا: أَديم وأُدُم. وقالَ أَبو عُبيدَة[٢]: جمعُ عماد.

(م): وأَجازَ أَبو البقاءِ: أَنْ يكونَ خبر مبتدأ محذوف؛ أَيْ: هم في عَمَد، أَو صفة لـ﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ [٨].

(١) معاني القرآن ٣/ ٢٩١.

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٣١١.

إعراب سورة الفيل[1]

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ﴾ [١]: الجمهورُ: بفتحِ الرّاءِ، وعلامة الجزمِ حذف الألفِ.

وقرأَ السُّلَمِيُّ[2]: بسكونِ الرّاءِ، وهو جَزْمٌ بعدَ جَزْمٍ. ونقلَ عنه صاحبُ اللّوامحِ: (تَرْأَ) بهمزةٍ مفتوحةٍ مع سكونِ الرّاءِ [٢٣٠ب] على الأَصلِ، وهي لغةُ تميمٍ.

و﴿تَرَ﴾ معلّقة، والجملة التي فيها الاستفهام، وهي ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ في موضعِ نصبٍ بـ﴿تَرَ﴾، و﴿كَيْفَ﴾ معمولة لـ﴿فَعَلَ﴾.

﴿أَبَابِيلَ﴾ [٣]: أَيْ: جماعات تجيءُ شيئاً بعدَ شيءٍ.

قالَ أَبو عبيدة[3]، والفرّاءُ[4]: لا واحد له مِن لفظِهِ، فيكونُ مثل: عباديد.

وقيلَ: واحِدُهُ: إِبَّوْل، كعِجَّوْل. وقيلَ: إِبِّيل، كسِكِّين. وقيل: إِبّال[5].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٦٣، ٣٦٤، وإعراب ثلاثين سورة ص١٨٨ ـ ١٩٥، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٨٠، والدر ١١/ ١٠٩، ١١٠.

(٢) أبو عبد الرحمٰن عبد الله بن حبيب، ت٧٤هـ. (معرفة القراء ١/ ١٤٦، وغاية النهاية ١/ ٤١٣). والقراءة في المحتسب ٢/ ٣٧٣، والبحر ٨/ ٥١٢.

(٣) مجاز القرآن ٢/ ٣١٢.

(٤) معاني القرآن ٣/ ٢٩٢.

(٥) ينظر في هذه الأقوال: الهداية ١٢/ ٨٤٤٥، ٨٤٤٦، وتفسير القرطبي ٢٢/ ٤٩١، ٤٩٢، والبحر ٨/ ٥١١، وعمدة الألفاظ ١/ ٨٣ ـ ٨٥.

وذكرَ الرّقاشيّ[١]، وكانَ ثِقَةً، أَنَّهُ سمِعَ في واحدِهِ: إِبَّالة.

وحَكَى الفرّاءُ[٢]: إبَالة، مُخَفَّفاً.

﴿تَرْمِيهِم﴾ [٤]: الجمهورُ: بالتاءِ، والطَّيْرُ: اسمُ جنسٍ يجوزُ تأنيثه كهذهِ القراءةِ، وقولِهِ[٣]:

كالطَّيرِ تنجو من الشُّؤْبوبِ ذي البَرَدِ

وأبو حنيفة[٤]: بالياءِ، على تذكيرِهِ.

وقيلَ: الضّميرُ عائدٌ على ﴿رَبُّكَ﴾.

(م): أَبو البقاءِ[٥]: و﴿تَرْمِيهِم﴾: نعتٌ لطَير.

﴿كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [٥]: (م): أَبو البقاء: الكاف مفعول ثانٍ. يُريدُ: لجعلهم.

﴿مَّأْكُولٍ﴾: الجمهورُ: بسكونِ الهمزةِ، وهو الأَصلُ؛ لأَنَّهُ صيغةُ (مفعول) من ﴿فَعَلَ﴾.

وقُرِئَ[٦]: بفتحِ الهمزة اتباعاً لحركةِ الميم. وهذا شاذٌّ، كما اتبعوا في (محموم) بفتحِ الحاءِ، لحركةِ الميمِ.

---

(١) كذا في الأصول الأربعة والبحر والدر. والصواب: الرؤاسي، كما جاء في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٢: وزعم لي الرؤاسيّ، وكان ثقة مأموناً: أَنَّهُ سمع واحدها: إبّالة، لا ياء فيها.

(٢) البحر ٨/ ٥١١، والدر المصون ١١/ ١١٠.

(٣) النابغة الذبياني، ديوانه ص١٨، وصدره:

والخيلُ تنزعُ غرباً في أَعِنَّتِها

(٤) النعمان بن ثابت الكوفي، ت١٥٠هـ. (طبقات الفقهاء ص٨٦، وغاية النهاية ٢/ ٣٤٢). وقراءته في الكامل ص٦٦٣، وشواذ القراءات ص٥٢٣.

(٥) التبيان ٢/ ١٣٠٤. وكذا في الموضع الآخر.

(٦) مختصر في الشواذ ص١٨٠، وشواذ القراءات ص٥٢٣، والبحر ٨/ ٥١٢.

إعراب سورة قُريش[1]

﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [١]: الأَخفشُ[2]: اللّامُ تتعلَّقُ بقولِهِ[3]: ﴿فَجَعَلَهُمْ﴾ [الفيل: ٥]. وقيلَ: فَعَلْنا ذلكَ لإيلافِ قريشٍ.

قالَ الزّمخشريّ[4]: وهذا بمنزلةِ التّضمينِ في الشّعر، وهو أَنْ يتعلّقَ معنى البيتِ بالذي قبلَهُ تعلُّقاً لا يصحُّ إلّا بهِ.

قالَ الحَوْفيّ[5]: ورَدَّ هذا القولَ جماعةٌ بأَنَّهُ لو كانَ كذلكَ [لكان] ﴿لِإِيلَٰفِ﴾ بعض سورة [﴿أَلَمْ تَرَ﴾]، وكان آخر السورةِ غير تامٍّ[6].

وقالَ الأَخفشُ، والكسائيّ[7]: تتعلّقُ بأَعجبوا مضمرة.

وقالَ الخليلُ[8]: تتعلّقُ بقولِهِ: ﴿فَلْيَعْبُدُواْ﴾ [٣].

قالَ الزَّمخشريّ[9]: ودخلتِ الفاءُ لِما في الكلامِ من معنى الشّرطِ؛ لأَنَّ المعنى: إِمَّا لا ﴿فَلْيَعْبُدُواْ﴾ لإيلافهم؛ أَيْ: إنْ لم يعبدوه لسائرِ نِعَمِهِ فليعبدوه لهذهِ الواحدةِ التي هي نعمةٌ ظاهرةٌ.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٣، ٢٩٤، وللزجاج ٥/ ٣٦٥، ٣٦٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٨١، والتبيان ٢/ ١٣٠٥، والدر المصون ١١/ ١١١ ـ ١١٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٥٨٥.

(٣) (بقوله): ساقطة من «م»، «د»، «س».

(٤) الكشاف ٤/ ٢٨٧.

(٥) البحر ٨/ ٥١٤، والزيادة منه.

(٦) من «س». وفي الأصل، «م»، «د»: (تمام).

(٧) البحر ٨/ ٥١٤. و(تتعلق): ساقطة من «د».

(٨) الكتاب ١/ ٤٦٤، والبحر ٨/ ٥١٤. وفي «د»، «س»: (الحوفي). وبياض في «م».

(٩) الكشاف ٤/ ٢٨٧.

وقرأَ الجمهورُ: إيلاف، مصدر آلفَ، رباعياً.

وابنُ عامر[١]: «لإلافِ» مصدرُ أَلِفَ، ثلاثياً.

يُقالُ[٢]: أَلِفَ الرّجلُ الأَمرَ إِلْفاً وإِلافاً، وآلفه غيرُه إيلافاً.

وقد يأتي آلَفَ الرّباعيّ متعدياً لواحدٍ كأَلِفَ الثّلاثيّ، قالَ ذو الرّمّة[٣]:

مِن المُؤْلفاتِ الرَّمْلَ أدماءُ حُرَّةٍ   شُعاعُ الضُّحَى في لَوْنِها يتوضَّحُ

ولم يختلفِ السّبعةُ في قراءة: ﴿إِۦلَٰفِهِمْ﴾ [٢] رباعيّاً.

ورُوِيَ عن أَبي بكر، عن عاصم[٤]: أَنَّهُ قرأَ بهمزتين، الثّانية منهما ساكنة، وهذا شاذٌّ وإنْ كانَ هو الأَصلُ، فأَبدلوا الكلمةَ التي هي فاء الكلمة لثقلِ اجتماعِ همزتينِ، ولم يبدلوا في نحو: يؤلف لزوماً لزوالِ الاستثقالِ بحذفِ الهمزةِ فيه.

ورُوِيَ عن عاصم، من طريقٍ آخر[٥]: إِإِيلافهم، بهمزتين مكسورتين، بعدَهما ياءٌ ساكنةٌ ناشئةٌ عن حركةِ الهمزة الثّانية لإشباعِ حَرَكَتِها. والصّحيحُ رجوعُ عاصم عن الهمزة الثّانية، وأَنَّهُ قرأَ كالجماعةِ.

وقرأَ أَبو جعفر، فيما حَكَى الزّمخشريّ[٦]: لإِلْفِ قريشٍ.

وحَكَى ابن عطيّة[٧] عنه: إِلْفِهم، فجمعَ بينَ مصدري أَلِفَ الثّلاثي.

---

(١) السبعة ص٦٩٨، والبديع ص٣٠٥، والتيسير ص٥٣٢.

(٢) ينظر: اللسان والتاج (ألف).   (٣) ديوانه ٢/ ١١٩٧.

(٤) السبعة ٦٩٨، والكتاب المختار ٢/ ٩٩٥.

(٥) البحر ٨/ ٥١٤.

(٦) الكشاف ٤/ ٢٨٧. وقراءة أبي جعفر في المبسوط ص٤٧٧، والمستنير ٢/ ٥٤٤، ومصطلح الإشارات ص٥٦٥: لِيْلاف، بياء ساكنة من غير همز، كما يأتي.

(٧) المحرر الوجيز ٨/ ٦٩٢.

[٢٣١أ] وعن ابن عامر(١): إلافِهم، على وزنِ (فِعال).

وعن ابن كثير(٢): إلْفِهم، على وزن (فِعْل).

وعن أَبي جعفر: لِيلاف، بياءٍ ساكنةٍ، بعدَ اللّامِ، اتبعَ لمّا أَبدل الثانية ياء حذفَ الأُولى حذفاً على غيرِ قياسٍ.

وعن عِكْرِمة(٣): «لتأْلَفْ قُرَيش»، وعنه: «ليأْلَفْ» أَمْراً.

وعن هلال بن فتيان(٤): بفتحِ لامِ الأَمرِ فيه.

وأَجمعوا هنا على صرفِ ﴿قُرَيْشٍ﴾ مراعاةً فيه لمعنى الحيّ. ويجوزُ منعُ صرفِهِ مراعاةً لمعنى القبيلة، ففيهِ التّأنيثُ والعلمية، قالَ(٥):

وكَفَى قُرَيشَ المُعْضِلاتِ وسادَها

وقالَ (س)(٦) في نحو: مَعَدّ، وقُرَيْش، وثَقِيف: هذه للأَحياءِ أَكثر. وإنْ جعلتها اسماً للقبائلِ فجائزٌ حسنٌ.

و﴿إِۦلَٰفِهِمْ﴾ بَدَلٌ من ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾.

﴿رِحْلَةَ﴾: الجمهورُ: بكسرِ الرّاءِ. وأَبو السَّمّال(٧): بضَمِّها.

فبالكسر: مصدر، وبالضمِّ: الجهة التي يُرْحَلُ إليها.

وقالَ الزّمخشريّ(٨): أَرادَ رحلتَي الشّتاءِ والصّيفِ، فأَفردَ لأَمْنِ الإلباسِ، كقولِهِ(٩):

---

(١) السبعة ٦٩٨.
(٢) البحر ٨/ ٥١٤.
(٣) مختصر في الشواذ ص١٨٠، ١٨١.
(٤) البحر ٨/ ٥١٤.
(٥) عدي بن الرقاع، ديوانه ص٩٣، وروايته:
غَلَبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً وكفى قُرَيْشاً ما ينوبُ وسادَها
ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وينظر: الكتاب ٢/ ٢٦، والمقتضب ٣/ ٣٦٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١١٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٢.
(٦) الكتاب ٢/ ٢٦.
(٧) الكامل ٦٦٣، وشواذ القراءات ٥٢٤.
(٨) الكشاف ٤/ ٢٨٨.
(٩) بلا عزو في الكتاب ١/ ١٠٨، والمقتضب ٢/ ١٧٢، والمحتسب ٢/ ٨٧، والمفصل =

كُلوا في بعضِ بطنِكُمُ تَعِفُّوا

واعترضَ[١]: بأَنَّ هذا لا يجوزُ عندَ (س) إلّا ضرورة. ومثلُهُ[٢]:

حمامةَ بَطْنِ الوادِيَيْنِ تَرَنَّمي

يُريدُ: بَطْنَيْ، أنشدوهُ على الضّرورةِ.

﴿مِّن جُوعٍ﴾: مِنْ: للتعليلِ.

(م): وأَجازَ أَبو البقاءِ[٣]: أَنْ يكونَ حالاً؛ أَيْ: جائعين.

﴿مِّنْ خَوْفٍ﴾: الجمهورُ: بإظهارِ النّونِ عندَ الخاءِ.

وعن نافع[٤]: بإخفائها.

وكذا مع الغين، نحو: ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وهي لغةٌ حكاها (س)[٥].

= ١٢٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٨٧، والإقليد ٣/١٢٧٣، وعجزه:

فإنّ زمانكم زمن خميصُ

(١) البحر ٨/٥١٤.

(٢) لتوبة بن الحميّر، ديوانه ص٣٦، وعجزه:

سقاك من الغرّ العوادي مطيرُها

(٣) التبيان ٢/١٣٠٥.

(٤) مفردة نافع ص٤١، ٤٢.

(٥) الكتاب ٢/٤١٥.

إعراب سورة الدِّين[١]

﴿أَرَءَيْتَ﴾ [١]: بمعنى: أَخبِرْني. ويدلُّ عليه قراءةُ عبد الله[٢]: (أَرأَيتَكَ)؛ لأَنَّ كافَ الخطاب لا تلحقُ البصريةَ، ومفعولها الأوّل ﴿ٱلَّذِى﴾، والثّاني محذوف، فقدَّرَهُ الحَوْفيّ[٣]: أَليسَ مُستحقّاً عذابَ اللهِ. وقدَّرَهُ الزَّمخشريّ[٤]: مَنْ هو.

وأَجازَ الحَوْفيّ[٥]: أَنْ تكونَ بصرية فلا حذف[٦]، وهمزة الاستفهام للتقرير والتنبيه.

﴿فَذَٰلِكَ﴾ [٢]: (م): جعلَ أَبو البقاءِ[٧] الفاءَ جواباً لشرطٍ مقدّرٍ؛ أَيْ: إنْ تأَمَّلْتَهُ، أَو: طَلَبْتَهُ.

والظّاهرُ أنّها للعطفِ، مِن بابِ عطفِ الجملِ، ولا حاجةَ إلى تكلُّفِ شرطٍ. انتهى.

وأَجاز الزّمخشريّ[٨] عطفَ ﴿فَذَٰلِكَ﴾ على ﴿ٱلَّذِى﴾ عطفَ ذات على ذات أو صفة على صفة، قالَ: وجواب ﴿أَرَءَيْتَ﴾ محذوف لدلالة ما بعدَهُ عليهِ، كأَنَّهُ قالَ: أَخبرني، وما تقولُ فيمن يُكَذِّبُ

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٦٧، ٣٦٨، وإعراب القرآن ٥/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧، وإعراب ثلاثين سورة ص٢٠١ ـ ٢٠٨، والدر المصون ١١/ ١١٩ ـ ١٢٤.
وهي سورة الماعون في المصحف، وتُسمى أيضاً: أَرأيتَ. (الإتقان ٢/ ٣٦٧).

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٤، ومختصر في الشواذ ص١٨١.

(٣) البحر ٨/ ٥١٦.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٨٩.

(٥) البحر ٨/ ٥١٧.

(٦) «س»: ولا حذف.

(٧) التبيان ٢/ ١٣٠٦.

(٨) الكشاف ٤/ ٢٨٩.

بالجزاءِ، وفيمن يؤذي اليتيمَ ولا يطعم المسكين، أَنِعْمَ ما يصنعُ؟

واعترضَهُ الشّيخُ[١]: بأَنَّ المتبادرَ إلى الذّهنِ رفعُ ﴿فَذَٰلِكَ﴾ على الابتداء، ولو أُريدَ المنصوب لكانَ التّركيبُ الفصيحُ: فالذي يَدُعُّ اليتيمَ، أَو: فيدعّ اليتيمَ.

وقوله: (عطف ذات على ذات) لا يصحُّ؛ لأَنَّ ﴿فَذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الذي يُكَذِّبُ فليسَا بذاتينِ؛ لأَنَّ المشارَ إليهِ واحدٌ.

وقوله: (وجواب أَرأَيتَ محذوف) لا يُسَمَّى جواباً بل هو المفعول الثّاني لـ﴿أَرَءَيْتَ﴾.

وتقديره: (أَنِعْمَ) لا يصحُّ؛ لأَنَّها إنشاءٌ، وهمزةُ الاستفهامِ لا تدخلُ إلّا على الخبرِ.

قُلْتُ: لا يلزمُ من تبادُرِ الرفعِ منع النّصب، على أَنّ له أَنْ يمنعَ التّبادر.

ومعنى قوله: (عطف ذات على ذات، أَو صفة على صفة) أَنَّ قوله: الذي صفة لموصوف محذوف [٢٣١ب]؛ أَيْ: الإنسان الذي، ونحوه.

فإنْ قدَّرْتَ ﴿فَذَٰلِكَ﴾ معطوفاً على الموصوفِ المحذوفِ، كانَ من عطفِ ذاتٍ على ذاتٍ، وإنْ قدَّرتَهُ معطوفاً على ﴿ٱلَّذِى﴾، كان من عطفِ صفةٍ على صفةٍ.

وتسميته المحذوف جواباً؛ لأَنَّهُ يدلُّ على الجوابِ.

وتقدير: (أَنِعْمَ) على معنى: أَتقولُ نِعْمَ ما تصنعُ؟ وما الذي يمنعُ دخولها على هذا التّقدير؟

﴿يَدُعُّ﴾ [٢]: الجمهورُ: بضمِّ الدّالِ، وشدِّ العينِ؛ أَيْ: يدفعُ.

---

(١) البحر ٨/٥١٨.

والحَسَنُ[١]: بفتحِ الدّالِ، وتخفيفِ العينِ؛ أَيْ: يتركه.

﴿وَلَا يَحُضُّ﴾ [٣]: الجمهورُ: مضارع (حَضَّ).

وزيد بن عليّ[٢]: ولا يُحاضُّ، مضارع: (حاضَضْت).

﴿يُرَآءُونَ﴾ [٦]: الجمهورُ: مضارع (راءَى) على وزن (فاعَلَ).

وابنُ أَبي إسحاق[٣]: مهموزاً مقصوراً مشدَّدَ الهمزة. وعنه: بلا تشديدٍ.

ووَجْهُ التشديد[٤]: على تضعيفِ الهمزةِ للتعدية، كما عدّوا بالهمزةِ، فقالوا [في]: رَأَى: أَرَى. كذلكَ عدّوا بالتضعيف، فقالوا في: رأى: رَأَّى، كصَلَّى، فجاءَ المضارعُ: يُرَئِّي، كيُصَلِّي، والجمعُ: يُرَؤُّون، كيُصَلُّون.

وعدمُ التشديدِ: على أَنَّهُ استثقلَ التضعيفَ فخَفَّفَ، أَو حذفَ أَلفَ من: يُراءُونَ، بلا سببٍ[٥].

(١) مفردة الحسن ص٢٩٠.

(٢) شواذ القراءات ص٥٢٤.

(٣) البحر ٨/٥١٨.

(٤) «م»، «د»، «س»: (الهمزة). والزيادة من البحر.

(٥) (بلا سبب): ساقط من «د».

إعراب سورة الكوثر(١)

﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ﴾ [١]: الجمهورُ: بالعين.

وابنُ مُحيصن(٢): بالنونِ.

ورُوِيَتْ عنه ﷺ(٣).

قالَ التّبريزيّ(٤): هي لغةٌ للعربِ العاربةِ مِن أُولي قُريش.

وقالَ أَبو الفضل الرّازيّ(٥): أَبدلَ مِن العينِ نوناً.

وتُعقِّبَ(٦): بأَنَّهُ إنْ أَرادَ بالبدلِ أَنَّ النّونَ في هذه اللغة مكان العين فصحيحٌ، وإنْ أَرادَ البدلَ الصّناعي فلا؛ لأَنَّ كلًّا من اللغتين أَصلٌ بنفسِهِ لتمامِ التّصريف في كلٍّ منهما، فقد قالَ ﷺ(٧): «**اليدُ العليا المُنْطِيةُ، واليدُ السُّفلى المُنْطاةُ**». وقالَ الأَعشى(٨):

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٦٩، ٣٧٠، إعراب القرآن ٥/ ٢٩٨ ـ ٣٠٠، وإعراب ثلاثين سورة ص٢٠٨ ـ ٢١١، والدر المصون ١١/ ١٢٥ ـ ١٢٩.

(٢) محمد بن عبد الرحمن، أحد الأربعة عشر، ت١٢٣هـ. (معرفة القراء ١/ ٢٢١، وغاية النهاية ٢/ ١٦٧). وقراءته في الكامل ص٦٦٣.

(٣) مختصر في الشواذ ص١٨١، وتفسير القرطبي ٢٢/ ٥١٩.

(٤) يحيى بن علي، ت٥٠٢هـ. (نزهة الألباء ٣٧٣، وتحفة الأديب ١/ ١١٩). وقوله في البحر ٨/ ٥١٩.

(٥) البحر ٨/ ٥١٩.

(٦) البحر ٨/ ٥١٩.

(٧) في المحرر الوجيز ٨/ ٤٩٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ٧٦: (اليد المنطية خير من اليد السفلى).

(٨) ديوانه ص٩٩، وروايته:

جيادك في الصيف في نعمة ... تُصان الجلال وتُعطى الشعيرا =

جِيادُك خيرُ جِيادِ الملوكِ تُصانُ الجِلالَ وتُنْطَى الشَّعيرا

﴿إِنَّ شَانِئَكَ﴾ [٣]: الجمهورُ: بالألفِ.

وابنُ عبّاس[١]: شَنِئَكَ: بغيرِ ألفٍ.

فقيلَ[٢]: مقصور من شانِئ، كبرر في بارر[٣]، وبرّ في بارّ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ مبنيّاً على (فَعِل)، وأُضيفَ إلى المفعول مِن نصبٍ، إنْ كانَ بمعنى الحال والاستقبال. وإنْ كانَ بمعنى الماضي، فإضافته لا مِن نصبٍ على مذهبِ البصريين؛ لأَنَّهم لا يجيزونَ إعمال الماضي.

﴿هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾: هو: مبتدأ، والأحسنُ أَنْ يكونَ فَصْلاً.

(م): وأَجازَ أَبو البقاءِ[٤]: أَنْ يكونَ ﴿هُوَ﴾ تأكيداً. وهذا وهمٌ؛ لأَنَّ قبلَهُ ظاهرٌ، وهو ﴿شَانِئَكَ﴾، والظّاهرُ لا يُؤكّدُ بالمضمرِ، وليسَ أَيضاً توكيداً معنويّاً.

= ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(١) البحر ٨/ ٥٢٠.

(٢) البحر ٨/ ٥٢٠.

(٣) الأصول الأربعة: كبرد في بارد. والصواب من البحر.

(٤) التبيان ٢/١٣٠٦.

إعراب سورة الكافرين[١]

﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ﴾ [٤]: هذه الجملةُ تأكيدٌ لقوله: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ﴾ [٢]، كما أنّ: ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾ [٥] تأكيدٌ لقوله: ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾ [٣].

وقيلَ: لا توكيد فيهما.

واختُلِفَ فيما وقعَ بهِ التّغايرُ.

فقالَ الأَخفشُ[٢]: لا أعبدُ الساعةَ، ولا أَنتم عابدون الساعة. فحمهلما على الحالِ. وحملَ: ولا أنا عابد، ولا أنتم عابدون أَخيراً على الاستقبال.

وقالَ أَبو مسلم[٣]: ﴿مَا﴾ في الأَوَّلَيْنِ[٤] بمعنى (الذي)، [٢٣٢أ] والمقصود: المعبود. و﴿مَا﴾ في الأَخيرين[٥] مصدريةٌ؛ أَيْ: لا أَعبدُ عبادتكم المبنيةَ على الشّكِّ وتركِ النّظرِ، ولا أَنتم تعبدونَ مثلَ عبادتي المبنيةِ على اليقينِ.

---

(١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص٢١٢ ـ ٢١٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٨٤، والكتاب الفريد ٦/ ٤٧٩، والدر المصون ١١/ ١٣١ ـ ١٣٨.

(٢) البحر ٨/ ٥٢١.

(٣) محمد بن بحر، معتزلي، ت٣٢٢هـ. (بغية الوعاة ١/ ٥٤، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٠٦). وقوله في البحر ٨/ ٥٢١.

(٤) في الآيتين ٢، ٣.

(٥) في الآيتين ٤، ٥. وفي «م»: (الآخرين).

وحملَ ابنُ عطيّةَ[١]: التغايرَ على أنّ الأوّلَ، وهو: ﴿لَآ أَعْبُدُ﴾ لمّا كانَ محتملاً للحالِ، جاءَ بقوله: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ﴾ لنفي الاستقبال؛ أَيْ: أبداً وما حَييتُ. وكذا: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ الثّاني.

وحَمَلَ الزّمخشريّ[٢]: ﴿لَآ أَعْبُدُ﴾ على الاستقبالِ؛ لأَنَّ ﴿لَآ﴾ لا تدخلُ إلّا على مضارع في معنى [الاستقبال، كما أَنَّ ﴿مَا﴾ لا تدخلُ إلّا على مضارع في معنى] الحالِ.

وحَمَلَ: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ﴾ على الماضي؛ أَيْ: وما كنتُ قَطُّ عابداً فيما سَلَفَ ما عبدتم فيه.

وحَمَلَ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ﴾ الأَوّل على الاستقبالِ؛ أَيْ: ولا أَنتم عابدونَ فيه، والثّاني على الماضي.

واعترض[٣] حَصْرَهُ ﴿لَآ﴾ في نفي المستقبل، و﴿مَا﴾ في نفي الحال، وقد جاءَ العكسُ نادراً فيهما، ولذلكَ لم يذكر ذلكَ (س) محصوراً، بل قالَ: وتكونُ ﴿لَآ﴾ نفياً لقوله: (يفعلُ) ولم يقعِ الفعلُ. وأَمّا ﴿مَا﴾ فهي نفيٌ لقوله: (هو يفعلُ) إذا كانَ في حالِ الفِعْلِ. فذكرَ الغالبَ فيهما.

وأَمّا تفسيرُهُ اسمَ الفاعِلِ، وهو ﴿عَابِدٌ﴾، بالماضي فلا يصحُّ؛ لأَنَّهُ قد عملَ في قوله: ﴿مَا﴾، فلا تكونُ إلّا بمعنى الحال والاستقبال، إلّا على رأي الكسائي، وهشام[٤]، وليسَ ذلكَ مذهبه.

قلتُ: إذا كانَ الحصرُ باعتبارِ الغالبِ فلا إشكال. وأَمّا تفسيرُهُ اسمَ

---

(١) المحرر الوجيز ٨/ ٧٠١.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٩٢.
(٣) البحر ٨/ ٥٢٢. وينظر: الكتاب ١/ ٤٦٠.
(٤) ابن معاوية الضرير، ت٢٠٩هـ. (نزهة الألباء ص١٦٤، وإنباه الرواة ٣/ ٣٦٤). وقولهما في البحر ٨/ ٥٢٢.

الفاعلِ بالماضي فيمكن حملهُ على حكاية الحالِ الماضية، وهو يعملُ بهذا الاعتبار، أو مشى هنا على مذهب الكسائيّ وهشام[(١)].

وحملَ الشّيخُ[(٢)] التّغاير على أنّ: ﴿لَآ أَعۡبُدُ﴾ للاستقبال؛ لأنَّ الغالبَ في ﴿لَآ﴾ أنّها تنفي الاستقبال. وقوله بعده: ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ﴾ للمستقبلِ للمقابلةِ. ثمّ قالَ: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ﴾ [نفياً] للحالِ؛ لأَنَّ اسمَ الفاعلِ العامِلَ الحقيقةُ فيه دلالتُهُ على الحالِ، ثمّ عطفَ عليه: ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ﴾ لنفي الحالِ أيضاً للمقابلةِ.

﴿مَآ أَعۡبُدُ﴾ [٥]: قِيلَ: ما مصدريّة. [وقيلَ: بمعنى: الذي. ووقعتْ على اللهِ، وإنْ كانَ موضوعها أَنَّها لا تقعُ على آحادِ أُولي العلمِ، لمقابلةِ قوله أَوّلاً: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ﴾؛ لأَنَّها واقعةٌ على الأَصنام]. وقيلَ: بمعنى: الذي، ووقعت على الله تعالى لأنّها تقعُ على آحاده أُولي العلمِ. ونُسِبَ إلى (س)[(٣)].

وقالَ الزّمخشريّ[(٤)]: بمعنى: الذي، والمرادُ الصِّفة؛ أَيْ: لا أَعبدُ الباطِلَ، ولا تعبدونَ الحقَّ.

❊ ❊ ❊

(١) (قلت. . . وهشام): ساقط من «م»، «د»، «س».
(٢) البحر ٨/ ٥٢٢. والزيادة منه.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٠٩. (ونسب إلى س): ساقط من «م»، «د»، «س».
(٤) الكشاف ٤/ ٢٩٣.

إعراب سورة النَّصر(١)

﴿إِذَا جَآءَ﴾ [١]: قالَ الحَوْفيّ(٢)، والزّمخشريّ(٣): إذا منصوبة بـ(سبِّح).

ورُدَّ(٤): بأَنَّ الفاءَ في جوابِ الشّرطِ، فلا يتسلطُ ما بعدَها على اسمِ الشّرطِ، بلِ العاملُ فيها الفعلُ الذي يليها على الصّحيحِ، وإنْ كانَ المشهور غيره.

﴿يَدْخُلُونَ﴾ [٢]: قالَ الزّمخشريّ(٥): منصوب على الحال، على أَنَّ «رأيتَ» بمعنى: أَبصرتَ أو عرفتَ، أَو مفعول ثانٍ على أَنّها بمعنى: علمتَ.

وجعله (رأيتَ) بمعنى: عرفتَ، يحتاجُ إلى ثَبْتٍ(٦).

﴿أَفْوَاجًا﴾: جمعُ فَوْجٍ. قال الحَوْفيّ(٧): وقياسُ جمعِهِ: أَفْوُج، لكنِ استثقلتِ الضّمة على الواوِ فعُدِّلَ إلى أفواج، كأَنَّهُ يريدُ: أَنَّ قياسَ المعتلّ العينِ كالصحيحِ يجمعُ على (أَفْعُل)، لا على (أَفْعال)، ولكنْ جاءَ في المعتلّ على العكسِ، فينقاسُ فيه (أَفعال)، كحَوْض وأَحواض. وشذَّ فيه (أَفْعُل) كثَوْبٍ وأَثْوُب.

و﴿أَفْوَاجًا﴾: حال من الفاعل في ﴿يَدْخُلُونَ﴾.

﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [٣]: أَيْ: [٢٣٢ب] ملتبساً بحمدِهِ، فالباءُ للحالِ.

---

(١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص٢١٦ ـ ٢٢٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٨٥، والكتاب الفريد ٦/ ٤٨٠، والدر المصون ١١/ ١٣٩، ١٤٠.

(٢) البحر ٨/ ٥٢٣.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٩٣.

(٤) البحر ٨/ ٥٢٣.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٩٤.

(٦) البحر ٨/ ٥٢٣.

(٧) البحر ٨/ ٥٢٣. وهو قول مكي في المشكل، والدرّ.

إعراب سورة أَبي لهب[1]

﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ [١]: الجمهورُ: بفتحِ الهاءِ. وابنُ كثير[2]: بسكونِها.

ولم يختلفوا في فتحِ: ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [٣]؛ لأَنَّها فاصلةٌ.

وقالَ الزَّمخشريّ[3]: هو؛ أَيْ: السّكون، مِن تغييرِ الأَعلامِ، كقولهم: شُمْس بن مالك، بالضمِّ؛ أَيْ: بضمِّ الشّينِ في قوله[4]:

إنّ لمُهْدٍ من ثَنائي فقاصِدٌ ... بهِ لابنِ عمِّ الصِّدْقِ شُمْس بن مالكِ

وسلَّمَ له الشّيخُ[5] ذلكَ في ﴿لَهَبٍ﴾؛ لأَنَّ المشهورَ في كُنيته فتحُ الهاءِ، ومنعَ لهُ في (شُمْس)، لإمكانِ أَنْ يكونَ مُسَمَّى بشُمْس الجمعِ[6].

﴿مَآ أَغۡنَىٰ﴾ [٢]: الظّاهرُ أَنَّ ﴿مَآ﴾ نفيٌ، وتحتملُ الاستفهام، فتكون في موضعِ نصبٍ؛ أَيْ: أَيّ شيءٍ يغني عنه ماله تقريراً وإنكاراً.

﴿وَمَا كَسَبَ﴾: الظّاهر أَنَّ ﴿مَآ﴾ موصولة، وأُجيزَ أَنْ تكون

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٧٥، ٣٧٦، وإعراب القرآن ٥/ ٣٠٥ ـ ٣٠٧، وإعراب ثلاثين سورة ص٢٢٠ ـ ٢٢٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٨٦، ٣٨٧، والكتاب الفريد ٦/ ٤٨١ ـ ٤٨٣، والدر المصون ١١/ ١٤١ ـ ١٤٧. وهي سورة المسد.

(٢) السبعة ص٧٠٠، ومفردة ابن كثير ص١٠٨.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٩٦.

(٤) تأبط شرّاً، ديوانه ص١٤٨. وتنظر: خزانة الأدب ١/ ٢٠٠، ٢٠١.

(٥) البحر ٨/ ٥٢٥.

(٦) جمع شموس، وهو النّفور من الدّواب. وفي الحديث: (أَذنابُ خيلٍ شُمْسٍ). (النهاية ٢/ ٥٠١).

مصدرية. ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿مَآ﴾ استفهاماً في ﴿وَمَا كَسَبَ﴾، كما جازَ في ﴿مَآ أَغْنَىٰ﴾.

وقرأَ عبد الله[1]: «وما اكتسبَ» بتاءِ الافتعالِ.

﴿سَيَصْلَىٰ﴾ [٣]: الجمهورُ: بفتحِ الياءِ، وسكونِ الصّادِ، مبنيّاً للفاعِلِ.

وأَبو حيوة[2]: بضمِّ الياءِ، وفتحِ الصّادِ، وشدِّ اللّامِ.

﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [٤]: قُرِئَ شاذّاً: ومُرَيْئَتُهُ، بالتصغير، مهموزاً ومُبدلاً من همزتِهِ ياءً، مُدغماً ياءَ التصغيرِ فيها[3].

وقرأَ الجمهورُ: حَمَّالةُ على وَزْنِ (فعَّالة) للمبالغةِ، مرفوعاً مُضافاً إلى الحَطَبِ. وقرأَ كذلكَ عاصم منصوباً.

وأَبو قلابة[4]: حامِلةُ، على وزنِ (فاعِلة) مرفوعاً مُضافاً.

وقُرِئَ[5]: حمّالةٌ، منوّناً، وللحطبِ: بلامِ الجرِّ.

وارتفعَ: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ﴾ بالعطفِ على الضَّميرِ المُسْتكِنّ في ﴿سَيَصْلَىٰ﴾. وسوَّغَهُ وجودُ الفَصْلِ بالمفعول، وهو ﴿نَارًا﴾، وصفته وهو ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾.

و«حَمّالَةُ» على هذا مرفوعٌ على أَنَّهُ خبرُ مبتدأ محذوف، أو صفة لامرأته؛ لأَنَّهُ مثالُ ماضٍ فيُعَرَّف بالإضافةِ، وهو أَحدُ الأَمثلة السّتّة المحكوم لها بحكم اسم الفاعل.

---

(١) مختصر في الشواذ ص١٨٢.
(٢) الكامل ص٦٦٣، وشواذ القراءات ص٥٢٦.
(٣) أيْ: مُرَيَّتُهُ. وهما لابن عبّاس. (البحر ٨/ ٥٢٥).
(٤) محمد بن أَحمد بن أَبي دارة. (غاية النهاية ٢/ ٦٢). وقراءته في البحر ٨/ ٥٢٦.
(٥) ابن مسعود في المحتسب ٢/ ٣٧٥، وشواذ القراءات ص٥٢٦.

ويحتملُ أَنْ تكونَ (امرأَتُهُ) مبتدأ، و«حَمّالةُ» خبره، و﴿فِي جِيدِهَا﴾: خبرٌ ثانٍ، أَو في موضعِ الحالِ من الضّميرِ المستكنِّ في ﴿حَمَّالَةَ﴾.

وأَمَّا قراءةُ النّصبِ في ﴿حَمَّالَةَ﴾ فهي على الذَّمِّ.

(م): وأَجازَ أَبو البقاءِ[1]: أَنْ يكونَ منصوباً على الحالِ.

قُلتُ: هذا لا يصحُّ؛ لأَنَّهُ أَعربَهُ على قراءةِ الرّفعِ نعتاً فيكونُ معرفةً، وعلى أَنَّهُ حالٌ يكونُ نكرةً فيتنافيانِ.

وأَجازَ أَنْ ينتصبَ بأَعني، وامرأَتُهُ، على قراءةِ النَّصْبِ في حمالة، مرفوعٌ بالعطفِ على الضّميرِ المستكنِّ، كما تقدَّمَ.

وأَجازَ أَبو البقاءِ فيها الرّفعَ على الابتداءِ، و﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ﴾ [٥]: جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ﴾.

وأَجازَ أَنْ يرتفع ﴿حَبْلٌ﴾ بالظرفِ؛ لأَنَّهُ قد اعتمدَ[2].

﴿فِي جِيدِهَا﴾: الجِيدُ: العُنُقُ.

﴿مِّن مَّسَدٍ﴾: المَسَدُ: حبلٌ مِن لِيفٍ.

---

(١) التبيان ٢/١٣٠٨.

(٢) وينظر أيضاً: إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٩٠، والهداية إلى بلوغ النهاية ١٢/٨٤٨٦ ـ ٨٤٨٨، وتفسير القرطبي ٢٢/٥٥٢، ٥٥٣.

إعراب سورة الإخلاص[(١)]

﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [١]: ﴿هُوَ﴾ عائدٌ على المسؤول عنه؛ لأَنَّهم قالوا لهُ: صِفْ لنا ربَّكَ، فنزلتْ[(٢)]. وعلى هذا فيكون ﴿هُوَ﴾ مبتدأ، و﴿ٱللَّهُ﴾: خبره. و﴿أَحَدٌ﴾: خبرٌ ثانٍ.

وأَجازَ الزَّمخشريّ[(٣)]: أَنْ يكونَ ﴿أَحَدٌ﴾ بدلاً من قوله: ﴿ٱللَّهُ﴾، [٢٣٣أ] أَو خبر مبتدأ محذوف؛ أَيْ: هو أَحدٌ.

(م): وأَجازَ أَبو البقاءِ[(٤)]: أَنْ يكونَ ﴿ٱللَّهُ﴾ بدلاً من ﴿هُوَ﴾، و﴿أَحَدٌ﴾: خبر ﴿هُوَ﴾.

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿هُوَ﴾ ضميرَ الشّأنِ مبتدأ، و﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾: جملة من مبتدأ وخبر في موضعِ خبرِهِ.

وهمزةُ ﴿أَحَدٌ﴾ بدلٌ من واو؛ لأَنَّهُ بمعنى: واحد. وإبدالُ الهمزةِ أَولى مفتوحة من الواو قليلٌ. وجاءَ منه: امرأَةُ أَناةٌ[(٥)]، يريدون: وَناة؛ لأَنَّهُ مِن الوَنَى، وهو الفتورُ.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٩، ٣٠٠، وللزجاج ٥/ ٣٧٧، ٣٧٨، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٨٨ ـ ٣٩٠، والكتاب الفريد ٦/ ٤٨٤ ـ ٤٨٦، والدر المصون ١١/ ١٤٩ ـ ١٥٦.

(٢) أسباب نزول القرآن ص٥١٠.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٩٨.

(٤) التبيان ٢/ ١٣٠٩.

(٥) إعراب ثلاثين سورة ص٢٢٨، ٢٢٩، والممتع ص٣٣٥.

(م): أَبو البقاءِ[١]: وقيلَ: الهمزةُ أَصلٌ كالهمزةِ في ﴿أَحَدٌ﴾ المستعمل للعمومِ. انتهى.

وفرَّق ثعلبٌ[٢] بينَ (واحد) و﴿أَحَدٌ﴾: بأَنَّ واحداً[٣] يدخله العددُ والجمعُ والاثنان، وأَحد لا يدخله ذلكَ. يُقالُ: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ولا يُقالُ: زيدٌ أَحدٌ؛ لأَنَّ الأَحدَ خصوصيته للهِ تعالى، وزيدٌ تكونُ منه حالات.

ونقضَ عليهِ[٤] بالعددِ المعطوفِ، تقولُ[٥]: أَحد وعشرونَ، واثنان وعشرون، وثلاثة وعشرون، فيدخله العددُ.

قلتُ: أَحد المستعملُ في العددِ[٦] بمعنى: واحد، فلا يردُّ عليه.

وقرأَ أَبو عمرو[٧]، في رواية يونس[٨]: «أَحَدُ ● اللهُ» بحذفِ[٩] التّنوينِ، لالتقائِهِ مع لامِ التّعريفِ، وأكثرُ ما يوجدُ في الشعرِ، كقولِهِ[١٠]:

ولا ذاكِرَ اللّهَ إلّا قليلا

وقوله[١١]:

---

(١) التبيان ٢/١٣٠٩.

(٢) البحر ٨/٥٢٨. و(ثعلب): ساقطة من «س».

(٣) (بأنّ واحداً): ساقط من «د».

(٤) البحر ٨/٥٢٨.

(٥) «م»، «د»، «س»: (يقال).

(٦) «م»، «د»، «س»: (العموم).

(٧) السبعة ص٧٠١، ومختصر في الشواذ ص١٨٢.

(٨) ابن حبيب البصري، سلفت ترجمته.

(٩) «م»، «د»، «س»: (فحذف).

(١٠) لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٣٨، وهو من شواهد سيبويه ١/٨٥، وصدره:
فألفيته غيرَ مستعتبٍ

(١١) عبد الله بن الزبعرى، شعره: ص٥٣، ونُسب إلى مطرود بن كعب الخزاعي أيضاً في تاريخ الطبري ٢/٢٥٢، والاشتقاق ص١٣، وفيها: لقومه، وعجزه:
ورجال مكّة مسنتون عجافُ

عمرُو الذي هَشَمَ الثّريدَ لضيفه

﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [٢]: الأولى أَنْ تكونَ جملة مستقلّة من مبتدأ وخبر. وقيلَ: الصّمدُ صفةٌ، والخبرُ في الجملةِ بعدَهُ.

و﴿ٱلصَّمَدُ﴾: فَعَلٌ بمعنى مفعول، من صَمَدَ إليهِ إذا قَصَدَهُ[١].

﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [٤]: اسمُ ﴿يَكُن﴾: أَحدٌ، و﴿كُفُوًا﴾: خبرها. وحَسُنَ تأخيرُ الاسمِ لوقوعِهِ فاصِلة، وله متعلّق بكُفُو؛ أَيْ: ولم يكن أحدٌ كُفُواً له. وقدَّمَ اهتماماً بِهِ لاشتمالِهِ على ضميرِ الباري تعالى.

(م): وأَجازَ أَبو البقاءِ[٢]: أَنْ يكونَ ﴿لَّهُۥ﴾ حالاً من كُفُو؛ لأَنَّهُ نعتٌ لهُ في الأَصلِ فقُدِّمَ عليه فصارَ حالاً، وأَنْ يكونَ مُتعلّقاً بـ﴿يَكُن﴾.

وهذا فيهِ خِلافٌ، أَعني عَمَلَ كانَ وأخواتها في غيرِ اسمها وخبرها. انتهى.

وقالَ مكّيّ[٣]: (س) يختارُ أَنْ يكونَ الظّرفُ خبراً إذا تقدَّمَ، وقد خَطَّأَهُ المبرّدُ بهذه الآية؛ لأَنَّ الظّرفَ تقدَّمَ وليسَ خبراً، و(س) يختارُ أَنْ يكونَ الظّرفُ خبراً إذا تقدَّمَ. والجوابُ: أَنّ (س) لم يمنع إلغاءَ الظرف إذا تقدَّمَ، بل يجوزُ أَنْ لا يكون خبراً، ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً على ما اختاره (س)، ويكون ﴿كُفُوًا﴾ حالاً[٤] من النكرةِ، وهي ﴿أَحَدٌۢ﴾ المتقدّمة عليها، فلا يبقى للمبرّد إذن في الآية حجّة.

---

(١) الصمد: من أسماء الله الحسنى. (الزينة ٢/ ٨٥، والزاهر ١/ ١٨٠، واشتقاق أسماء الله ص٤٢٠).

(٢) التبيان ٢/ ١٣٠٩.

(٣) الهداية ١٢/ ٨٤٩٩ ـ ٨٥٠١. ونصّ سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧.

(٤) من الهداية. وفي الأُصول الأربعة: (حال).

وأَجازَ ابنُ عطيّة[١] أيضاً: أَنْ يكونَ ﴿لَّهُۥ﴾ خبراً. و﴿كُفُوًا﴾ حال، كمكّيّ.

قُلتُ: وأَبو البقاء. انتهى.

وقرَّرَ الزّمخشريّ[٢] السؤالَ المعترضَ بهِ على (س) فقالَ[٣]: الكلام العربيّ الفصيح أَنْ يُؤخرَ الظّرفُ الذي هو لغوٌ غير مستقرٍّ ولا يُقدَّم، وقد نصَّ (س) على ذلكَ في كتابِهِ، فما بالُهُ مقدَّماً في أَفصحِ كلامٍ وأَعربِهِ؟

وأَجابَ: بأَنَّ هذا الكلامَ إنّما سِيقَ لنفي المكافأةِ عن ذاتِ الباري سبحانه، وهذا المعنى مصبُّهُ [٢٣٣ب] ومركزُهُ هو هذا الظّرف، فكانَ لذلكَ أَهمَّ شيءٍ وأَعناهُ وأَحقَّهُ بالتقديمِ وأَحْراهُ.

ورفعَ[٤] الشيخُ هذا السّؤالَ مِن الأَصلِ بأَنَّ الظّرفَ المقدّمَ إنّما يُختارُ أَنْ يكونَ خبراً إذا صلحَ لذلكَ، نحو (ليسَ فيها أَحدٌ خيرٌ منك)؛ لأَنَّ (فيها) يصلحُ أنْ يكونَ[٥] خبراً عن (أَحد)؛ لأَنَّهُ تامٌّ، و﴿لَّهُۥ﴾: لا يصلحُ أَنْ يكونَ خبراً؛ لأَنَّهُ ناقصٌ.

وعلى هذا فيبطلُ سؤالُ المبرّدِ وإعرابُ مكّيٍّ وابنِ عطيّةَ وسؤالُ الزّمخشريّ وجوابُهُ، ويصحُّ كلامُ الإمامِ[٦]؛ لأَنَّهُ إنّما اختارَ الخبرية مع التقديم في الظّرفِ التامِّ، لأَنَّهُ مثَّلَ به، فقالَ[٧]: وتقول: ما كانَ فيها أَحدٌ خيرٌ منكَ، وليسَ فيها أَحدٌ خيرٌ منكَ، إذا جعلتَ (فيها) مستقرّاً[٨]، ولم تجعله على قولكَ: فيها زيدٌ قائمٌ، أَجريتَ الصّفةَ على الاسمِ. فإنْ

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٨/ ٧١٢.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٩٩.
(٣) (ابن عطية. . . فقال): ساقط من «د».
(٤) البحر ٨/ ٥٢٩. وفي «د»، «س»: (دفع).
(٥) (أن يكون): ساقط من (م).
(٦) أي: سيبويه.
(٧) الكتاب ١/ ٢٧.
(٨) جاء في البحر ٨/ ٥٢٩: ومعنى قوله: (مستقرّاً) أيْ: خبراً للمبتدأ ولكان.

جعلته على: فيها زيدٌ قائمٌ، نصبتَ، فتقولُ: ما كانَ فيها أَحدٌ خيراً مِنّا[١]. إلّا أَنَّكَ إنْ أَردتَ الإلغاءَ فكلّما أَخَّرْتَ المُلغى كانَ أَحسنَ، وإذا أَردتَ أَنْ يكونَ مستقرّاً فكلّما قدَّمته كانَ أَحسنَ. والتّقديمُ والتّأخيرُ والإلغاءُ والاستقرارُ عربيٌّ جَيِّدٌ كثيرٌ، قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، وقالَ [الشّاعرُ[٢]]:

ما دامَ فيهِنَّ فَصِيلٌ حَيَّا

فقد مثّلَ بالظّرفِ التّامِّ.

وأَمّا إيرادُهُ الآية مع ما يصلحُ أَنْ يكونَ الظّرفُ فيه خبراً، وهو الذي أَوهم[٣] مكيّاً وغيرَهُ، فمرادُهُ بها: أَنَّ الظّرفَ التّامَّ أُجْرِيَ فَضْلَةً كما أَنَّ ﴿لَّهُۥ﴾ في الآيةِ أُجرِيَ فَضْلَةً؛ لأَنَّ ﴿لَّهُۥ﴾ في الآية يصلحُ أَنْ يكونَ خبراً، إذْ لا ينعقدُ كلامٌ من قوله: ولم يكن له أَحدٌ، بل لو تأَخَّرَ ﴿كُفُوًا﴾ وارتفعَ صفةً وجعله خبراً لم ينعقدْ منه كلامٌ.

قلتُ: في فهم الشّيخ لكلام (س) أَنَّهُ ذكرَ ﴿لَّهُۥ﴾ على أَنَّهُ غير تام، وأَنَّ ما مثلَ به التّامّ، نظرٌ. بلِ الظّاهر من كلامِ (س) أَنَّهُ تامٌّ، والآيةُ والبيتُ عندَهُ مثالان للإلغاءِ والاستقرارِ، ويكونُ (حَيّاً) أَيضاً حالاً ككُفُو، أَو خبراً.

وقوله: إنّ ﴿لَّهُۥ﴾ غير تامٍّ، ممنوعٌ؛ لأَنَّ المفهومَ في مثلِ هذا المقامِ من قوله: لم يكن له أَحدٌ؛ أَيْ: لم يكنْ أَحدٌ مماثلاً ومقاوماً له يدلُّ عليه وصفه أَوّلاً بالأَحدِيةِ، وفيه بحثٌ. انتهى.

---

(١) كذا في الأصول الأربعة، وفي الكتاب: منك.

(٢) ابن ميادة، شعره: ص٢٣٧. وهو من شواهد الكتاب، والمقتضب ٤/ ٩١. والفصيل: ولد الناقة.

(٣) في الأصول: وهم. وفي البحر: أوقع.

وقرأ حفص: بضمِّ الكافِ والفاءِ. وأَسكنَ الفاءَ وهمزَ حمزةُ، وأَبدَلَها حفص واواً. والباقون: بضمِّهما والهمزِ[(١)].

وعن نافع، في روايةٍ: تسهيل الهمز. وعنه: كِفَا، بفتحِ الفاءِ من غيرِ همزةٍ، على نقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الفاءِ وحذفِ الهمزةِ.

وقُرِئَ: كِفاءً، بكسرِ الكافِ، وفتحِ الفاءِ، والمدِّ[(٢)]، كما قالَ النّابغةُ[(٣)]:

لا تَقْذِفَنِّي بِرُكْنٍ لا كِفاءَ له

قالَ الأعلمُ[(٤)]: لا كِفَاءَ له: لا مِثْلَ له. انتهى.

ويُقالُ: كفؤٌ، بضمِّ الكافِ وكسرِها وفتحِها، مع سكونِ الفاءِ. وبضمِّ الكافِ مع ضمِّ الفاءِ.

---

(١) في البحر، والأصول الأربعة: قرأ حمزة وحفص: بضمّ الكاف وإسكان الفاء. وما أثبتناه الصواب. ينظر: السبعة ص٧٠١، ٧٠٢، والتيسير ص٥٣٤، والمستنير ٢/ ٥٤٩.

(٢) البحر ٨/ ٥٢٩.

(٣) ديوانه ص٢١، وعجزه:

وإنْ تأَثَّفَكَ الأعداءُ بالرِّفَدِ

(٤) الشنتمري يوسف بن سليمان، ت٤٧٦هـ. (إنباه الرواة ٤/ ٥٩، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٤).

إعراب سورة الفَلَق(١)

﴿ٱلْفَلَقِ﴾ [١]: فَعَل بمعنى مفعول. قِيلَ: وهو الصُّبْحُ.

﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [٢]: الجمهورُ: بإضافةِ ﴿شَرِّ﴾ إلى ﴿مَا﴾.

[٢٣٤أ] (م): وأَجازَ أَبو البقاءِ(٢): أَنْ [تكونَ] ما بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، وأَنْ تكونَ مصدريةً، ويكون الخَلْقُ بمعنى المخلوق، أَو على بابِهِ؛ أَيْ: من شرِّ خلقِهِ؛ أَيْ: ابتداعه. انتهى.

وقرأَ عمرو بن فائِد(٣)، قالَ ابنُ عطيّة(٤): وعمرو بن عُبيد(٥)، وبعضُ المعتزلةِ القائلين: بأَنَّ اللهَ لم يخلقِ الشَّرَّ: مِن شرٍّ، بالتنوينِ، ما خلقَ: على النّفي، وهي قراءةٌ مردودةٌ مبنيةٌ على مذهبٍ باطلٍ؛ لأَنَّهُ خالقُ كلِّ شيءٍ. انتهى.

ولها وجهٌ غير النّفي، وهو أَنْ يكون ﴿مَا خَلَقَ﴾ بدلاً من: شرّ، على تقديرِ مضافٍ محذوف؛ أَيْ: مِن شرٍّ شرِّ ما خلق، فحذفَ الثّاني لدلالةِ الأَوّلِ عليهِ(٦).

---

(١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص٢٣٢ ـ ٢٣٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٩١، والكتاب الفريد ٦/ ٤٨٨ ـ ٤٩٠، والدر المصون ١١/ ١٥٧ ـ ١٦٠.

(٢) التبيان ٢/ ١٣١٠.

(٣) أبو علي الأسواريّ البصريّ. (غاية النهاية ١/ ٦٠٢). وقراءته في مختصر في الشواذ ص١٨٢، وشواذ القراءات ص٥٢٧.

(٤) المحرر الوجيز ٨/ ٧١٤.

(٥) أبو عثمان البصري المعتزلي، ت١٤٤هـ. (الفرق بين الفرق ص١٢٠، والملل والنحل ١/ ٤٨). وفصّل القول في قراءته مكّي في المشكل ٢/ ١٦٢، ١٦٣.

(٦) البحر ٨/ ٥٣٠.

﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [٣]: قيل: الغاسِقُ: اللّيلُ. ووَقَبَ: أَظْلَمَ ودخلَ على النّاسِ.

وقيلَ[١]: الغاسِقُ: القمرَ إذا دَخَلَ في ساهورِهِ فخَسَفَ.

﴿ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ﴾ [٤]: الجمهورُ: بفتحِ النّونِ.

والحَسَنُ[٢]: بضمِّ النّونِ.

ويعقوب[٣]، في روايةٍ: النّافِثات.

والحَسَنُ[٤]: النَّفِثات، بغيرِ أَلفٍ، كالحَذِراتِ.

---

(١) وهو قول ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن ص٥٤٣، والهداية ١٢/٨٥٠٩ ـ ٨٥١٠. والساهور: دارة القمر.

(٢) مفردة الحسن ص٢٩٠، ومصطلح الإشارات ص٥٦٨.

(٣) مفردة يعقوب للداني ص١٣٣، والوجيز ص٣٩١. جمعُ (نافِثة).
وينظر: المبهج ق١٣١ = ٣/٤٣٤ من المطبوع.

(٤) البحر ٨/٥٣١، والدر المصون ١١/١٦٠.

إعراب سورة النّاس(١)

﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [٢، ٣]: الظّاهِرُ أَنَّهما صِفتانِ.

وقالَ الزّمخشريّ(٢): عطفُ بيانٍ.

وظاهِرُ قولِهِ، أَنّهما عطفا بيانٍ لواحدٍ.

قالَ الشّيخُ(٣): ولا أَنقلُ عن النحاةِ شيئاً في عطفِ البيانِ، هل يجوزُ أَنْ يتكرّرَ لمعطوفٍ عليهِ واحدٍ(٤) أَمْ لا؟

والمشهورُ أَيضاً في عطفِ البيانِ أَنَّهُ يكونُ بالجوامدِ، لا بالمشتقِ كهذينِ.

﴿ٱلْوَسْوَاسِ﴾ [٤]: الزّمخشريّ(٥): الوَسواسُ: اسم بمعنى الوَسْوَسَة، كالزّلزالِ بمعنى الزّلزلة، وأَما المصدرُ فبالكسر كزِلزال، والمرادُ بهِ الشّيطانُ، سُمِّيَ بالمصدرِ كأَنَّهُ وَسْوَسَةٌ في نفسهِ، أَو أُرِيدَ ذو الوَسْواس. وقد(٦) تقدَّمَ الكلامُ معه في الزّلزال في الزّلزلة [١].

﴿ٱلْخَنَّاسِ﴾: (م): أَبو البقاء(٧): نعت للوَسواس.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن ٥/ ٣١٥ ـ ٣١٧، وإعراب ثلاثين سورة ٢٣٨ ـ ٢٤٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٩٢، ٣٩٣، والكتاب الفريد ٦/ ٧١٧ ـ ٧١٨، والدر المصون ١١/ ١٦١ ـ ١٦٥.

(٢) الكشاف ٤/ ٣٠٢.

(٣) البحر ٨/ ٥٣٢.

(٤) «س»: (لواحد).

(٥) الكشاف ٤/ ٣٠٢.

(٦) (قد): ساقطة من «د».

(٧) التبيان ٢/ ١٣١١. و(نعت): ساقطة من «د».

﴿ٱلَّذِى يُوَسۡوِسُ﴾ [٥]: في موضعِ جرٍّ صفة للوسواس. والنّصبُ على الشّتمِ، والرفعُ على إضمارِ (هو).

﴿مِنَ ٱلۡجِنَّةِ﴾ [٦]: من للتبعيضِ، والمجرورُ في موضعِ الحالِ؛ أَيْ: كائناً من الجِنّةِ.

وأجازَ الزّمخشريّ[1] أَنْ تكونَ لابتداءِ الغايةِ؛ أَيْ: يوسوسُ في صدورِهم مِن جهةِ الجِنّة ومِن جهةِ النّاسِ.

(م): وأَجازَ أَبو البقاء[2]: أَنْ يكونَ بدلاً من ﴿شَرِّ﴾، بإعادةِ العاملِ؛ أَيْ: من شَرِّ الجِنةِ.

وقيلَ: بَدَلٌ مِن ذي الوَسواسِ؛ لأَنَّ الموسوسَ مِن الجِنّةِ.

وقيلَ: بَدَلٌ من النّاسِ؛ أَيْ: في صدورِ النّاسِ.

وجعلَ ﴿مِنَ﴾ تبييناً، وأَطلقَ على الجِنِّ اسمَ النّاسِ؛ لأَنّهم يتحركونَ في مراداتهم. والجِنُّ والجِنَّةُ بمعنى.

وقيلَ: ﴿مِنَ ٱلۡجِنَّةِ﴾ حال من ﴿ٱلنَّاسِ﴾؛ أَيْ: كائنينَ مِن القبيلينِ.

وأَمّا ﴿ٱلنَّاسِ﴾ الأخير فقيلَ: معطوفٌ على ذي الوسواس؛ أَيْ: من شرِّ القبيلينِ، وقيلَ: معطوفٌ على ﴿ٱلۡجِنَّةِ﴾.

كَمُل الكتاب والحمدُ لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمد وآله وسلّم
وذلك يوم الخميس سابع عشر جمادى الآخرة[3]
من سنة اثنتين[4] وأَربعين وسبع مئة

---

(١) الكشاف ٤/٣٠٣. وفي «د»: (أن يكون).
(٢) التبيان ٢/١٣١١.
(٣) الأصل: الآخر.
(٤) الأصل: اثنين.

فهارس الكتاب

فهرس الأَحاديث

فهرس أَمثال العرب وأَقوالها

فهرس الأَشعار

فهرس الأَرجاز

فهرس أَنصاف الأَبيات

فهرس الكتب

فهرس الأَعلام(١)

(١) اكتفينا بذكر الموضع الأوّل للقراء السبعة ورواتهم، لكثرة ذكرهم في صفحات الكتاب.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى: أبي البقاء مؤلّف (البيان في إعراب القرآن)، والزمخشري مؤلّف (الكشاف)، وأبي حيّان مؤلف (البحر المحيط).

ثَبَت المصادر(١)

- المصحف الشريف.

(أ)

- الإبدال: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، ت٢٤٤هـ، تحقيق د. حسين محمد شرف، القاهرة ١٩٧٨م.
- الإبدال: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، ت٣٥١هـ، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠ ـ ١٩٦١م.
- الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر، ت٩١١هـ، مجمع الملك فهد بالمدينة المنورة ١٤٢٦هـ.
- أَحاسن الأَخبار في محاسن السبعة الأخيار: ابن وهبان الحنفيّ، عبد الوهاب، ت٧٦٨هـ، تحقيق أحمد بن فارس السلوم، بيروت ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
- أَخبار النحويين البصريين: السيرافيّ، أَبو سعيد الحسن بن عبد الله، ت٣٦٨هـ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، القاهرة ١٩٨٥م.
- الأَزمنة وتلبية الجاهلية: قطرب، محمد بن المستنير، ت بعد ٢١٠هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- أَسباب نزول القرآن: الواحديّ، علي بن أحمد، ت٤٦٨هـ، تحقيق سيد صقر، القاهرة ١٩٦٩م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البرّ القرطبي، يوسف بن عبد الله، ت٤٦٣هـ، تحقيق البجاوي، مطبعة نهضة مصر. (لا . ت).
- أسد الغابة في معرفة الصحابة: ابن الأَثير، عز الدين علي بن محمد، ت٦٣٠هـ، القاهرة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: اليماني، عبد الباقي، ت٧٤٣هـ، تحقيق د. عبد المجيد دياب، الرياض ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

(١) المعلومات التامة عن اسم المؤلف وسنة وفاته، تُذكر عند ورود اسمه أوّل مرّة فقط.

- الاشتقاق: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، ت٣٢١هـ، تحقيق عبد السلام هارون، قصر ١٩٥٨م.
- اشتقاق أَسماء الله: الزجاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق، ت٣٣٧هـ، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، النجف ١٩٧٤م.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت٨٥٢هـ، تحقيق البجاوي، مطبعة نهضة مصر ١٩٧١م.
- إصلاح المنطق: ابن السكيت، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، لبنان ٢٠٠٦م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه، الحسين بن أَحمد، ت٣٧٠هـ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤١م.
- إعراب القراءات الشواذ: العكبري، أبو البقاءِ عبد الله بن الحسين، ت٦١٦هـ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، بيروت ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن: النحاس، أَبو جعفر أحمد بن محمد، ت٣٣٨هـ، تحقيق زهير غازي زاهد، بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- الإقليد (شرح المفصل): الجَنْدي، أحمد بن محمود بن عمر، ت٧٠٠هـ، تحقيق د. محمود أحمد علي، الرياض ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
- الإقناع في القراءات السبع: ابن الباذش، أحمد بن علي، ت٥٤٠هـ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، مكّة المكرمة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
- الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة: أبو طاهر الأَندلسي، إسماعيل بن خلف، ت٤٥٥هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار نينوى، دمشق ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر، ت٦٤٦هـ، تحقيق د. فخر الدين قدارة، بيروت ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
- الأمثال: أبو عبيد، القاسم بن سلام، ت٢٢٤هـ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، بيروت ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
- إنباه الرواة على أَنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت٦٤٦هـ، تحقيق أَبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥ ـ ١٩٧٣م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: الأَنباريّ، أبو البركات عبد الرحمٰن بن محمد، ت٥٧٧هـ، تحقيق د. جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة. (لا. ت).

- الإيضاح في شرح الإيضاح: ابن الحاجب، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- إيضاح الوقف والابتداء: ابن الأنباريّ، أبو بكر محمد بن القاسم، ت٣٢٨هـ، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

(ب)

- البحر المحيط: أبو حيّان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، ت٧٤٥هـ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١م.
- البديع (في القراءات الثمان): ابن خالويه، تحقيق د. جايد زيدان مخلف، ديوان الوقف السنِّيِّ، بغداد ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(ت)

- تاج العروس: الزَّبيديّ، محمد مرتضى، ت١٢٠٥هـ، طبعة الكويت.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذّهبيّ، شمس الدين محمد بن أحمد، ت٧٤٨هـ، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠٣م.
- تاريخ بغداد: الخطيب البغداديّ، أحمد بن علي، ت٤٦٣هـ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١م.
- تاريخ الخلفاء: السيوطي، تحقيق إبراهيم صالح، دار صادر، بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- تاريخ الطبري: الطبريّ، أبو جعفر محمد بن جرير، ت٣١٠هـ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: ابن مسعر التنوخي، المفضل بن محمد، ت٤٤٢هـ، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، الرياض ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- التاريخ الكبير: البخاري، محمد بن إسماعيل، ت٢٥٦هـ، حيدرآباد، الهند ١٩٥٩م.
- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ت٢٧٦هـ، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٧٣م.

- التبصرة في القراءات: القيسي، مكي بن ابي طالب، ت٤٣٧هـ، تحقيق د. محيي الدين رمضان، الكويت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- التبصرة في قراءات الأئمة العشرة: الخياط، علي بن فارس، ت٤٥٢هـ، تحقيق د. رحاب محمد مفيد شقفي، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، البابي الحلبي بمصر ١٩٧٦م.
- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب: السيوطي، تحقيق د. حسن الملخ ود. سهى نعجة، إربد، الأردن ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- تفسير البغويّ (معالم التنزيل): البغوي، الحسين بن مسعود، ت٥١٠هـ، تحقيق جماعة، دار طيبة، الرياض ١٤١٢هـ.
- تفسير الرازيّ (مفاتيح الغيب): الفخر الرازي، محمد بن عمر، ت٦٠٦هـ، المطبعة البهية المصرية ١٣٥٣هـ - ١٣٥٧هـ.
- تفسير الطبريّ (جامع البيان): الطبري، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب، الرياض ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- تفسير غريب القرآن: ابن قتيبة، تحقيق أحمد صقر، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨م.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): القرطبي، محمد بن أحمد، ت٦٧١هـ، تحقيق د. عبد الله عبد المحسن التركي، بيروت ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلانيّ، باعتناء إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المِزّيّ، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، ت٧٤٢هـ، تحقيق د. بشار عواد معروف، بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- تهذيب اللغة: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، ت٣٧٠هـ، تحقيق جماعة، القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٧م.
- التهذيب لما تفرّد به كلّ واحد من القراء السبعة: أبو عمرو الدّاني، عثمان بن سعيد، ت٤٤٤هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضّامن، دار نينوى، دمشق ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الدّاني، تحقيق د. حاتم صالح الضّامن، مكتبة الصحابة، الشارقة ٢٠٠٨م.

(ج)

- جامع الأُصول في أَحاديث الرسول: ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد، ت٦٠٦هـ، تحقيق عبد القادر الأَرناؤوط، دار الفكر، بيروت ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- جامع البيان في القراءات السبع: أَبو عمرو الدّانيّ، منشورات جامعة الشارقة ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف: ابن وثيق الأَندلسيّ، إبراهيم بن محمد، ت٦٥٤هـ، تحقيق د. غانم قدوري، بغداد ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- جمال القراء وكمال الإقراء: علم الدين السخاوي، علي بن محمد، ت٦٤٣هـ، تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة، دمشق ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- جمهرة اللغة: ابن دريد، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧م.
- الجواهر المضية على المقدمة الجزرية: ابن عطاء الله الفضالي، سيف الدين المصري البصير، ت١٠٢٠هـ، تحقيق عزّة بنت هاشم معيني، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٥هـ.

(ح)

- الحجّة للقراء السبعة أئمة الأَمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: أَبو علي الفارسي، الحسن بن أَحمد، ت٣٧٧هـ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق ١٤٠٤هـ ـ ١٤١٩هـ ـ ١٩٨٤م ـ ١٩٩٩م.
- الحماسة: البحتري، الوليد بن عُبيد، ت٢٨٤هـ، تحقيق د. محمد إبراهيم حور وأَحمد محمد عبيد، المجمع الثقافي، أبو ظبي ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- الحماسة: أبو تمام الطائي، حبيب بن أَوس، ت٢٣١هـ، تحقيق د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، الرياض ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

(خ)

- خزانة الأَدب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت١٠٩٣هـ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦م.
- الخصائص: ابن جني، أَبو الفتح عثمان، ت٣٩٢هـ، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة ١٩٥٢م.

(د)

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت٧٥٦هـ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٤٠٦هـ - ١٤١٥هـ - ١٩٨٦م - ١٩٩٤م.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: السيوطيّ، تحقيق د. عبد الله عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- دقائق التصريف: المؤدِّب، أبو القاسم بن محمد بن سعيد، ت بعد سنة ٣٣٨هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، بيروت ١٩٧٤م.
- ديوان الأعشى: تحقيق د. محمد محمد حسين، القاهرة ١٩٥٠م.
- ديوان الأعشى (الصبح المنير): تحقيق جاير، لندن ١٩٢٨م.
- ديوان امرئ القيس: تحقيق أبي الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٩م.
- ديوان بشر بن أَبي خازم: تحقيق د. عزة حسن، دمشق ١٩٧٢م.
- ديوان تأبط شرًّا: تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٤م.
- ديوان توبة بن الحمير: تحقيق خليل العطية، بغداد ١٩٦٨م.
- ديوان جران العود: مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣١م.
- ديوان جرير: تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر.
- ديوان حسان بن ثابت: تحقيق د. سيد حنفي حسنين، القاهرة ١٩٧٤م.
- ديوان ذي الرّمة: تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، دمشق ١٩٧٢ - ١٩٧٣م.
- ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب ج٢): نشره وليم بن الورد، لايبزك ١٩٠٣م.
- ديوان شعر عدي بن الرقاع: تحقيق د. نوري القيسي ود. حاتم صالح الضامن، بغداد ١٩٨٧م.
- ديوان طرفة: تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، دمشق ١٩٧٥م.
- ديوان العجّاج: تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، دمشق ١٩٧١م.
- ديوان كثير: تحقيق د. إحسان عباس، بيروت ١٩٧١م.
- ديوان المتلمس: تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة ١٩٧٠م.
- ديوان النابغة الذبيانيّ: تحقيق د. شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨م.

(ر)

- رواية أَبي عمرو بن العلاء البصريّ: ابن الأبزازي، أحمد بن جعفر الغافقي، ت٥٦٩هـ، تحقيق د. سر الختم الحسن عمر، عمّان ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

(ز)

- زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي، عبد الرحمٰن بن علي، ت٥٩٧هـ، المكتب الإسلامي، دمشق ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الأنباريّ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.
- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية: أَبو حاتم الرازيّ، أحمد بن حمدان، ت٣٢٢هـ، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني، القاهرة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨م.

(س)

- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، أَبو بكر أَحمد بن موسى البغدادي، ت٣٢٤هـ، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٨٠م.
- سير أَعلام النبلاء: الذهبي، تحقيق جماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

(ش)

- شرح أبيات إصلاح المنطق: ابن السيرافي، يوسف بن أَبي سعيد، ت٣٨٥هـ، تحقيق ياسين السواس، دمشق ١٤١٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- شرح أَبيات سيبويه: ابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دمشق ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧م.
- شرح أَبيات مغني اللبيب: البغدادي، عبد القادر، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقّاق، دمشق ١٩٧٣ ـ ١٩٨١م.
- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، أَحمد بن محمد، ت٤٢١هـ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٥١ ـ ١٩٥٣م.
- شعر عبد الله بن الزبعرى: د. يحيى الجبوري، بيروت ١٩٨١م.
- شعر عروة بن الورد العبسي: تحقيق د. محمد فؤاد نعناع، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
- شعر الكميت بن معروف: د. حاتم صالح الضامن، نشر في كتاب: عشرة شعراء مقلون، الموصل ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

- شعر ابن ميادة: د. حنا حداد، دمشق ١٩٨٢م.
- شعر النابغة الجعدي: المكتب الإسلامي بدمشق ١٩٦٤م.
- شواذ القراءات: الكرمانيّ، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، ت بعد ٥٦٣هـ، تحقيق د. شمران العجلي، بيروت ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

(ض)

- الضّاد والظّاء: ابن سهيل النحوي، أبو الفرج محمد بن عبيد الله، ت بعد ٤٢٠هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

(ط)

- الطالع السعيد: الأدفوي، جعفر بن تغلب، ت٧٤٨هـ، تحقيق سعد محمد حسن، القاهرة ١٩٦٦م.
- طبقات الفقهاء: الشيرازيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي، ت٤٧٦هـ، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت ١٩٧٠م.
- طبقات القراء السبعة: ابن السّلار، عبد الوهاب، ت٧٨٢هـ، تحقيق أَحمد محمد عزوز، بيروت ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.
- الطبقات الكبرى (القسم المتمم): ابن سعد، محمد، ت٢٣٠هـ، تحقيق زياد محمد منصور، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- طبقات المفسرين: الداودي، محمد بن علي، ت٩٤٥هـ، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٢م.
- طبقات المفسرين: السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٦م.
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزُّبيديّ، محمد بن الحسن، ت٣٧٩هـ، تحقيق أَبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

(ظ)

- الظاء: ابن أَبي الحجّاج المقدسيّ، يوسف بن إسماعيل، ت٦٣٧هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

(ع)

- عشرة شعراء مقلون: د. حاتم صالح الضّامن، الموصل ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أَشرف الأَلفاظ: السّمين الحلبيّ، تحقيق د. عبد السلام أحمد التونجي، ليبيا ١٩٩٥م.

- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت١٧٥هـ، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة في العراق ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م.

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجَزَريّ، محمد بن محمد بن محمد، نشره برجستراسر، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م.
- الغريب المصنف: أبو عبيد، تحقيق د. صفوان عدنان داودي، دار الفيحاء، دمشق، بيروت ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

(ف)

- الفرق بين الضاد والظاء: أَبو عمرو الدّانيّ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- الفرق بين الفِرَق: البغداديّ، عبد القاهر بن طاهر، ت٤٢٩هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بمصر. (لا. ت).
- فضائل القرآن: أَبو عُبيد، تحقيق مروان العطية، محسن خرابة، وفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
- فهرس شواهد سيبويه: أَحمد راتب النفّاخ، بيروت ١٩٧٠م.
- الفهرست: ابن النديم، محمد بن إسحاق، ت٣٨٠هـ، تحقيق رضا تجدد، طهران ١٩٧١م.

(ق)

- القاموس المحيط: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت٨١٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- قراءات النّبيّ (جزء فيه) أَبو عُمر الدّوريّ، حفص بن عمر، ت٢٤٦هـ، تحقيق حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- قراءة الكسائيّ: الكرمانيّ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار نينوى، دمشق ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

(ك)

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: الذّهبيّ، تحقيق عزّت علي عيد عطية، وموسى محمد علي الموشى، القاهرة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
- الكامل في القراءات العشر والأَربعين الزائدة عليها: ابن جبارة الهذليّ، يوسف بن علي، ت٤٦٥هـ، تحقيق (؟) جمال بن السيد رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، مصر ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

- الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان، ت١٨٠هـ، بولاق ١٣١٦هـ ـ ١٣١٧هـ.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني، حسين بن أَبي العز، ت٦٤٣هـ، تحقيق محمد نظام الدين الفتيّح، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- الكتاب المختار في معاني قراءات أَهل الأَمصار: ابن إدريس، أحمد بن عبيد الله، ق ٤هـ، تحقيق د. عبد العزيز بن حميد الجهني، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل: الزّمخشريّ، محمود بن عمر، ت٥٣٨هـ، مطبعة الحلبي بمصر ١٩٥٤م.
- الكفاية الكبرى في القراءات العشر: القلانسي، محمد بن الحسين، ت٥٢١هـ، تحقيق (؟) جمال الدين محمد شرف، طنطا. (لا. ت).

(ل)

- اللباب في علوم الكتاب: ابن عادل، عمر بن علي الحنبليّ الدمشقي، ت بعد ٨٨٠هـ، تحقيق جماعة، بيروت ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، ت٧١١هـ، دار صادر، بيروت ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

(م)

- المبسوط في القراءات العشر: ابن مهران، أَحمد بن الحسين، ت٣٨١هـ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دمشق ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
- المبهج في القراءات السبع وقراءة يعقوب وابن محيصن والأَعمش واختيار خلف واليزيدي: سبط الخياط البغداديّ، عبد الله بن علي، ت٥٤١هـ، مصورة في خزانتي، وطُبع طبعة ممسوخة لا يُعتمد عليها ببيروت ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- مجاز القرآن: أَبو عبيدة، معمر بن المثنى، ت نحو ٢١٠هـ، تحقيق محمد فؤاد سزكين، القاهرة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق النجدي والنجار وشلبي، القاهرة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطيّة الأَندلسيّ، عبد الحقّ، ت٥٤١هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- المحكم والمحيط الأَعظم: ابن سيده، علي بن إسماعيل، ت٤٥٨هـ، تحقيق جماعة، القاهرة ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩م.

- مختصر التبيين لهجاء التنزيل: أَبو داود سليمان بن نجاح، ت٤٩٦هـ، تحقيق د. أحمد شرشال، المملكة العربية السعودية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، تحقيق برجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.
- المذكر والمؤنث: ابن الأنباريّ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٤٠١هـ - ١٤١٩هـ - ١٩٨١م - ١٩٩٩م.
- المذكر والمؤنث: أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد، ت٢٥٥هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دمشق ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- المذكر والمؤنث: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ت٢٨٥هـ، تحقيق د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، مصر ١٩٧٠م.
- مراتب النحويين: أبو الطّيب اللغويّ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، مصر. (لا. ت).
- المستنير في القراءات العشر: ابن سِوار البغداديّ، أحمد بن علي، ت٤٩٦هـ، تحقيق د. عمار أمين الددو، دُبَيّ ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- مشكل إعراب القرآن: مكي القيسيّ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- المصاحف: السجستاني، عبد الله بن سليمان بن الأشعث، ت٣١٦هـ، تحقيق د. محب الدين عبد السبحان واعظ، قطر، الدوحة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات: ابن القاصح، علي بن عثمان البغداديّ، ت٨٠١هـ، تحقيق د. عطية بن أحمد بن محمد الوهيبي، دار الفكر، عمّان ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- المصطلحات والرموز للقراء في كتب القراءات: د. حاتم صالح الضامن، بغداد ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المعارف: ابن قتيبة، تحقيق د. ثروة عكاشة، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- معاني القرآن: الأخفش، سعيد بن مسعدة، ت٢١٥هـ، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن: الفرّاء، يحيى بن زياد، ت٢٠٧هـ، ج١ تحقيق نجاتي والنجار، ج٢ تحقيق النجار، ج٣ تحقيق شلبي، القاهرة ١٩٥٥م - ١٩٧٢م.

- معاني القرآن وإعرابه: الزجّاج، إبراهيم بن السّريّ، ت ٣١١هـ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- معجم الأُدباء: ياقوت الحموي، ت٦٢٦هـ، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار مطابع الشعب، القاهرة. (لا. ت).
- معرفة الصحابة: أَبو نعيم الأَصبهاني، أحمد بن عبد الله، ت٤٣٠هـ، تحقيق محمد راضي بن حاج عثمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأَعصار: الذهبي، تحقيق د. طيار آلتي قولاج، دار عالم الكتب، الرياض ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأَعاريب: ابن هشام الأَنصاري، عبد الله بن يوسف، ت٧٦١هـ، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر الحديث، لبنان ١٩٦٤م.
- المفتاح في اختلاف القَرَأَة السبعة المُسمَّين بالمشهورين: القرطبي، عبد الوهاب بن محمد، ت٤٦٢هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- مفردة الحسن البصريّ: أَبو علي الأَهوازي، تحقيق د. عمار أَمين الددو، (فصلة من مجلة البحوث والدراسات القرآنية س١ ع٢)، المدينة المنورة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- مفردة عبد الله بن كثير المكّي: أَبو عمرو الداني، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.
- مفردة أَبي عمرو بن العلاء البصريّ: أَبو عمرو الداني، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.
- مفردة قراءة ابن كثير المكّيّ: الموصليّ، جعفر بن مكي، ت٧١٣هـ، تحقيق د. خالد أَحمد المشهداني، دار سعد الدين، دمشق ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٧م.
- مفردة نافع بن عبد الرحمٰن المدنيّ: أَبو عمرو الدّانّي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.
- مفردة يعقوب: ابن الفحّام الصّقلي، عبد الرحمٰن بن عتيق، ت٥١٦هـ، تحقيق إيهاب أَحمد فكري وخالد حسن أَبو الجود، أَضواء السلف، الرياض ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

- مفردة يعقوب بن إسحاق الحضرمي: أبو عمرو الدّانيّ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، السعودية، الدمام ١٤٢٩هـ.
- المفصل: الزّمخشري، مطبعة التقدم بمصر ١٣٢٣هـ.
- مقاتل الطالبيين: أبو الفرج الأصبهانيّ، علي بن الحسين، ت نحو ٣٦٢هـ، تحقيق أحمد صقر، القاهرة ١٩٤٩م.
- المقتضب: المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة . (لا. ت).
- المقصور والممدود: أبو علي القاليّ، إسماعيل بن القاسم، ت٣٥٦هـ، تحقيق د. أحمد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- المقصور والممدود: ابن ولاد، أحمد بن محمد، ت٣٢٢هـ، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دمشق. (لا. ت).
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: أبو عمرو الداني، تحقيق محمد أحمد دهمان، مطبعة الترقي بدمشق ١٩٤٠م.
- الملل والنحل: الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، ت٥٤٨هـ، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، مصر ١٩٦٨م.
- الممتع في التصريف: ابن عصفور، علي بن مؤمن، ت٦٦٩هـ، تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب ١٩٧٠م.
- منثور الفوائد: الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- المنصف: ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر ١٩٤٥م - ١٩٦٠م.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها: ابن أبي مريم، نصر بن علي الشيرازي، ت بعد ٥٦٥هـ، تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي، جدّة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس، ت١٧٩هـ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(ن)

- نزهة الألباء في طبقات الأُدباء: الأنباري، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، مطبعة المدني بمصر. (لا. ت).
- النكت في القرآن: ابن فضّال المجاشعي، علي، ت٤٧٩هـ، تحقيق. إبراهيم الحاج علي، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- نكت الهميان في نكت العميان: الصّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، ت٧٦٤هـ، القاهرة ١٩١١م.
- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاريّ، سعيد بن أوس، ت٢١٥هـ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، بيروت ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- نور القبس المختصر من المقتبس: الحافظ اليغموري، يوسف بن أحمد، ت٦٧٣هـ، تحقيق زلهايم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٤م.

(هـ)

- هجاء مصاحف الأمصار: المهدويّ، أحمد بن عمار، ت نحو ٤٤٠هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية: مكي القيسي، منشورات جامعة الشارقة، الشارقة ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

(و)

- الوجيز في شرح قراءات القَرَأَة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: أبو علي الأهوازي، تحقيق د. دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠٢م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: الواحدي، تحقيق جماعة، مكتبة دار الباز بمكة المكرمة، بيروت ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
- وفيات الأعيان: ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، ت٦٨١هـ، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت. (لا. ت).
- وقعة صفين: نصر بن مزاحم، ت٢١٢هـ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٨٢هـ.

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

رفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس

دار ابن الجوزي 8428146
161589